اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية

2018-2017

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ESCWA/EDID/2018/2

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية

2018-2017

الأمم المتحدة
بيروت

© 2018 الأمم المتحدة
حقوق الطبع محفوظة

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، صندوق بريد: 11-8575، بيروت، لبنان.

جميع الطلبات الأخرى المتعلقة بالحقوق والتراخيص ولا سيما الحقوق الثانوية توجَّه أيضاً إلى الإسكوا.

البريد الإلكتروني: escwa@un.org-publications، الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

مطبوعة للأمم المتحدة صادرة عن الإسكوا.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

e-ISBN: 978-92-1-047730-7

تمهيد

مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية منشور رئيسي يصدر سنوياً عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) عملاً بقرار الجمعية العامة 56/35، الفقرة 173، وقراري الإسكوا 270 (د-24) الفقرات 2 و3 و4، و303 (د-27) الفقرتان 1 و2. ويرتبط المسح بالبرنامج الفرعي 3 للإسكوا المعني بالتكامل والتنمية الاقتصادية، الذي يسعى إلى المساهمة في الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لإصلاح المؤسسات الاقتصادية ووضع وتنفيذ سياسات قائمة على مبادئ الحكم الرشيد لتمكين التخطيط الاقتصادي وصنع السياسات دعماً لتحقيق تنمية شاملة للجميع ومستدامة. ويركّز إصدار 2017-2018 هذا على تحليل أحدث التطورات الاجتماعية والاقتصادية وفقاً لنسق محدد، للفترة التي يشملها التقرير من كانون الثاني/يناير 2017 إلى آذار/مارس 2018. ولهذا المسح هدفان رئيسيان هما تحليل المتغيّرات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية المرصودة بانتظام في سياق عالمي (الفصلان الأول والثاني)، والتركيز على دراسات نظام سعر الصرف وما له من تداعيات اقتصادية على المنطقة (الفصل الثالث).

شكر وتقدير

أُعد التقرير تحت الإشراف العام للسيد مختار محمد الحسن، مدير شعبة التنمية والتكامل الاقتصادي في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وبتوجيه منه. وتولى السيد محمد هادي بشير، رئيس قسم النمذجة والتوقع في شعبة التنمية والتكامل الاقتصادي، قيادة فريق رئيسي ضمّ أحمد مومي وسونغ-جين بيك ونتالي خالد. وقدّم مساعدة في الأبحاث ودعماً إدارياً كل من أربي أتاميان، ومارون لاوون، وناصر بدرا، ورهاب بلطجي، وعلي حافوضا، ورشا خياط، ومينك يونغ لي، ويوجي شوي، وتيوان شيم.

ويود الفريق أن يعرب عن جزيل شكره وتقديره لما قدمه الزملاء من استعراض لهذا العمل، ولا سيما وفاء أبو الحسن، ومحميت إريس، ودايفد كريفانك، وللمساهمات القيّمة التي قدمتها الشعب الفنيّة للإسكوا، ولا سيما شعبة سياسات التنمية المستدامة، وشعبة التنمية الاجتماعية، وشعبة التكنولوجيا من أجل التنمية، وشعبة الإحصاء، وشعبة القضايا الناشئة والنزاعات، ومركز المرأة في الإسكوا. والشكر موصول لموظفي الإسكوا على تعليقاتهم وملاحظاتهم البناءة التي أبدوها خلال حلقة دراسية، كما للجنة المطبوعات على ملاحظاتها القيّمة.

وقد استشير صانعو السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة طوال عملية إعداد المسح، وعقد فريق خبراء خارجي اجتماعاً في 26 حزيران/يونيو 2018 في بيروت لاستعراض مشروع التقرير والموافقة عليه. وتألف فريق الخبراء من: عبير الشناوي، وشرين الشواربي، وديانا أبو غنمي، ونسيب غوبريل، وعلي عوده، ويون كيم، وسامي مولاي.

وعمل فريق من قسم المؤتمرات في الإسكوا على تحرير التقرير وترجمته وتصميمه للطباعة.

موجز تنفيذي

في عام 2017، تحسّن الاقتصاد العالمي، إذ بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي 3.1 في المائة بالمقارنة مع 2.5 في المائة في عام 2016. واستمر مسار النمو هذا في عام 2018، وكان هذا النمو العالمي مدفوعاً بانتعاش ديناميات التجارة العالمية وبمبادرات استثمار قوية وتحسّن ظروف سوق العمل في اقتصادات العالم الرئيسية. وكان للبلدان النامية أيضاً دور في دفع نمو الاقتصاد العالمي، وذلك بفضل استهلاك محلي قوي وزيادة الاستثمار في البنى التحتية.

وبفضل تحسّن الاقتصاد العالمي ازداد الطلب العالمي على النفط، إذ زاد التعافي الاقتصادي في الاقتصادات الرئيسية من الاستهلاك. وأدت زيادة الطلب إلى زيادة المعاملات في سوق النفط الآجلة. وفي أواخر عام 2016، وافقت منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) على خفض إنتاج النفط الخام لإعادة التوازن إلى سوق النفط والتصدي للانخفاض المتواصل في أسعار النفط الذي لجم النمو وأداء المالية العامة في المنطقة العربية في عامي 2015-2016. ونتيجة لذلك كان هناك نقصٌ في المخزونات العالمية من النفط في الفترة 2016-2017 وبدأت أسعار النفط ترتفع باطراد.

غير أن هذه الديناميات التصاعدية لم تتوزّع بشكل متكافئ بين البلدان والمناطق، ما يطرح أسئلة حول استدامتها في الأجل الطويل. فعلى خلفية النمو العالمي، تباطأ النمو الاقتصادي في المنطقة العربية إلى 1.5 في المائة في عام 2017 بعد أن كان 2.8 في المائة في عام 2016، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى الأداء الضعيف للبلدان المصدرة للنفط في المنطقة. ويُعزى تباطؤ الأنشطة الاقتصادية في البلدان المصدرة للنفط الأعضاء وغير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي إلى حد كبير إلى تباطؤ النمو في قطاع الهيدروكربونات، بالتوازي مع اتفاق أوبك لخفض إنتاج النفط. أما اقتصادات البلدان المستوردة للنفط، فقد توسعت إثر تعافي الاقتصاد العالمي أكثر مما كان متوقعاً وكان هذا التعافي أكثر في البلدان الأوروبية مما في المنطقة العربية. لكن من المتوقع أن تشهد المنطقة تحسّناً تدريجياً في الآفاق الاقتصادية، إذ يتوقع أن يبلغ معدل النمو 3.3 في المائة في عام 2018 و3.2 في المائة في عام 2019. وتستند هذه التوقعات إلى ديناميات إنتاج النفط وإلى سلسلة من الإصلاحات السياساتية وتعديلات في المالية العامة وأوجه تحسّن في قطاع السياحة وانخفاض معتدل في التوترات الجغرافية-السياسية في السنوات القادمة.

ويتوقع أنّ تزيد العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على صادرات النفط الخام من إيران حدة النقص في العرض وتساهم في إبقاء أسعار النفط مرتفعة طيلة ما تبقى من عام 2018. وفي حزيران/يونيو 2018، اتفقت البلدان المنتجة للنفط بقيادة المملكة العربية السعودية على مستوى جديد يزيد فعلياً من إنتاج النفط بحوالي مليون برميل في اليوم. ويتوقع أن ينتعش قطاع النفط كلياً في عام 2018، إذ يعكس الزيادة في إجمالي إيرادات صادرات النفط في المنطقة. وتؤدي هذه التطورات جميعها إلى تعقيدات في وضع سوق النفط وتزيد انكشاف آفاق النمو الاقتصادي في المنطقة على آثار هذه التعقيدات.

وفيما يتعلق بوضع المالية العامة، لا تزال الدول العربية جميعها تقريباً تعاني من عجز رغم التدابير التقشفية الكثيرة التي اعتمدتها. ولا بد في نهاية المطاف من أن تثمر هذه الجهود المتواصلة لتصحيح العجز في المالية العامة. فلا زالت الحكومات العربية تعتمد سياسات نقدية أكثر تشدداً مع مواجهة ما يترتب عليها من تكاليف مالية. ورفعت المصارف المركزية في المنطقة العربية أسعار الفائدة الرسمية بالترادف مع ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة. وتسبب الارتفاع السريع في سعر الدولار بزيادة كلفة التمويل الدولي

للمنطقة، ما أجبر العديد من البلدان العربية على اللجوء إلى إصدار ديون لتمويل العجز. ورغم أن بعض البلدان، ولا سيما بلدان مجلس التعاون الخليجي، سعت إلى تخفيف الضغوط على السيولة وتحسين القدرة على توفير الائتمان للقطاع الخاص، يتوقع أن يستمر العمل بهذه السياسة النقدية المتشددة في السنوات القادمة. ومع ذلك، لا تزال لعدم اليقين فيما يتعلق بالأوضاع الجغرافية السياسية وارتفاع مستويات الدين العام تداعيات كبيرة، كما تتأثر الآفاق الاقتصادية بالتوجّه نحو زيادة الحمائية التجارية.

ومن حيث التنمية الاجتماعية، أحرزت المنطقة العربية تقدماً ملحوظاً في التقدم الاجتماعي والمساواة بين الجنسين، ومع ذلك لا يزال التقدم تدريجياً ومتفاوتاً بين البلدان. ويتعمق مسح 2017-2018 في دراسة مشاركة المرأة في القوى العاملة، ليجد أنّ المنطقة العربية لا تزال متخلفة عن سائر العالم، رغم التقدم الملحوظ المسجل في التحصيل العلمي للمرأة. ويتأثر الانخفاض الشديد في المعدل الكلي للمشاركة في القوى العاملة بالفجوة الهائلة بين مشاركة الذكور في القوى العاملة مقارنة بمشاركة الإناث، ففي عام 2017، بلغ معدل مشاركة الإناث 21 في المائة مقابل 74 في المائة للذكور.

وقد اعتمدت دول عربية عديدة تشريعات جديدة وطموحة للحد من الممارسات التمييزية ومكافحة قضايا مثل العنف القائم على الجنس. وفي أواخر عام 2017، صدر في المملكة العربية السعودية قانون يسمح للنساء بقيادة السيارات، فزال بذلك أحد القيود الرئيسية على تحرّك المرأة وعلى قدرتها على العمل. وعُيّنت في قطر أربع نساء في مجلس الشورى، ما يضفي ثراءً وتنوعاً على عملية صنع القرار والعمل السياسي. غير أن الدول العربية تواجه تحديات ضخمة في تحقيق ما التزمت به من أهداف التنمية المستدامة والحد من أوجه عدم المساواة بين الرجل والمرأة. ومن العقبات التي تحول دون مساهمة المرأة على جميع مستويات الاقتصاد وصنع القرار في بعض البلدان العربية محدودية التنقل والنقل، والشواغل إزاء السلامة الشخصية والخوف من التحرش، وانعدام الاستقرار السياسي، والمعايير الثقافية وما يتوقع تقليدياً من كلٍ من الجنسين.

ولا يزال النزاع وانعدام الاستقرار السياسي يعوقان التنمية الاجتماعية والبشرية على جبهات عديدة. ففي عام 2017، صنّفت ثلاثة بلدان في المنطقة، هي الجمهورية العربية السورية والعراق واليمن، على أنها في حالة طوارئ من المستوى الثالث، ولا تزال الحرب في الجمهورية العربية السورية سبباً لأكبر أزمة لاجئين في العالم. وقد عجزت سوق العمل في البلدان المتأثرة بالنزاعات عن الانتعاش وسد الفجوة بين الذكور والإناث. ووفقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية، في عام 2017، سجّلت الجمهورية العربية السورية أعلى معدل لبطالة الإناث، وبقي اليمن في المرتبة الأخيرة من حيث المشاركة في القوى العاملة في المنطقة.

وكما في الإصدارات السابقة، يدعو مسح 2017-2018 إلى مراعاة السياق الخاص للمنطقة في تصميم السياسات النقدية والاجتماعية والمالية العامة. فما يصلح في بلدان أخرى قد لا يصلح في البلدان العربية. وقد ولّدت النزاعات، وأوجه عدم اليقين، وضعف المؤسسات المالية والقانونية، والاعتماد الشديد على صادرات السلع الأساسية الأولية تحديات خاصة لا بد لصانعي السياسات، بمساعدة المنظمات الدولية بما فيها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، من أخذها في الاعتبار. ويتفحص المسح هذا العام خيارات أنظمة سعر الصرف، وهو موضوع ما زال في مركز النقاشات النظرية والسياساتية منذ عقود.

يعتمد واضعو السياسات نظام سعر الصرف على أساس ما يتوقعونه من قابلية تأثر البلد بالصدمات الحقيقية مقابل الصدمات الإسمية. والخيار بين نظام ثابت أو مرن قرار معقد يعتمد على خصائص عديدة للبلد المعني، من مثل درجة حركية رأس المال، وحصص التجارة مع الشركاء الرئيسيين، ومرونة سياسة المالية العامة واستدامتها، ومدى لزوجة الأجور. ويختلف مستوى تعقيد العوامل التي تؤثر على اختيار نظام سعر الصرف من بلد إلى آخر، ولذا ليس من توافق واضح في الآراء.

ففي حين يشير العديد من الأبحاث إلى أنّ سياسات سعر الصرف المرنة تسهم في تحسين الإنتاجية وتعزز بذلك النمو الاقتصادي، يوضح مسح 2017-2018 أنّ لأنظمة سعر الصرف الثابتة، رغم التفاوتات الكبيرة،

أثر إيجابي على النمو في المنطقة العربية. وترتبط هذه النتيجة المعارضة للحدس بارتفاع مستويات عدم اليقين الاقتصادي في المنطقة. ومن هذا المنطلق، يمكن أن يكون هناك أثر إيجابي على النمو لأي سياسة تتيح إمكانيّة التنبؤ للمستهلكين والمستثمرين. وأنظمة سعر الصرف الثابتة هي بمثابة التزام بخفض مستويات التضخم والقضاء على مخاطر سعر الصرف الناجمة عن الممارسات غير الملائمة في السياسات النقدية وسياسات المالية العامة.

ويتضمن الفصل الثالث شرحاً مفصلاً للأدلة التجريبية لهذه الحجة التي يدعمها في الفصلين الأول والثاني من التقرير تحليل متعمق ورصد لحالة التنمية الاجتماعية والاقتصادية الإقليمية والتحديات الناشئة.

المحتويات

ص. 3 تمهيد
ص. 5 شكر وتقدير
ص. 7 موجز تنفيذي
ص. 11 المحتويات
ص. 15 مختصرات وملاحظات توضيحية

ص. 17 1. السياق العالمي وآثاره على المنطقة العربية
ص. 17 ألف- السياق العالمي
ص. 21 باء- سلع الموارد الطبيعية
ص. 28 جيم- الروابط المالية والتجارية مع المنطقة العربية
ص. 32 دال- ملاحظات ختامية

ص. 35 2. الاتجاهات والتطورات الاجتماعية-الاقتصادية في المنطقة العربية
ص. 35 ألف- الوضع الاقتصادي والتوقعات الاقتصادية
ص. 58 باء- تحديات سياساتية
ص. 62 جيم- التطورات الاجتماعية-الاقتصادية وديناميات قضايا الجنسين في المنطقة العربية
ص. 80 دال- ملاحظات ختامية

ص. 85 3. إصلاح أنظمة سعر الصرف في البلدان العربية
ص. 85 ألف- مقدمة
ص. 85 باء- تشخيص للإصلاحات الحديثة العهد في أنظمة سعر الصرف في البلدان العربية
ص. 92 جيم- تقييم تأثيرات أنظمة سعر الصرف على الاقتصاد الكلي في البلدان العربية
ص. 96 دال- تقييم التداعيات الاقتصادية لتغيير نظام سعر الصرف: حالة كل من مصر والمغرب
ص. 105 هاء- الخلاصة والتوصيات

ص. 107 الحواشي
ص. 109 المراجع

ص.115 المرفقات
ص. 115 المرفق ألف- النمو والتضخم: متوسطات العالم والمناطق، 2016-2019
ص. 116 المرفق باء- إنتاج النفط في المنطقة العربية، 2014-2019
ص. 117 المرفق جيم- إجمالي عائدات الصادرات النفطية في المنطقة العربية، 2014-2019
ص. 119 المرفق هاء- البنية الجغرافية للتجارة، 2013-2017
ص. 124 المرفق واو- الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري، 2015-2019
ص. 125 المرفق زاي- أوضاع المالية العامة، 2015-2019
ص. 127 المرفق حاء- مصادر البيانات الإحصائية الوطنية

قائمة الجداول

ص. 22 الجدول 1-1 تقديرات وتوقعات أسعار النفط الخام
ص. 67 الجدول 1-2 المرأة في البرلمانات الوطنية لعامي 2017 و2018
ص. 86 الجدول 1-3 تصنيف صندوق النقد الدولي لترتيبات سعر الصرف
ص. 87 الجدول 2-3 ترتيبات سعر الصرف في البلدان العربية
ص. 88 الجدول 3-3 ترتيبات سعر الصرف الجامد مقابل سعرالصرف المرن
ص. 90 الجدول 4-3 نتائج تقدير سعر الصرف التوازني الحقيقي
ص. 93 الجدول 5-3 ألف متوسط معدل النمو الاقتصادي
ص. 93 الجدول 5-3 باء متوسط معدل التضخّم
ص. 93 الجدول 5-3 جيم متوسط رصيد الحساب الجاري
ص. 93 الجدول 5-3 دال متوسط معدل البطالة
ص. 93 الجدول 5-3 هاء متوسط إجمالي تكوين رأس المال
ص. 93 الجدول 5-3 واو متوسط صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر
ص. 95 الجدول 6-3 نتائج الانحدار
ص. 102 الجدول 7-3 مجموعة مختارة من مؤشرات الاقتصاد الكلي

قائمة الأشكال

ص. 17 الشكل 1-1 الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في مناطق وبلدان مختارة، 2016-2018
ص. 19 الشكل 1-2 أسعار الفائدة: بالدولار واليورو
ص. 19 الشكل 1-3 أسعار صرف العملات الأجنبية الرئيسية
ص. 22 الشكل 1-4 أسعار النفط
ص. 23 الشكل 1-5 ديناميات إنتاج وتصدير النفط في المنطقة العربية
ص. 27 الشكل 1-6 أسعار الغاز الطبيعي وأسعار وصادرات الفوسفات
ص. 30 الشكل 1-7 الروابط المالية بين المنطقة العربية والعالم
ص. 31 الشكل 1-8 الروابط التجارية بين المنطقة العربية والعالم
ص. 36 الشكل 2-1 الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في المنطقة العربية، 2015-2019
ص. 37 الشكل 2-2 معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بلدان مجلس التعاون الخليجي، 2016-2018
ص. 38 الشكل 2-3 البنية الجغرافية للتجارة: بلدان مجلس التعاون الخليجي
ص. 39 الشكل 2-4 الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري: بلدان مجلس التعاون الخليجي
ص. 40 الشكل 2-5 المؤشرات النقدية: بلدان مجلس التعاون الخليجي
ص. 41 الشكل 2-6 أوضاع المالية العامة: بلدان مجلس التعاون الخليجي
ص. 42 الشكل 2-7 معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بلدان المشرق العربي، 2016-2018
ص. 43 الشكل 2-8 البنية الجغرافية للتجارة: بلدان المشرق العربي
ص. 44 الشكل 2-9 الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري: بلدان المشرق العربي
ص. 45 الشكل 2-10 المؤشرات النقدية: بلدان المشرق العربي
ص.47 الشكل 2-11 أوضاع المالية العامة: بلدان المشرق العربي
ص. 48 الشكل 2-12 معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بلدان المغرب العربي، 2016-2018
ص. 49 الشكل 2-13 البنية الجغرافية للتجارة: بلدان المغرب العربي
ص. 51 الشكل 2-14 الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري: بلدان المغرب العربي

ص.52 الشكل 2-15 المؤشرات النقدية: بلدان المغرب العربي
ص. 53 الشكل 2-16 أوضاع المالية العامة: بلدان المغرب العربي
ص. 54 الشكل 2-17 معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أقل البلدان العربية نمواً، 2018-2016
ص. 55 الشكل 2-18 البنية الجغرافية للتجارة: أقل البلدان العربية نمواً
ص. 56 الشكل 2-19 الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري: أقل البلدان العربية نمواً
ص. 57 الشكل 2-20 المؤشرات النقدية: أقل البلدان العربية نمواً
ص. 58 الشكل 2-21 أوضاع المالية العامة: أقل البلدان العربية نمواً
ص. 60 الشكل 2-22 أسعار الفائدة الرسمية في بلدان عربية مختارة، 2018-2010
ص. 63 الشكل 2-23 دليل الفوارق بين الجنسين لعام 2017، حسب المنطقة
ص. 64 الشكل 2-24 الدليل العالمي للفجوة بين الجنسين لعام 2017، حسب المنطقة
ص. 66 الشكل 2-25 المتوسطات الإقليمية، حصة المرأة في البرلمانات الوطنية، 2017 و2018
ص. 68 الشكل 2-26 النازحون داخلياً واللاجئون في المنطقة العربية، وفقاً لأحدث البيانات
ص. 73 الشكل 2-27 معدلات البطالة بين الإناث والذكور، المتوسطات الإقليمية لعام 2017
ص. 74 الشكل 2-28 معدلات مشاركة الإناث والذكور في القوة العاملة، المتوسطات الإقليمية لعام 2017
ص. 78 الشكل 2-29 معدلات البطالة والمشاركة في القوة العاملة في عدد من البلدان العربية
ص. 91 الشكل 3-1 اختلال سعر الصرف في بلدان عربية
ص. 96 الشكل 3-2 عدد التغييرات في نظام سعر الصرف في البلدان العربية، 2016-2008
ص. 96 الشكل 3-3 رسم بياني للتغييرات في نظام سعر الصرف في البلدان العربية، 2016-2008
ص. 97 الشكل 3-4 متوسط سعر الصرف الشهري (الجنيه المصري – الدولار)
ص. 99 الشكل 3-5 التضخم وسعر الفائدة، فصلياً
ص. 99 الشكل 3-6 سعر الفائدة على أذون الخزانة، صافي استثمار الحافظة وصافي الاستثمار المباشر، فصلياً
ص. 100 الشكل 3-7 سعر الصرف الاسمي وسعر فائدة الإقراض الاسمي
ص. 101 الشكل 3-8 نتائج النموذج البنيوي للانحدار الذاتي للمتجهات: استجابات نبضية متراكمة (S.E 2 -/+ Cholesky one S.D innovations)
ص. 103 الشكل 3-9 اختلال سعر الصرف في المغرب
ص. 103 الشكل 3-10 سعر صرف الدرهم المغربي مقابل الدولار، 2017-1995
ص. 103 الشكل 3-11 أثر نظام سعر الصرف على الاقتصاد المغربي
ص. 104 الشكل 3-12 الاستجابة النبضية من جانب مؤشر أسعار المستهلك لصدمات سعر الصرف

قائمة الأطر

ص. 24 الإطار 1-1 إدارة التعرض لمخاطر تغيُّر المناخ
ص. 27 الإطار 1-2 إستكشاف إمكانية استخدام الغاز الطبيعي للنقل المستدام
ص. 32 الإطار 1-3 حدود التحسن في إنتاجية العمل
ص. 50 الإطار 2-1 المشاركة في سلاسل القيمة العالمية لتحقيق التنمية
ص. 61 الإطار 2-2 قياس التدفقات المالية غير المشروعة
ص. 64 الإطار 2-3 أهداف التنمية المستدامة والتقدم المحرز في المساواة بين الجنسين
ص. 71 الإطار 2-4 الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أداةً لتحقيق العدالة الاجتماعية
ص. 81 الإطار 2-5 التحول الرقمي وتحديد القيمة الاقتصادية

مختصرات وملاحظات توضيحية

BEER	Behavioural Equilibrium Exchange Rate
BIS	Bank for International Settlements
CAGR	Commodity Futures Trading Commission (United States)
DESA	Department of Economic and Social Affairs (of the United Nations)
ECB	European Central Bank
EIA	Energy Information Administration (United States Department of Energy)
ESCWA	Economic and Social Commission for Western Asia
EU	European Union
GDP	Gross Domestic Product
IDP	Internally Displaced Person
ILO	International Labour Organization
IMF	International Monetary Fund
IPU	Inter-Parliamentary Union
LIBOR	London Interbank Offered Rate
LNG	Liquefied Natural Gas
OCHA	Office for the Coordination of Humanitarian Affairs
RER	Real Exchange Rate
REER	Real Equilibrium Exchange Rate
TED	Treasury-Euro Dollar
UNDP	United Nations Development Programme
UNHCR	United Nations High Commissioner for Refugees
UNICEF	United Nations Children's Fund
UNRWA	United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East
WTO	World Trade Organization

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

صُنفت البلدان العربية لأغراض هذا المسح في أربع مجموعات على أساس مستوى نصيب الفرد من الدخل والقرب الجغرافي والتشابه في الخصائص والظروف الاقتصادية والاجتماعية: بلدان مجلس التعاون الخليجي: الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعُمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية؛ وبلدان المشرق العربي: الأردن والجمهورية العربية السورية والعراق ودولة فلسطين ولبنان ومصر؛ وبلدان المغرب العربي: تونس والجزائر وليبيا والمغرب؛ وأقل البلدان العربية نمواً: جزر القمر وجيبوتي والسودان والصومال وموريتانيا واليمن.

تعزز الاقتصاد العالمي، مدفوعاً إلى حد كبير بالبلدان المتقدمة
النمو بشكل أساسي، ومع تحسّن ظروف الاستثمار، انتعشت
التجارة العالمية واستقرت مستويات العمالة.

1. السياق العالمي وآثاره على المنطقة العربية

ألف- السياق العالمي

في عام 2017، تحسّن الاقتصاد العالمي، إذ بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي 3.1 في المائة بالمقارنة مع 2.5 في المائة في عام 2016. واستمر مسار النمو هذا في عام 2018 (الشكل 1-1ألف). ونتيجة لتحسن ظروف الاستثمار، انتعشت التجارة العالمية واستقرت العمالة في اقتصادات العالم الرئيسية. وكان هذا النمو العالمي مدفوعاً أساساً بالنمو الذي حققته البلدان المتقدمة التي بلغت مساهمتها في إجمالي النمو في العالم 30 في المائة تقريباً. وكان التعافي الاقتصادي في بعض البلدان النامية دافعاً آخر ساهم في النمو العالمي. غير

الشكل 1-1 الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في مناطق وبلدان مختارة، 2016-2018

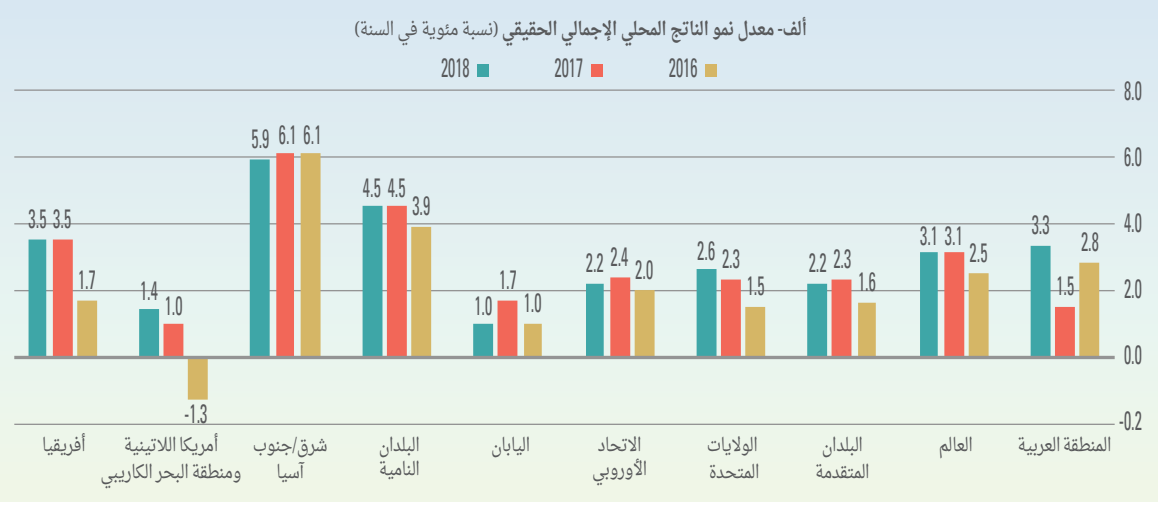

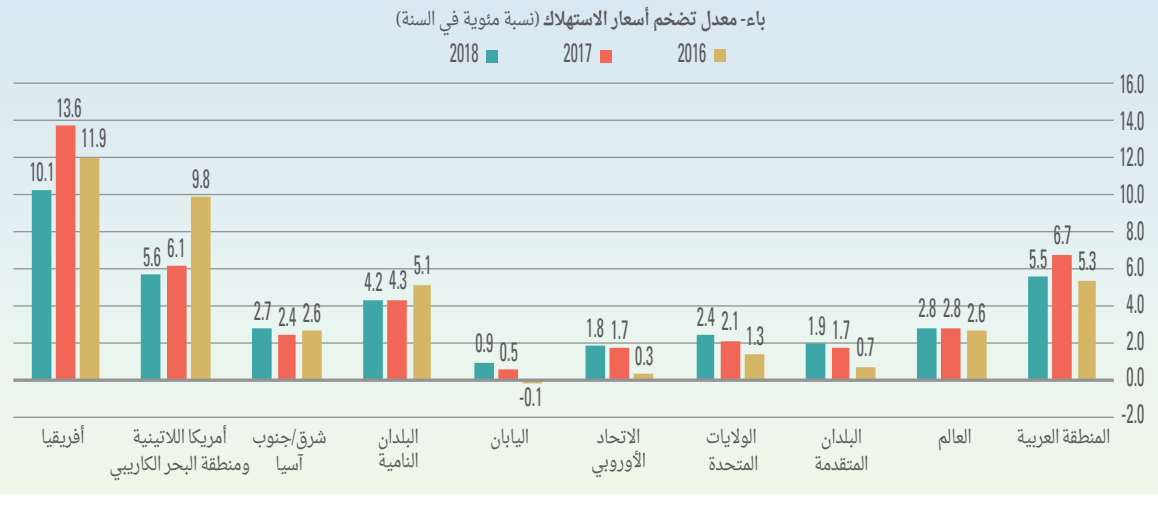

المصادر: المرفق ألف.

أن هذه الديناميات التصاعدية لم تتوزّع بشكل متكافئ بين البلدان والمناطق، ما يطرح أسئلة حول استدامتها في الأجل الطويل. وإلى جانب التفاوت في مسارات النمو، يخيّم على الآفاق المستقبلية عدد من أوجه عدم اليقين الناجمة عن زيادة الحمائية التجارية وعن تعرّض القطاع المالي للمخاطر بسبب ارتفاع مستويات الدين وضعف نمو الأجور.

بدأت البلدان المتقدمة النمو دفع عجلة التحسّن الاقتصادي العالمي في عام 2017، إذ اكتسبت زخماً فانفكّت من حقبة طويلة من انخفاض النشاط الاقتصادي منذ الأزمة المالية عام 2008. فقد بلغ معدل النمو الاقتصادي في هذه البلدان 2.3 في المائة في عام 2017، ما شكّل زيادة كبيرة على معدل النمو الذي بلغ 1.6 في المائة في عام 2016. وكانت مبادرة الاستثمار القوية التي أطلقتها هذه البلدان هي العامل الأهم الذي شجّع إلى حد كبير على استئناف الأنشطة الاقتصادية العالمية. وعلاوة على ذلك، كان التضخم في هذه البلدان حميداً، كما انخفض معدل البطالة فيها انخفاضاً كبيراً، ما أدى إلى تعزيز هذا التحسّن الاقتصادي. وسجّلت الولايات المتحدة الأمريكية، على وجه الخصوص، نمواً مطرداً في عام 2017، نتيجة تحسّن الاستثمار في الأعمال التجارية ونتيجة تجارة خارجية مؤاتية. كذلك سجّل الاتحاد الأوروبي تعافياً اقتصادياً، مدفوعاً بشكل رئيسي بتزايد إنفاق الأسر المعيشية والاستثمار النشط. وبالإضافة إلى ذلك تمتّع الاقتصاد الياباني بنموٍ في الطلب المحلي مقترناً بتحسّن في ظروف سوق العمل.

ومع ارتفاع توقعات التضخم نتيجة التعافي الاقتصادي، تحوّل العديد من البلدان المتقدمة النمو الرئيسية إلى سياسة نقدية متشددة (الشكل 1-1باء). فرفع الاحتياطي الاتحادي للولايات المتحدة الأمريكية أسعار الفائدة بمقدار 0.25 نقطة مئوية في مناسبات ثلاث في عام 2017، من 0.75 إلى 1.5 نقطة مئوية، أي بمقدار الضعف[1]، وحافظ على وتيرة رفع الفائدة هذه مرتين خلال عام 2018 لتصل إلى نقطتين مئويتين[2]. واستجابةً لرفع أسعار الفائدة، استمرت في اتجاه تصاعدي أسعار الفائدة في السوق مقاسة بعائدات سندات الخزينة لمدة سنتين. وأدى الموقف النقدي المتوقع إلى رفع أسعار الفائدة الطويلة الأجل في السوق، كما يتبين من عائدات سندات الخزينة الأمريكية لمدة عشر سنوات (الشكل 1-2ألف). وقفز سعر الفائدة لمدة ثلاثة أشهر المعمول به بين مصارف لندن (ليبور)، وهو مقياس للمعاملات بين المصارف، بأكثر من 1.3 نقطة مئوية منذ عام 2017، في استجابة تناسبت مع ديناميات السوق المالية العالمية (الشكل 1-2باء). ومع ذلك، لوحظ نوع من الاستقرار في (التيد) وهو الفرق بين معدل الليبور لمدة ثلاثة أشهر وسعر الفائدة لأذون الخزانة الأمريكية لمدة ثلاثة أشهر، ما يؤدي إلى ظروف تمويل تستطيع المؤسسات المالية تحمّلها.

أثناء ذلك، في أوروبا، لم يتدخل البنك المركزي الأوروبي في سياسة الأسعار، بل قرّر عوضاً عن ذلك خفض سرعة عمليات شراء الأصول، بدءاً من كانون الثاني/يناير 2018[3]. واستجاب البنك المركزي في المملكة المتحدة والبنك المركزي في كندا للديناميات العالمية بزيادة أسعار الفائدة بمقدار 0.25 و0.50 نقطة مئوية على التوالي، وأشارا إلى أن المزيد من الارتفاعات في الأسعار سيأتي في عام 2018. وفي أماكن أخرى في أوروبا، ارتفع عائد سندات خزينة الحكومة الألمانية لمدة سنتين ارتفاعاً طفيفاً بمقدار 0.21 نقطة مئوية في الفترة من كانون الثاني/يناير 2017 إلى آذار/مارس 2018، كما ارتفع عائد السندات الألمانية لمدة 10 سنوات إلى أعلى مستوى له منذ أيلول/سبتمبر 2015، إذ ضربت المخاوف من تجدد التضخم أسواق السندات العالمية (الشكل 1-2جيم).

وبالاقتران مع موقف السياسة النقدية، أدى التعافي الاقتصادي في معظم البلدان الأوروبية إلى ارتفاع سعر اليورو مقابل الدولار، ما أدى إلى ارتفاع سريع في قيمة اليورو (الشكل 1-3ألف) كان يتوقع أن يستمر خلال عام 2018. وارتفعت قيمة الين الياباني ارتفاعاً معتدلاً من 117 إلى 106 ين مقابل الدولار بين كانون الثاني/يناير 2017 وآذار/مارس 2018 (الشكل 1-3باء). وتتجه قيمة اليوان الصيني، وهو من العملات الرئيسية الأخرى، إلى تسجيل تحسّن كبير، من 6.9 إلى 6.3 يوان مقابل الدولار خلال الفترة نفسها (الشكل 1-3جيم).

وكانت البلدان النامية هي الأخرى قوة دافعة للنمو الاقتصادي العالمي في عام 2017، فقد بلغ نمو الناتج

الشكل 2-1 أسعار الفائدة: بالدولار واليورو

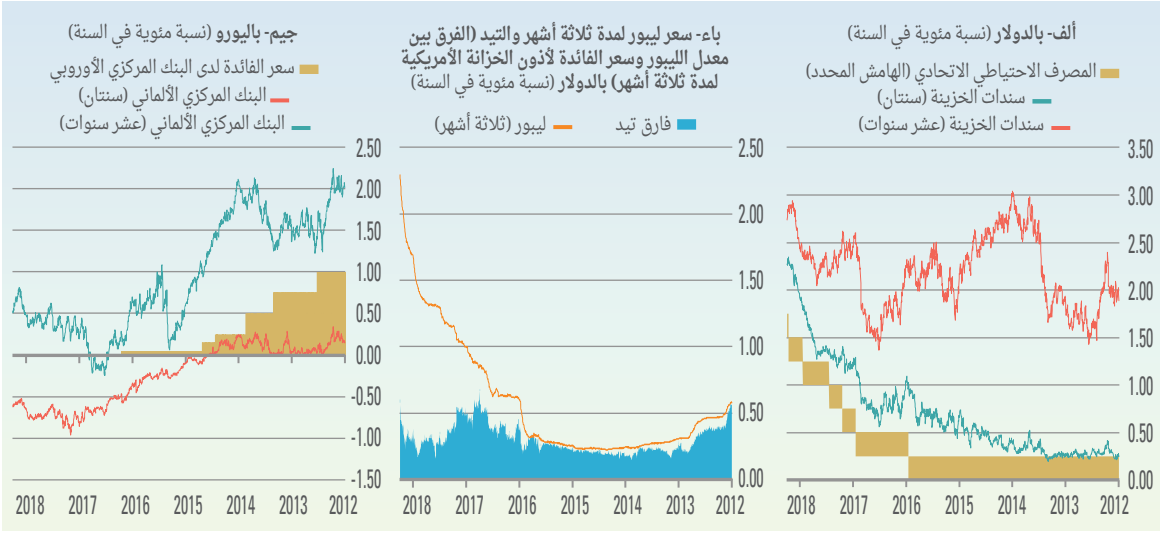

المصدر: Board of Governors of the Federal Reserve System, "Open market operations". Available at https://www.federalreserve.gov/monetarypolicy/openmarket.htm; and https://www.federalreserve.gov/datadownload/Choose.aspx?rel=H15 (accessed on 15 May 2018).

المصدر: ICE Benchmark Administration 3 Month London Interbank-Limited (IBA), Offered Rate (LIBOR), based on U.S. Dollar© [USD3MTD156N], retrieved from FRED, Federal Reserve Bank of St. Louis. Available at https://fred.stlouisfed.org/series/USD3MTD156N; Federal Reserve Bank of St. Louis, TED Spread [TEDRATE], retrieved from FRED, Federal Reserve Bank of St. Louis. Available at https://fred.stlouisfed.org/series/TEDRATE (accessed on 15 May 2018).

المصدر: Deutsche Bundesbank, "Time series BBK01.SU0202: ECB interest rates for main refinancing operations", Time Series database. Available at https://www.bundesbank.de/Navigation/EN/Statistics/Time_series_databases/Money_and_capital_markets/money_and_capital_markets_details_value_node.html?tsId=BBK01.SU0202&listId=www_s510_mb01; https://www.bundesbank.de/dynamic/action/databases/-series-en/statistics/time databases/759784/759784?st-series-time atisticType=BBK_ITS&listId=www_skms_it02f&treeAnchor=GELD (accessed on 15 May 2018).

الشكل 3-1 أسعار صرف العملات الأجنبية الرئيسية

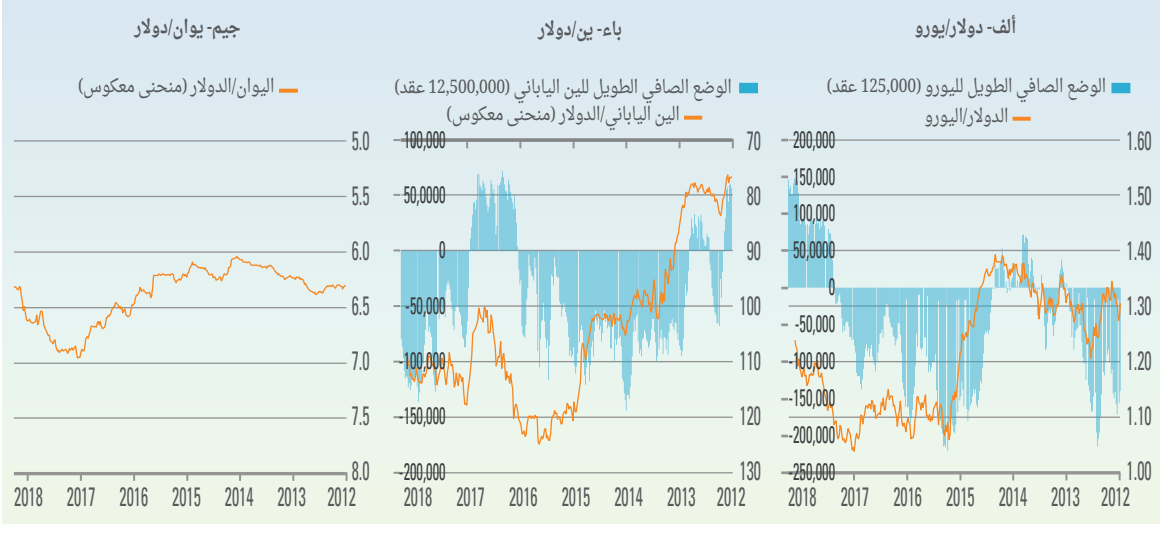

المصادر: Exchange rates are from Board of Governors of the Federal Reserve System, available at https://www.federalreserve.gov/releases/h10/hist/default.htm. Net long positions are ESCWA staff calculation based on data from U.S. Commodity Futures Trading Commission (CFTC), Commitments of Traders, Traders in Financial Futures; Futures Only Reports, available at https://www.oanda.com/forex-trading/analysis/commitments-of-traders.

فيها 4.5 في المائة، بزيادة 0.6 نقطة مئوية عن عام 2016. ورغم أن الظروف المؤاتية للاستثمار والاستقرار في أسعار السلع الأساسية ساهمت في النمو الإجمالي، إلا أن النواتج الإنمائية لم تتوزع بالتساوي بين البلدان والمناطق المختلفة. فقد شكّل النمو في اقتصادات شرق وجنوب آسيا نصف النمو العالمي تقريباً، ومن المتوقع أن يستمر في التوسع بوتيرة سريعة. فمثلاً، نما الاقتصاد الصيني بنسبة 6.8 في المائة نتيجة لمتانة الاستهلاك المحلي وزيادة الاستثمار في البنى التحتية[4]. وسجّلت البلدان المصدرة للسلع الأساسية، مثل البرازيل والاتحاد الروسي، تزايداً في معدل النمو، فارتفع في البرازيل بمقدار 4.5 نقطة مئوية وفي الاتحاد الروسي بمقدار 1.6 نقطة مئوية. وقد دفع الاتجاه التصاعدي في أسعار تصدير السلع الأساسية هذا النمو الملحوظ. ومع ذلك، لم ينوّع معظم البلدان النامية اقتصاداته وهياكله التصديرية، ما يجعل هذه البلدان عرضة للتأثر بسرعة بالتقلبات الاقتصادية ما بين الازدهار والكساد في السوق العالمية للسلع الأساسية.

استعادت التجارة العالمية قوتها في عام 2017، انعكاساً للتعافي الاقتصادي العالمي الذي كان مدفوعاً إلى حد بعيد بنمو الاستثمار في البلدان المتقدمة النمو. فقد قفز النمو في حجم تجارة البضائع إلى 4.7 في المائة في عام 2017، مرتفعاً من 1.8 في المائة في عام 2016. وبما أن الاستثمار في البلدان المتقدمة يشمل قدراً لا بأس به من الإنفاق على البضائع المستوردة (أكثر من 40 في المائة في الاتحاد الأوروبي وحوالي 20 في المائة في الولايات المتحدة والصين)، قد تؤدي المخاطر المحتملة في النظام المالي، مثل هروب رؤوس الأموال نتيجة قفزات أسعار الفائدة، إلى آثار سلبية على الأداء التجاري وعلى الاقتصاد العالمي ككل. وفي هذا الصدد، من شأن أي تصعيد في التوترات بين أكبر الاقتصادات في العالم أن يؤدي إلى مخاطر انخفاض في التجارة العالمية. وعلى وجه الخصوص، قد تزداد المخاوف من الوقوع في الحمائية التجارية العالمية نتيجة الحواجز الجمركية الجديدة التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية في أوائل عام 2018 على مجموعة من وارداتها، بما في ذلك على الفولاذ والألومنيوم والغسالات وخلايا الألواح الشمسية، والإعلان عن خطط لفرض تعرفات على الواردات من المنتجات الصينية. وبالنظر إلى أن النمو في الاقتصاد العالمي في عام 2017 كان مدفوعاً بالاستثمار، أثار تزايد الحواجز التجارية مخاوف من تداعيات محتملة على غرار فقدان ثقة الأعمال التجارية وتدهور قرارات الاستثمار، ما قد يؤثر سلباً على سلاسل القيمة العالمية حول العالم.

وفي خضم أوجه عدم اليقين هذه التي تلقي بظلالها على المفاوضات التجارية، عزز التوسع الحديث العهد في شبكات التجارة الإقليمية النمو في التجارة العالمية. فمثلاً، يتوقّع أن يعزز اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في آذار/مارس 2018 التجارة بين البلدان الأفريقية بما يزيد على 50 في المائة عبر إزالة التعرفات عن 90 في المائة تقريباً من السلع. كذلك ساعد خفض التدابير المقيّدة للتجارة في أمريكا الجنوبية والتجارة الحرة في الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية-الآسيوية في السنوات الأخيرة في تحفيز التجارة البينية إلى جانب المساهمة في التعافي الاقتصادي العالمي. وتجدر الإشارة إلى أن زيادة الجهود الرامية إلى تمتين الربط التجاري الإقليمي عن طريق خفض الحواجز الجمركية وغير الجمركية يمكن أن تعزز التجارة في منتجات وخدمات القيمة المضافة. والواقع أن مثل هذه الجهود سيكون ضرورياً ضرورة حيوية لا لتنويع هيكل الصادرات فحسب بل أيضاً لتعزيز تطلعات البلدان النامية إلى إجراء تحولات بنيوية.

أما ديناميات العمالة فهي مجال هام آخر ينبغي رصده. فعلى الرغم من أن معدل البطالة في العالم ارتفع ارتفاعاً طفيفاً في عام 2017 إلى 5.6 في المائة من 5.5 في المائة في عام 2016، إلا أن الوضع كان متفاوتاً فيما بين البلدان والمناطق في عام 2017[5]. فبسبب زيادة الأنشطة الاقتصادية، واصل سوق العمل تحسنه في البلدان المتقدمة النمو، إذ انخفض معدل البطالة فيها بـ 0.5 نقطة مئوية ليصل إلى 5.7 في المائة. ففي الولايات المتحدة، انخفض بـ 0.5 نقطة مئوية ليصل إلى 4.4 في المائة وفي أوروبا بـ 0.4 نقطة مئوية ليصل إلى 5.6 في المائة، كما انخفض في اليابان بـ 0.3 نقطة مئوية إلى مستوى غير مسبوق بلغ 2.8 في المائة. وفي المقابل، شهد العديد من البلدان النامية تغيُّرات غير مؤاتية، تُعزى إلى حد كبير إلى نمو القوى العاملة بما يفوق قدرة هذه البلدان على استيعابه. وكان لأفريقيا

جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي النصيب الأكبر من المعاناة من تحديات البطالة المستمرة، الناتجة إلى حد كبير عن التحول الديمغرافي في سوق العمل.

ومع تحقيق ديناميات العمل في معظم الاقتصادات الرئيسية تقدماً إيجابياً من حيث حجم البطالة نحو مستويات ما قبل الأزمة، يتوقع أن ينخفض معدل البطالة العالمي إلى 5.5 في المائة في عام 2018. ورغم هذه التوقعات الإيجابية في سوق العمل، لا يزال العديد من التحديات قائماً. فقد تباطأ نمو الأجور في العالم متأثراً أساساً بتزايد حصة أشكال العمل غير المستقر[6]. فمثلاً، ليست لدى العاملين في وظائف غير مستقرة[7]، الذين يشكلون 42 في المائة من العمالة العالمية، غير فرص محدودة للاستفادة من الحماية الاجتماعية، وهم يعانون تدني الأمن الوظيفي. ولا تزال معدلات البطالة مرتفعة في صفوف الشباب والنساء. فقد ارتفع معدل البطالة بين الشباب 0.3 نقطة مئوية إلى 13 في المائة في عام 2017، أي ما يعادل ثلث المجموع الكلي للبطالة في العالم.

باء- سلع الموارد الطبيعية

1- النفط

في عام 2017، بلغ الطلب العالمي على النفط 97 مليون برميل في اليوم، بزيادة قدرها 1.7 في المائة عن عام 2016[8]. وتتوقع منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) أن يرتفع إجمالي الطلب على النفط إلى 98.6 مليون برميل في اليوم في عام 2018. ويعود تحسّن الطلب إلى زيادة الاستهلاك نتيجة التعافي الاقتصادي في معظم البلدان المتقدمة النمو. وعلاوة على ذلك، ساهم في زيادة الطلب أيضاً انخفاض مخزونات النفط الخام. وقد ارتفع الطلب على النفط في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 1.2 في المائة ليبلغ 20.2 مليون برميل في اليوم في عام 2017، في حين ارتفع في أوروبا بنسبة 1.4 في المائة ليبلغ 14.2 مليون برميل في اليوم. وسُجل طلب قوي على النفط في بعض البلدان النامية. وكثّفت الصين جهودها لتطوير قطاع البتروكيماويات والنقل، ما أدى إلى زيادة كبيرة في الطلب على النفط. وارتفع الطلب على النفط في الهند بنسبة 1.8 في المائة في عام 2017، بزيادة كبيرة من 4.4 مليون برميل في اليوم في العام السابق.

يسري اتفاق أوبك لخفض إنتاج النفط الخام حتى نهاية عام 2018[9]. وقد ساهم هذا الاتفاق في إعادة التوازن إلى السوق العالمية للنفط، فارتفعت أسعار النفط (الشكل 1-4ألف). وكانت المملكة العربية السعودية في طليعة البلدان التي خفضّت إنتاج النفط، إذ سجّلت أكبر انخفاض بلغ نحو 509 آلاف برميل في اليوم. ورغم الجهود التي بذلها معظم البلدان الأعضاء في أوبك لخفض الإنتاج، كانت نتائج إعادة التوازن في الأسواق محدودة، وذلك بسبب ديناميات الإنتاج في بعض البلدان المعفية من الاتفاق، ومنها ليبيا التي سجلت زيادة كبيرة في الإنتاج في عام 2017. وكانت أنشطة إنتاج النفط في البلدان غير الأعضاء في أوبك عاملاً أساسياً آخر في الحد من تأثير الاتفاق فيما يتعلق بإعادة التوازن. ففي عام 2017، ازداد المعروض النفطي من البلدان غير الأعضاء في أوبك بحوالي 0.86 مليون برميل في اليوم، ليصل إلى 57.86 مليون برميل في اليوم. وفي الوقت نفسه، بلغ إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية أعلى مستوى له، رغم تعطّل المصافي بسبب الأعاصير في الربع الأخير من عام 2017.

وقد ارتفع سعر برميل النفط بمقدار 11.8 دولاراً، من 52.4 دولاراً في كانون الثاني/يناير 2017 إلى 64.2 في آذار/مارس 2018 (ثم مرة أخرى إلى 72 دولاراً للبرميل الواحد بحلول حزيران/يونيو 2018). وعكست دينامية الأسعار هذه اتجاهاً تصاعدياً مستمراً منذ عام 2016. ويعود سبب هذا التعافي القوي إلى ازدياد المعاملات، وبصورة رئيسية أنشطة المضاربة، في سوق النفط الآجلة (الشكل 1-4باء)، يحفزه بشدة الطلب على النفط والنقص في المخزونات العالمية الناجم عن ارتفاع الطلب في كل من الصين والهند؛ وانتعاش ديناميات الطلب في أوروبا؛ والاستقرار في هوامش التكرير؛ والنمو المعتدل في أسعار الناقلات؛ واتفاقات خفض إنتاج النفط الخام. وبالرغم من هذا النهج الإيجابي

الشكل 1-4 أسعار النفط

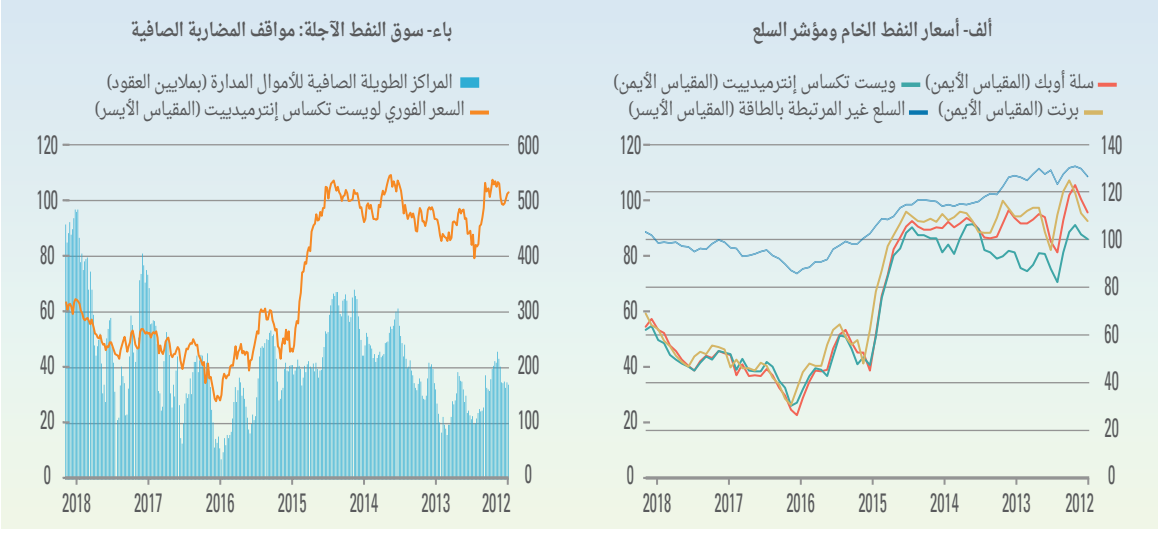

المصدر: The World Bank, Commodity Prices database. Available at http://www.worldbank.org/en/research/commodity-markets (accessed on 12 May 2018).

المصدر: ESCWA staff calculations based on data from Commodity Futures Trading Commission, "Commitments of traders, disaggregated futures only reports". Available at https://www.cftc.gov/MarketReports/CommitmentsofTraders/HistoricalCompressed/index.htm; and the Energy Information Administration (EIA), "Petroleum and other liquids, spot prices". Available at https://www.eia.gov/dnav/pet/pet_pri_spt_s1_d.htm (accessed on 12 May 2018).

الجدول 1-1 تقديرات وتوقعات أسعار النفط الخام (سلة أوبك المرجعية بالدولار الأمريكي للبرميل)

السنة	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط السنوي	المتوسط السنوي المتوقع		
				الأدنى	خط الأساس	الأقصى
2015	30.74	64.96	49.49			
2016	22.48	53.46	40.76			
2017	42.58	64.47	52.43			
2018				63.19	65.79	69.03

المصدر: بيانات منظمة أوبك للفترة 2015-2017، www.opec.org.

ملاحظة: بيانات عام 2018 هي من تقديرات الإسكوا من تموز/يوليو 2018 حيث استخدم نموذج الارتداد الذاتي للموجهات مع طريقة المربعات الصغرى (Newton/Marquardt steps-Gauss)، مع إدماج متغيرات فصلية متأخرة على أساس سنوي (للفترة من 2008 إلى 2018) لأسعار سلة أوبك، واستهلاك منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وإنتاج الدول غير الأعضاء في أوبك، واستهلاك الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وصافي مراكز مديري الأموال.

لصالح إعادة التوزان للسوق على مدار العامين الماضيين، يتوقع أن تظل العلاقة العالمية ما بين العرض والطلب مفتقرة إلى اليقين إلى حدّ كبير، رغم أن القيام بتمديد آخر لخفض الإنتاج ممكن. ولذا تتوقع الإسكوا استمرار الاتجاه التصاعدي في سعر البرميل إلى حوالي 65.79 دولاراً في المتوسط في عام 2018 (الجدول 1-1).

ويتوقع أن تزيد العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية مؤخراً على صادرات النفط الخام من إيران، وهي ثالث أكبر منتج للنفط في أوبك بعد المملكة العربية السعودية والعراق، من حدة النقص في العرض وتساهم في إبقاء أسعار النفط مرتفعة طيلة ما تبقّى من عام 2018. وفي حزيران/يونيو 2018، اجتمعت البلدان المنتجة للنفط الأعضاء في أوبك في

فيينا واتفقت على مستوى جديد يزيد فعلياً إنتاج النفط بحوالي مليون برميل في اليوم. وفي الشهر نفسه، انضمت جمهورية الكونغو إلى أوبك لتصبح العضو الخامس عشر فيها، وأعرب كل من أوغندا وجنوب السودان عن رغبتهما في الانضمام. وتؤدي هذه التطوّرات إلى تعقيدات في وضع سوق النفط وتزيد انكشاف آفاق النمو الاقتصادي في المنطقة على آثار هذه التعقيدات.

ويُقدّر إنتاج المنطقة العربية من النفط الخام لعام 2017 بنحو 24.7 مليون برميل يومياً في المتوسط – أي بانخفاض قدره 2 في المائة عن العام السابق (الشكل 1-5ألف). وعلى صعيد مجموعات البلدان، بلغ إنتاج بلدان مجلس التعاون الخليجي حوالي 17.4 مليون برميل يومياً، مسجلةً انخفاضاً بنسبة 4.5 في المائة عن عام 2016، بينما بلغ إنتاج بلدان المشرق العربي حوالي 5.1 مليون برميل يومياً، أي بانخفاض بنسبة 3.6 في المائة[10]. ومع أن مجموعتي بلدان المغرب العربي وأقل البلدان العربية نمواً لا تساهمان إلا بالحد الأدنى في إنتاج المنطقة، خلال الفترة نفسها، بلغ إنتاج الأولى 2.1 مليون برميل يومياً، أي بزيادة قدرها 34.2 في المائة، وبلغ إنتاج الثانية 144 ألف برميل يومياً، أي بزيادة قدرها 9.2 في المائة. وتأثر عمالقة النفط الخمسة في المنطقة العربية (الإمارات العربية المتحدة والجزائر والعراق والكويت والمملكة العربية السعودية) بشكل كبير باتفاق أوبك، الذي أدى إلى خفض إنتاج النفط بمقدار يتراوح بين 0.2 و10.6 في المائة عن السنة السابقة. أما ليبيا التي أُعفيت من الاتفاق الأول لخفض لإنتاج، فتمكنت من زيادة إنتاجها من النفط الخام زيادة كبيرة بلغت حوالي مليون برميل يومياً في عام 2017.

غير أن من المتوقع أن يزداد إجمالي الإنتاج في المنطقة العربية زيادة معتدلة في عام 2018 ليصل إلى 25.6 مليون برميل في اليوم نتيجة إعادة التوازن في سوق النفط. ويقدَّر إجمالي إيرادات صادرات النفط في المنطقة بـ 405 مليارات دولار لعام 2017، أي بزيادة قدرها 25.3 في المائة عن عام 2016، وذلك نتيجة الارتفاع المتواضع في أسعار النفط خلال الفترة 2016-2017 بمقدار 29 في المائة، أو 11-12 دولاراً للبرميل الواحد (الشكل 1-5باء). وبما أن أسعار النفط يتوقع أن تظل في حدود المستويات الحالية، ينتظر أن يواصل إجمالي إيرادات النفط هذا الاتجاه التصاعدي، بزيادة قدرها 13.2 في المائة، ليصل إلى 468.4 مليار دولار في عام 2018.

مع ذلك، يمكن أن يؤثر سوق النفط الذي كان مؤاتياً في الآونة الأخيرة سلباً على الاستدامة في المنطقة، إذ يتيح للبلدان العربية المصدرة للنفط مواصلة تبني منظور قصير الأجل واعتماد أساليب إنتاج كثيفة

الشكل 1-5 ديناميات إنتاج وتصدير النفط في المنطقة العربية

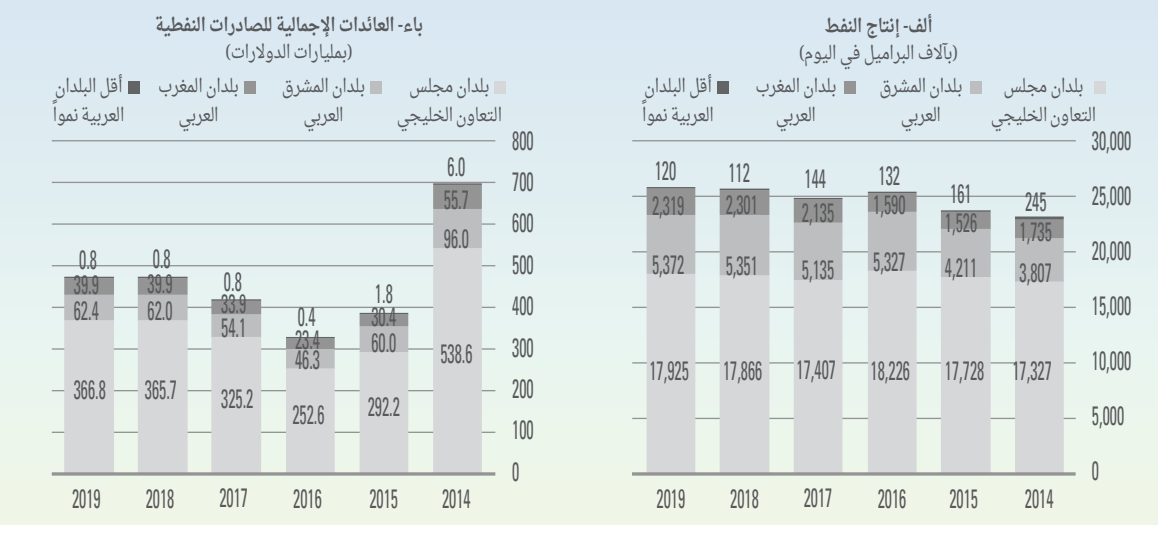

المصدر: المرفق باء.

المصدر: المرفق جيم.

الإطار 1-1 إدارة التعرض لمخاطر تغيُّر المناخ

ما حققته المنطقة العربية في التصنيع إلى حد كبير كان نتيجة اعتمادها طريقة إنتاج قائمة على الوقود الأحفوري. ويمثل الوقود الأحفوري أكثر من 95 في المائة من الاستهلاك المحلي للطاقة في المنطقة. وفي الوقت نفسه، تصدّر المنطقة حالياً حصة كبيرة، تقرب من 30 في المائة، من إجمالي صادرات النفط في العالم. هكذا كان النمو في المنطقة ولا يزال مرتبطاً بديناميات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ومتسماً باستخدام غير مستدام لموارد الطاقة المتوفرة، ما يتسبب، متضافراً مع تزايد الحاجات من الطاقة نتيجة النمو السكاني وارتفاع مستويات المعيشة، في زيادة البصمة الكربونية. ومن دون سياسة استباقية تضمن صمود ومرونة الطاقة في المنطقة على المدى الطويل ورؤية تواكب التوجه العالمي إلى تحقيق نمو منخفض الكربون، تبقى استدامة النمو في المستقبل موضع شك.

انبعاثات ثاني أكسيد الكربون مقابل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية

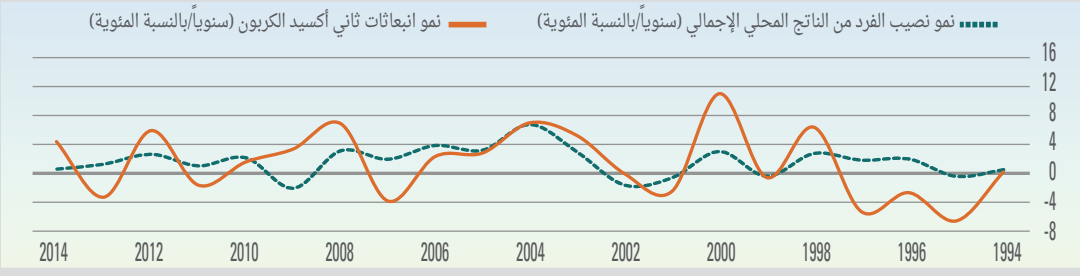

المصدر: بالاستناد إلى البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، http://databank.albankaldawli.org/data/reports.indicators-development-aspx?source=world (استرجعت في 25 نيسان/أبريل 2018).

المنطقة العربية شديدة الانكشاف بالفعل على مخاطر تغيُّر المناخ بسبب خصائصها الجغرافية. ومع ازدياد آثار تغيُّر المناخ، تزداد الحاجة إلى بنية طاقة مستدامة. فمثلاً، المنطقة هي أكثر مناطق العالم معاناة للإجهاد المائي. وسبل عيش نسبة كبيرة من سكانها معرضة لمخاطر المناخ، ولا سيما تلك التي تتهدد الأمن المائي والأمن الغذائي. وتعاني المنطقة الآن بالفعل من ارتفاع درجات الحرارة وتواتر الجفاف والفيضانات وتدهور التربة. ويتوقع أن تترك الأحداث المناخية القصوى وأنماط الطقس الطارئة الناجمة عن تغيُّر المناخ آثاراً خطيرة على الزراعة. والواقع أن قدرة المنطقة على التخفيف من آثار تغيُّر المناخ والتكيّف معه محدودة نظراً لافتقارها النسبي إلى الغابات وموارد الأراضي والموارد البحرية. وفي حين تشكل آثار تغيُّر المناخ مصدر قلق عالمي، يحتمل في حالة المنطقة أن تشكل خطراً على صحة الإنسان وعلى التنمية المستدامة بصفة خاصة.

الانكشاف على مخاطر تغيُّر المناخ: مؤشرات مختارة للمقارنة حسب المناطق

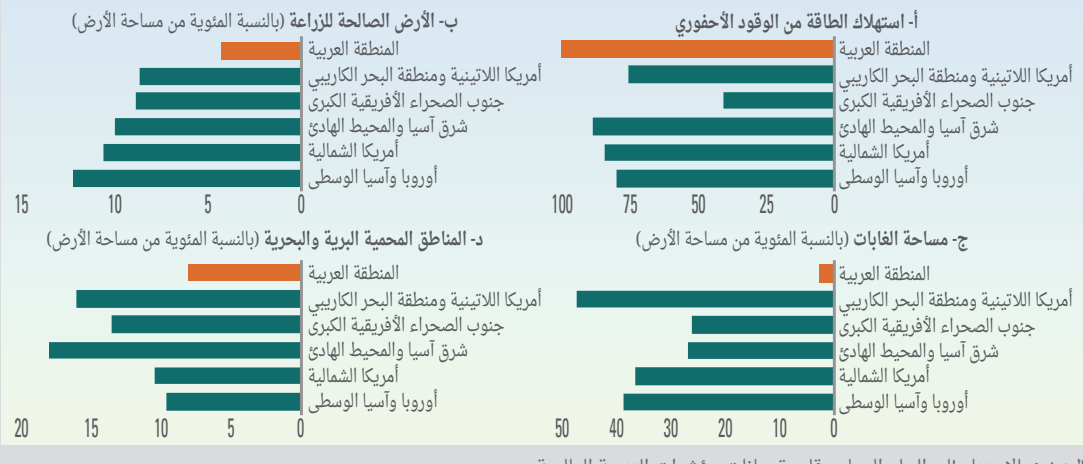

المصدر: بالاستناد إلى البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية.

تُبذل على الصعيد العالمي جهود لزيادة المنعة إزاء تغيُّر المناخ. ويحثّ الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيُّر المناخ وآثاره. وقد عُزّزت هذه المبادرة في اتفاق عالمي بشأن تغيُّر المناخ (اتفاق باريس) وافقت فيه الدول على الحد من انبعاثات غاز الاحتباس الحراري وإبقاء الاحترار العالمي دون درجتين مئويتين بالمقارنة مع مستويات درجات الحرارة قبل الحقبة الصناعية. وقد وقّعت الدول العربية جميعاً، باستثناء الجمهورية العربية السورية، على الاتفاق، وصادقت عليه 16 دولة.

ومع ازدياد الوعي والتطلعات نحو تحقيق الاستدامة البيئية، لا بد من توفر إحصاءات موثوقة لقياس ورصد الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتغيُّر المناخ. إلا أن الإحصاءات المتعلقة بتغيُّر المناخ في المنطقة العربية ليست بالجودة المطلوبة ولا يمكن الحصول عليها بسهولة. ولهذا السبب، تقترح الإسكوا مجموعة مؤشرات متعلقة بتغيُّر المناخ تدخل في الحسبان سياقات المنطقة. وتغطي مجموعة المؤشرات المقترحة خمسة مجالات تتضمّن القوى الدافعة والانبعاثات والآثار وتخفيف الحدة والتكيّف؛ وتربط انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بعدد من المؤشرات في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وفي مجال التنمية المستدامة.

مؤشرات عشرون مقترحة متعلقة بتغيُّر المناخ للمنطقة العربية

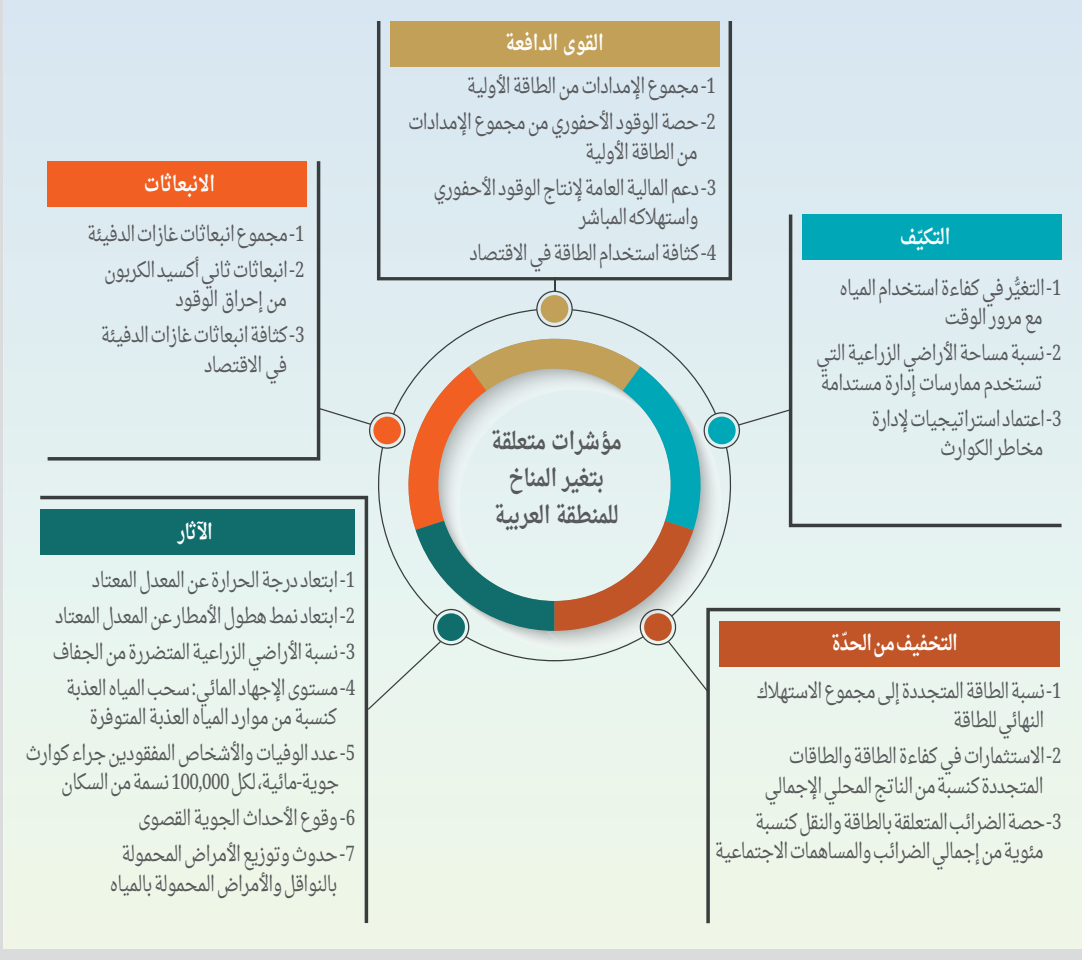

المصادر: E/ESCWA/SDPD/2017/2; E/ESCWA/SD/2017/3.

الكربون في جهودها التصنيعية (الإطار 1-1). بدلاً من ذلك، يمكن استخدام المكاسب المحقّقة من تعافي أسعار النفط لتعزيز الاستثمارات في إنتاجية الطاقة ومشاريع الطاقة المستدامة التي أخذت تُطلَق في العديد من الاقتصادات العربية[11].

2- الغاز الطبيعي والفوسفات

يدعم استمرار الطلب على واردات الغاز الطبيعي من شرق آسيا وجنوب أوروبا الطلب العالمي الذي يتوقّع أن يزداد بنحو 29 مليون طن ليصل إلى 293 مليون طن في عام 2017[12]. وقد ظلت اليابان المستورد الأكبر للغاز الطبيعي، بحصة قاربت ثلث إجمالي الواردات في العالم. وأصبحت الصين ثاني أكبر مستورد في عام 2017، جزئياً بسبب برامجها الوطنية للتنمية البيئية[13]. وبالإضافة إلى ذلك، استوردت بلدان جنوب أوروبا 10 ملايين طن إضافية من الغاز الطبيعي المُسال، بسبب تزايد الطلب تماشياً مع تعافٍ فوق المتوقع في اقتصادها. واستمدت دينامية الطلب القوية هذه زخماً من النمو السريع في إنتاج الغاز الطبيعي المُسال في أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية. وبالنظر إلى علاقة الترابط القوي بين العرض والطلب في عام 2017[14]، اشتد التنافس بين الموردين مع قيام كبار المستوردين بتصميم وتنفيذ استراتيجيات تنويع.

وتتسم سوق الغاز الطبيعي بأنها مجزأة جغرافياً، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى الحاجة إلى الاستثمار بكثافة في مرافق النقل من المنتجين إلى المستخدمين النهائيين، إما على شكل خطوط أنابيب أو بنية تحتية للنقل البحري. وينعكس مدى هذه التجزئة في الهوامش الواسعة في أسعار التسليم الفوري للغاز الطبيعي في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان (الشكل 1-6ألف). ففي نيسان/أبريل 2018، بلغ السعر المرجعي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية 7 دولارات في أوروبا و9.1 دولار في اليابان و2.7 دولار في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد ارتفعت هذه الأسعار في الأعوام الأخيرة وما زالت ترتفع.

على صعيد المنطقة، تحتل البلدان العربية موقعاً رئيسياً في السوق العالمي للغاز الطبيعي، إذ تختزن 46 في المائة من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي[15]. وقد حافظت المنطقة العربية في عام 2017 على دورها الهام في الإنتاج، في موازاة الزيادة السريعة في الطلب. وظلت قطر أكبر مصدر للغاز الطبيعي المُسال في العالم في عام 2017، مع قيام بلدان أخرى، مثل الإمارات العربية المتحدة والجزائر وعُمان، بالتصدير على مستويات تنافسية. وفي المقابل، عانت مصر من نقص في الغاز بسبب تزايد الطلب المحلي على الطاقة، لكن من المتوقّع أن يتحسن الوضع مع بدء الإنتاج في حقول الغاز المكتشفة حديثاً[16]. وفي الواقع، يجدر ألا يجري التقليل من أهمية الإمكانات الكبيرة التي يمثلها الغاز الطبيعي في المنطقة العربية، ليس فقط لاستخدام الطاقة بل أيضاً للتحول إلى الاستدامة (الإطار 1-2).

ويشكل قطاع الفوسفات مورداً آخر ذا أهمية استراتيجية في المنطقة العربية، ولا سيما في الأردن وتونس ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية. ووفقاً لتقديرات الرابطة الدولية لصناعة الأسمدة، ارتفع الطلب العالمي على الأسمدة بنسبة 2.4 في المائة إلى 186 مليون طن على مدى الفترة 2016-2017. ويعزى هذا الارتفاع إلى حد كبير إلى حادثة النينيو القوية بشكل استثنائي وإلى إمكانات تحسين عائدات الزراعة. واستجابة لهذا الطلب، يقدّر أن صناعة الأسمدة استثمرت 110 مليارات دولار في أكثر من 65 وحدة إنتاج جديدة، ما أدى إلى زيادة السعة العالمية بمقدار 90 مليون طن. مع ذلك، أظهرت ديناميات أسعار السوق نمطاً مختلطاً. فخلال الفترة من كانون الثاني/يناير2017 إلى آذار/مارس 2018، ارتفع سعر الفوسفات الثنائي الأمونيوم بنسبة 27 في المائة إلى 412 دولاراً للطن المتري، في حين انخفض سعر الفوسفات الصخري بنسبة 13 في المائة إلى 86 دولاراً للطن المتري (الشكل 1-6باء).

ومع ديناميات الأسعار الجديدة، ظل المغرب أكبر مصدّر لمنتجات الفوسفات، بما في ذلك الفوسفات الصخري وحمض الفوسفوريك. وحافظت بلدان أخرى في المنطقة، ولا سيما الأردن وتونس ومصر، على أدائها في التصدير خلال الفترة 2016-2017. واستناداً إلى بيانات من مركز التجارة الدولية، في عام 2017، تجاوز حجم صادرات تونس والمغرب من حمض الفوسفوريك،

الشكل 1-6 أسعار الغاز الطبيعي وأسعار وصادرات الفوسفات

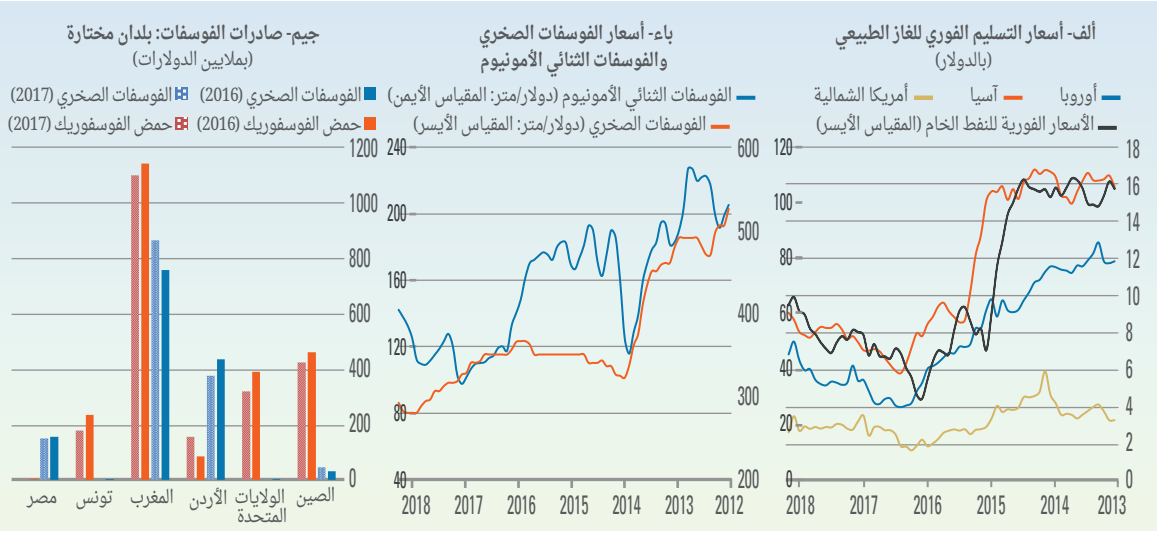

المصدر: The World Bank, Commodity Prices database. Available at http://www.worldbank.org/en/research/commodity-markets (accessed on 12 May 2018).

المصدر: The World Bank, Commodity Prices database. Available at http://www.worldbank.org/en/research/commodity-markets (accessed on 12 May 2018).

المصدر: International Trade Centre (ITC), Trade Map database. Available at https://www.trademap.org/Index.aspx?AspxAutoDetectCookieSupport=1 (accessed on 12 May 2018).

الإطار 1-2 إستكشاف إمكانية استخدام الغاز الطبيعي للنقل المستدام

لا شك في أن النقل قطاع رئيسي للتنمية الاجتماعية-الاقتصادية. ومعدلات نمو أساطيل المركبات في المنطقة العربية هي الأسرع في العالم. ويستحوذ النقل حالياً على قرابة ثلث الاستهلاك النهائي للطاقة. ويحل النقل في المرتبة الثانية من حيث الحصة من الاستهلاك النهائي للطاقة في المنطقة: 46 في المائة للصناعة و32 في المائة للنقل و16 في المائة للمنازل و5 في المائة للخدمات و1 في المائة للزراعة.

وفي الوقت نفسه، قطاع النقل مسؤول رئيسي عن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في المنطقة. فوفقاً للوكالة الدولية للطاقة، أدى استهلاك قطاع النقل للمنتجات النفطية في جميع البلدان العربية في عام 2014 إلى ما مجموعه 395 مليون طن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، أي 20 في المائة من إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في المنطقة. وتغلب على وقود النقل في المنطقة المنتجات النفطية السائلة (98.9 في المائة). ولا يمثّل الوقود البديل إلا جزءاً ضئيلاً من إجمالي استهلاك الطاقة: حوالي 1 في المائة للغاز الطبيعي و0.1 في المائة للكهرباء. ولهذه البنية الكثيفة الاستخدام للطاقة تأثير بالغ على البيئة عموماً وعلى مجموعة واسعة من المشاكل الصحية.

وتبلغ انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن الغاز الطبيعي 24 في المائة تقريباً من الانبعاثات من المنتجات النفطية السائلة، والغاز الطبيعي المضغوط أرخص من البنزين والديزل بمعيار مكافئ الطاقة. ومع أن الغاز الطبيعي وقود أحفوري، إلا أنه أكفأ من وقود النفط السائل. ولن تؤدي الاستعاضة عن وقود النفط السائل بالغاز الطبيعي إلى توليد مزايا بيئية فحسب، بل أيضاً إلى فوائد اقتصادية ومالية. ويمكن أن يشكل الغاز الطبيعي وقوداً بديلاً مستداماً للنقل، فيتيح انتقال هذا القطاع إلى نظام طاقة أكثر استدامة، عملاً بخطة عام 2030 واتفاق باريس. والمنطقة غنية بموارد الغاز الطبيعي، خصوصاً في قطر والجزائر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. ومن شأن توفر الأدوات السياساتية المناسبة، إلى جانب توفر إمدادات الغاز الطبيعي في المنطقة، تعزيز إدخال الغاز الطبيعي إلى قطاع النقل. وتقترح الإسكوا أربع أولويات سياساتية لاستخدام الغاز الطبيعي في النقل المستدام:

←

1- إصلاح القطاع واعتماد سياسات تسعير للطاقة محلية مناسبة

تشجع معونات الدعم للمنتجات النفطية السائلة الاعتماد الكبير على هذه المنتجات في النقل، ما يشكّل عائقاً رئيسياً أمام تحقيق نقل مستدام في المنطقة. ولا تعوق سياسة تسعير الوقود هذه الاستدامة البيئية بتخفيض البصمة الكربونية للبلدان فحسب، بل تلقي أعباء مالية كبيرة على كاهل الخزينة. وينبغي وضع سياسات تسعير للطاقة محلية مناسبة، بما في ذلك خطط أكثر عقلانية لدعم الطاقة تشجّع استخدام الغاز الطبيعي، تترافق مع معايير وأنظمة بيئية مطبّقة، تمكن من تحقيق استدامة إدخال استخدام الغاز الطبيعي في قطاع النقل.

2- تطوير التحويل المحلي والصناعة التحويلية

تشكّل مشاركة القطاع الخاص واستثماراته سبيلاً إلى ترويج الاستخدام المستدام للغاز الطبيعي في قطاع النقل في المنطقة. فلا تزال المنطقة تستورد معظم معدات الغاز الطبيعي بسبب الافتقار إلى الحوافز التجارية التي تشجع القطاع الخاص على الانخراط في هذه الصناعات. ولذا، لا بد من تكثيف جهود تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في هذه الصناعات لدعم إدخال المركبات العاملة على الغاز الطبيعي بصورة أسرع وأكثر استدامة.

3- التعاون والتكامل الإقليميان بين البلدان العربية

يمكن للتعاون والتكامل الإقليميين أن يدفعا نمو استخدام الغاز الطبيعي وبناء قطاع نقل مستدام وبنية تحتية مستدامة في المنطقة. ومشروع الممرات الزرقاء للغاز الطبيعي المُسال في أوروبا الذي أطلق في عام 2013 مثال على ممارسة جيدة أرست التعاون الإقليمي وشجّعت استخدام مركبات تعمل على الغاز الطبيعي المُسال في إطار شبكة نقل مستدام. ويُنفذ المشروع بتمويل مشترك من مجموعة من الشركات الأعضاء في رابطة مركبات الغاز الطبيعي والبيولوجي في أوروبا. ويمكن لتجارة الغاز وللتمويل المشترك على صعيد المنطقة أن يسهما في نمو الغاز الطبيعي في قطاع النقل في المنطقة.

4- الترويج لمركبات الغاز الطبيعي في نظم النقل العام

الترويج للمركبات التي تعمل بالغاز الطبيعي في نظم النقل العام عامل أساسي في تشجيع استخدام الغاز الطبيعي كوقود للنقل. وقد كانت إيجابيةً تجارب عدد من البلدان العربية، مثل الإمارات العربية المتحدة ومصر، في توسيع قطاع النقل العام باستخدام الغاز الطبيعي. وبما أن تلوث الهواء والطلب المتزايد على الطاقة في قطاع النقل يشكلان مصدر قلق سياساتي رئيسي، يمكن لاستخدام المركبات العاملة على الغاز الطبيعي في النقل العام المساهمة في إدارة تزايد مستويات استهلاك الطاقة، وتعزيز الأمن والكفاءة في قطاع النقل، وتحفيز إمكانية نمو استخدام الغاز الطبيعي على نطاق أوسع في هذا القطاع. غير أن القوة المالية للقطاع العام شرط مسبق، وذلك لضمان القيام باستثمارات كافية في البنية التحتية اللازمة.

المصادر: E/ESCWA/SDPD/2017/2; E/ESCWA/SDPD/2017/Technical Paper.4.

وهو من منتجات الفوسفات الوسيطة المُعالجة، حجم صادراتهما من الفوسفات الصخري (الشكل 1-6جيم). ويتماشى هذا النمط في التصدير مع أنماط كبار المنتجين في العالم، كالصين والولايات المتحدة الأمريكية. أما الأردن ومصر، فقد واصل كل منهما التركيز بقدر أكبر على تصدير الفوسفات الصخري عوضاً عن حمض الفوسفوريك، ما يشير إلى أن لدى كل منهما إمكانات أكبر لتطوير منتجات فوسفات لاحقة ذات قيمة مضافة أرفع.

جيم- الروابط المالية والتجارية مع المنطقة العربية

خلال العقد الماضي، عزّزت البلدان العربية حضورها في الأسواق المالية الدولية، ما أثر بدوره على الأداء الاقتصادي للمنطقة، فازداد توفر الأموال واتسع هامش المناورة مثلاً فيما يتعلق بتكاليف التمويل.

واستناداً إلى تقديرات الإسكوا لإجمالي عائدات الصادرات النفطية (الشكل 1-5باء)، كانت بلدان مجلس التعاون الخليجي مسؤولة عما يقرب من 90 في المائة من الزيادة في إجمالي عائدات الصادرات على مدى الفترة 2016-2017، أو 72.6 مليار دولار من 81.8 مليار دولار. وبالتوازي مع زيادة عائدات النفط، نما المعروض النقدي لبلدان مجلس التعاون الخليجي في عام 2017 (الشكل 1-7ألف). وفي الوقت نفسه، انخفضت قيمة الثروة المالية في بلدان مجلس التعاون الخليجي، مقاسة برسملة السوق، انخفاضاً هامشياً بلغ 24 مليار دولار في عام 2017[17]. وكان سوق الدوحة للأوراق المالية أكبر مساهم في هروب رؤوس الأموال، إذ انخفضت قيمة الرسملة فيه انخفاضاً كبيراً بلغ قرابة 40 مليار دولار، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى الحظر الدبلوماسي الذي فرضه عدد من البلدان العربية على قطر في حزيران/يونيو 2017.

ومن حيث الثروة المالية الخارجية للبلدان العربية، يبيّن الشكل 1-7باء تطوراً في مجموع المطالبات عبر الحدود كما في مجموع الالتزامات عبر الحدود، استناداً إلى بيانات من مصرف التسويات الدولية. فخلال الفترة 2016-2017، ارتفع مجموع الالتزامات (ودائع العملاء العرب لدى المصارف الدولية الرئيسية) بنسبة 14 في المائة، وارتفع أيضاً مجموع المطالبات (قروض العملاء العرب من المصارف الدولية الرئيسية) بنسبة 13.6 في المائة. وظلّت المنطقة العربية ككل مقرضاً صافياً (209 مليارات دولار في كانون الأول/ديسمبر 2017) للمصارف الدولية الرئيسية. وفي عام 2017، كانت المملكة العربية السعودية والكويت أكبر مقرضين صافيين، في حين كانت قطر والمغرب أكبر مقترضين صافيين.

ورغم زيادة نفوذ المنطقة في السوق المالية الدولية، في عام 2017 ارتفعت فيها ارتفاعاً بسيطاً في المتوسط تكاليف التمويل، مقاسةً بمعدلات الأسواق النقدية لمدة ثلاثة أشهر، وذلك بالتوازي مع ارتفاع سعر الليبور لمدة ثلاثة أشهر بالدولار الأمريكي (الشكل 1-7جيم). ففي الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير 2017 إلى شباط/فبراير 2018، واجهت الإمارات العربية المتحدة ارتفاعاً في تكاليف التمويل بمقدار 0.489 نقطة مئوية والكويت بمقدار 0.438 نقطة مئوية.

ومن ناحية أخرى، خلال الفترة نفسها، حققت المملكة العربية السعودية نجاحاً هامشياً في إدارة بعض ظروف التمويل الخارجي الضيقة بتخفيض المعدلات بـ 0.126 نقطة مئوية. وفي الأثناء، ارتفعت تكاليف التمويل في الأردن ارتفاعاً ملحوظاً، بمقدار 1.381 نقطة أساس، من 4.569 في كانون الثاني/يناير 2017 إلى 5.950 في آذار/مارس 2018.

وخلال السنوات الماضية، كان القطاع المالي في المنطقة مدفوعاً بالدرجة الأولى بالقطاع المصرفي، ولا سيما القطاع المصرفي في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وقد ظلت ربحية مصارف بلدان مجلس التعاون الخليجي مرتفعة نسبياً (بالمقارنة مع المصارف العالمية)، مع زيادة طفيفة في الدخل في عام 2017. وكان هذا الاتجاه مدعوماً بمتوسط هامش لأسعار الفائدة مرتفع. وبالاقتران مع الجهود الرامية إلى الحفاظ على الربحية، حافظ القطاع المصرفي على أدائه في عام 2017 من خلال زيادة كمية الأصول المدرّة للإيرادات. وترافق ذلك أيضاً مع التطبيق الصارم لسياسات إدارة المخاطر على القروض المتعثّرة، والقروض التي أعيدت هيكلتها، والقروض المتأخرة أو القروض المشكوك في إمكانية سدادها، إلخ. وعموماً، خبرت مصارف بلدان مجلس التعاون الخليجي نمواً معتدلاً في عام 2017. غير أن انتقال النمو من القطاع المصرفي إلى القطاع الحقيقي للاقتصاد ظل مكبوحاً، كما يتبين من الانخفاض الطفيف في الائتمانات المقدّمة إلى القطاع الخاص في معظم البلدان.

وفيما يتعلق بديناميات الاستثمار الأجنبي، واصل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة العربية ككل انكماشه فانخفض بمقدار 5 مليارات دولار في الفترة 2016-2017[18]. ويعود هذا الانخفاض إلى حد كبير إلى الانخفاض الحاد في الاستثمار الأجنبي الناجم عن توقّع مخاطر سياسية وعن ديناميات سحب الاستثمارات في المملكة العربية السعودية، حيث سجّل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضاً كبيراً بلغ 6 مليارات دولار في عام 2017 وحده. وقد أدى هذا الانخفاض إلى وضع مقلق في القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، وإلى مزيد من إضعاف الاقتصاد. وفي الأثناء، ارتفع ارتفاعاً طفيفاً تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى

الشكل 7-1 الروابط المالية بين المنطقة العربية والعالم

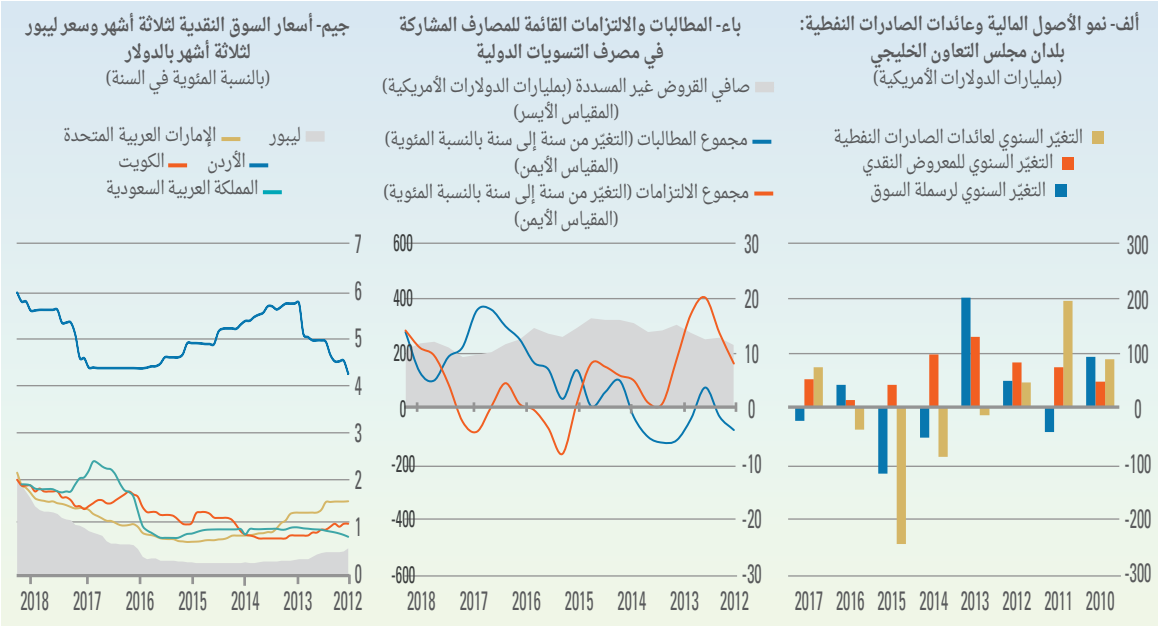

المصادر: Based on Arab Monetary Fund, "Markets performance, stock market capitalization", Financial Markets database. Available at http://www.amf.org.ae/sites/default/files/history/prv_yearly_summary.htm (accessed on 10 June 2018)؛ المعروض النقدي وعائدات الصادرات النفطية هي من حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر إحصائية وطنية.

المصدر: Based on Bank for International Settlements (BIS), "Locational banking statistics". Available at http://stats.bis.org/statx/toc/LBS.html (accessed on 10 June 2018).

المصادر: Based on Federal Reserve Bank of St. Louis (dollar LIBOR); Association of Banks in Jordan (Jordan); Central Bank of the United Arab Emirates; Central Bank of Kuwait; Saudi Arabian Monetary Agency.

معظم البلدان الأخرى في المنطقة، بما في ذلك الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وعُمان وقطر ولبنان، ويعزى ذلك جزئياً إلى تزايد عمليات الدمج والشراء عبر الحدود. غير أن هذه الزيادة لم تكن كافية لمساعدة بلدان المنطقة على التغلب على الانخفاض العام. وعلى الرغم من هذه النتائج المختلطة، لا تزال ديناميات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات العربية تتسم بدرجة من الحساسية تجاه النزاعات الجغرافية-السياسية، وتطور أسعار النفط، وسعي البلدان الغنية بالنفط إلى تعزيز التنويع الاقتصادي.

كذلك فإن التجارة الدولية مجال أساسي آخر للتحليل. ولا تزال الاقتصادات العربية منذ عام 2014 اقتصادات مستوردة صافية (الشكل 1-8ألف). وفي عام 2017، قُدّر مجموع الصادرات في تجارة المنطقة العربية بنحو 783 مليار دولار مقابل 803 مليارات دولار لمجموع الواردات، أي أن الواردات، رغم تراجعها بحوالي 80 مليار دولار عن العام السابق، فاقت قيمة الصادرات بمقدار 20 مليار دولار. ونتيجة لضعف الصادرات من السلع والخدمات وركود تدفقات رأس المال الوافدة، انخفض الاحتياطي الأجنبي بمقدار 49 مليار دولار في عام 2017، من 1.03 تريليون دولار في عام 2016.

على هذه الخلفية، واصلت المنطقة العربية تعزيز روابط التصدير إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ (الشكل 1-8باء). ففي عام 2017، صدّرت إليها 48.4 في المائة من إجمالي صادراتها من السلع. غير أن الصادرات العربية إلى هذه المنطقة ما زالت تتناقص، وإن جرى التعويض عن هذا الانخفاض جزئياً بزيادة حصة الصادرات إلى أوروبا. وعموماً، ظلت حصة الصادرات إلى مناطق أخرى ضئيلة نسبياً، دون أي تغيير جوهري في عام 2017. وهذا يعني أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ لا تزال المستورد الرئيسي للمنتجات المتصلة بالطاقة من المنطقة العربية. أما

الشكل 1-8 الروابط التجارية بين المنطقة العربية والعالم

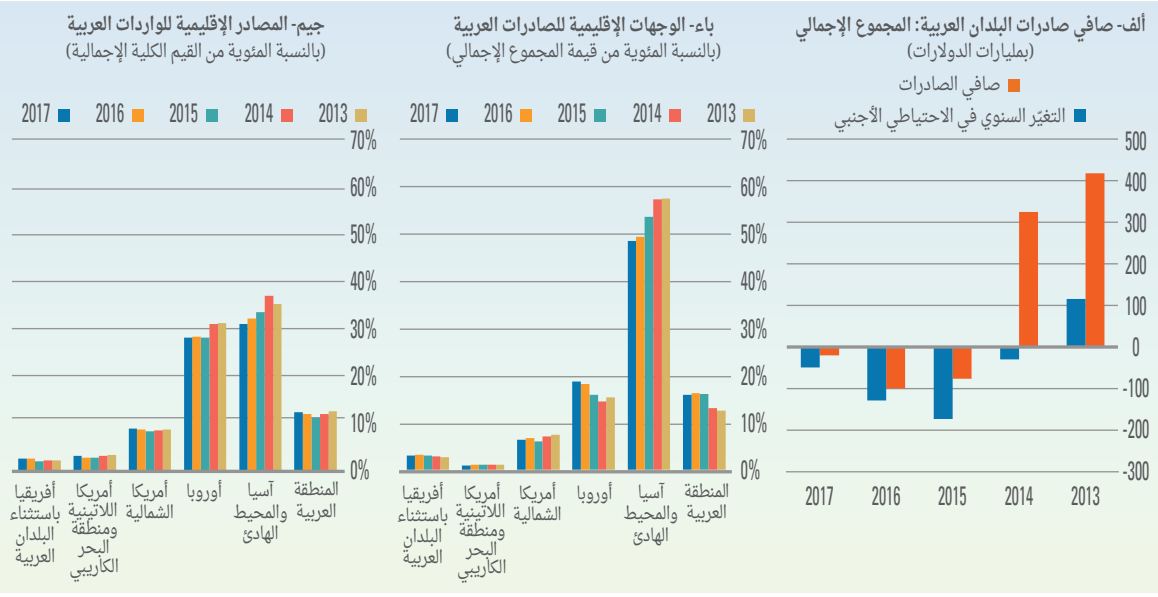

المصدر: المرفق هاء.

فيما يتعلق بالأنماط الجغرافية لواردات البلدان العربية، فقد كان الاتجاه العام متسقاً إلى حد ما مع اتجاه أنماط الصادرات. فقد ظلت منطقة آسيا والمحيط الهادئ ومنطقة أوروبا تؤديان دوراً هاماً، إذ بلغت حصة كل منهما نحو 30 في المائة (الشكل 1-8جيم).

وقُدّرت مساهمة التجارة البينية في مجموع الصادرات الإجمالية في عام 2017 بـ 15.8 في المائة (مقارنة بـ 16.2 في المائة عام 2016) وفي مجموع الواردات الإجمالية بـ 12.4 في المائة (مقارنة بـ 12.1 في المائة عام 2016). وتوضح هذه الديناميات أن الاستيراد والتصدير البينيّين لا يزالان يشكلان بُعداً هاماً بعد التصدير إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ وأوروبا. وتواصل التجارة البينية نموها انطلاقاً من 9 في المائة منذ عام 2000، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى الجهود التي بُذلت مؤخراً لتعزيز الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي.

والواقع أن التجارة البينية تتيح للبلدان العربية إمكانات كبيرة لدفع النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل والمساهمة في بناء قدرات القطاعات ذات القيمة المضافة. غير أن ديناميات التجارة الحديثة العهد تتسم بتدني اندماج التجارة البينية في سلاسل القيمة الإقليمية واعتمادها الكبير على بضع سلع أساسية ذات قيمة مضافة محدودة. وقد حاولت البلدان المستوردة للنفط تحسين روابطها الإقليمية. ففي عام 2001، وقّع كل من الأردن وتونس ومصر والمغرب الاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل التجاري الحر، المعروفة باتفاقية أغادير، لإنشاء منطقة تجارة حرة خاصة بها. ومع أن هذه الاتفاقية التجارية حققت بعض الفوائد الهامشية، إلا أنها واجهت مجموعة من القيود، بما في ذلك الافتقار إلى التعاون الفعّال بين البلدان الأربعة، وبشكل خاص ارتفاع تكاليف النقل لتردي البنى التحتية.

ولا ينبغي التقليل من أهمية التجارة البينية، إذ يعتمد عليها العديد من البلدان. فقد بلغت حصة الصادرات البينية من التجارة 83 في المائة في السودان و77 في المائة في الصومال و63 في المائة في الجمهورية العربية السورية و56 في المائة في اليمن و54 في المائة في البحرين و48 في المائة في مصر و46 في المائة في الأردن و44 في المائة في لبنان. وفي حين كانت حصة الواردات البينية من التجارة أقل، لكنها مع ذلك تظل مهمة، فقد بلغت 45 في المائة في جيبوتي و43 في المائة في عُمان و36 في المائة في جزر

القمر. ويعزى أداء التجارة البينية بدرجة كبيرة إلى فعالية الاتفاقات التجارية الإقليمية العربية الرئيسية، مثل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واتفاقية أغادير (رغم أوجه القصور فيها) والترتيبات التجارية التفضيلية لمنظمة التجارة العالمية لصالح أقل البلدان نمواً (مثل مبادرة المعونة لصالح التجارة)، ومعظمها يركز على تشجيع الأنشطة التجارية ذات القيمة المضافة المتصلة بالسلع الصناعية والخدمات التجارية.

دال- ملاحظات ختامية

في مسار التنمية الاقتصادية العالمي، ترك عدد من العوامل الإيجابية آثاراً ملحوظة على الاقتصادات العربية. فقد تعزز الاقتصاد العالمي، مدفوعاً إلى حد كبير بالبلدان المتقدمة النمو بشكل أساسي، ومع تحسّن ظروف الاستثمار، انتعشت التجارة العالمية واستقرت مستويات العمالة. والأكثر من ذلك، ازداد الطلب على النفط، في حين ضُبط مستوى تعديل أو استيعاب فائض العرض في إنتاج النفط تماشياً مع تمديد اتفاق أوبك، ولا سيما خلال عام 2017. وقد ساهمت ديناميات العرض والطلب هذه في إنقاذ أسعار النفط في الفترة 2015-2016، ولا سيما خلال النصف الثاني من عام 2017. وكانت مستويات أسعار الطاقة والسلع المعدنية الأعلى جزءاً من زخم التعافي واستفاد منها عدد من البلدان المصدرة للسلع الأساسية في المنطقة.

مع ذلك، يمكن وصف وضع المنطقة العربية بأنه غير متوازن في نواحي مختلفة. فالآثار السلبية المحتملة من التغييرات في سياسة الاحتياطي الاتحادي قد تؤثر جزئياً على الأسواق الرأسمالية الدولية، ما قد يرفع كلفة التمويل الدولي للمنطقة. كذلك يمكن أن تعرقل التحولات في السياسة الأمريكية نحو الانكفاء إلى الداخل، والتي ازدادت بتصعيد التعرفات الجمركية على الواردات، الديناميات في سوق التجارة وتكبح أسعار السلع. ولمحاولة إعادة التوازن إلى سوق النفط العالمية، يبدو أنه لا بد من خفض إنتاج النفط في البلدان الرئيسية المنتجة للنفط في المنطقة. ولن يثقل ذلك كاهل المنطقة بأعباء جهود توطيد المالية العامة فيها فحسب، بل سيؤدي أيضاً إلى تدني أدائها من حيث الناتج الاقتصادي الإقليمي. وقد يسجّل بعض الاقتصادات الرئيسية في المنطقة نمواً سلبياً. وعلاوة على ذلك، تستمر التوترات الجغرافية السياسية الخطيرة وظروف سوق العمل (الإطار 1-3) تفاقمها الانقسامات الدبلوماسية العديدة بين بلدان المنطقة وآثارها غير المباشرة. وفي الفصل التالي تحليل مفصل لهذه الديناميات الإقليمية.

الإطار 1-3 حدود التحسن في إنتاجية العمل

تتنوع ديناميات العمل في المنطقة العربية تبعاً للتغيرات الديمغرافية ومستويات التعليم في كل بلد. ويعاني العديد من بلدان المنطقة من افتقار إلى التوافق بين نواتج التعليم وبين متطلبات سوق العمل، إذ أن عدد خريجي الجامعات كبير جداً بالمقارنة مع احتياجات سوق العمل للعمال المهرة واليدويين. ولا زال عدد خريجي الجامعات الذين يتقدمون بطلبات عمل في ازدياد مستمر، ويعزى ذلك جزئياً إلى سياسة تعليم عالٍ ناجحة إلى حد ما. غير أنه ليست لدى معظم الاقتصادات سوى قدرة محدودة على استيعاب الأعداد المتزايدة من الشباب المتعلم. وهذا الاتجاه صارخ بشكل خاص فيما يتعلق بالإناث الوافدات إلى القوة العاملة اللاتي يواجهن عقبات إضافية في الحصول على فرص عمل. ففي المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، في أواخر عام 2017، بلغ معدل البطالة بين خريجي الجامعات 7.3 في المائة للذكور و33.9 في المائة للإناث، وهو أعلى من معدل البطالة بين من حصلوا على أقل من تعليم ثانوي. ولا تزال الفجوة بين مستويات التعليم واحتياجات سوق العمل تشكل تحدياً للنمو الطويل الأجل وتساهم في التوترات الاجتماعية في المنطقة.

كذلك أدت إنتاجية العمل غير التنافسية متضافرة مع ضعف نمو الأجور إلى تدهور سوق العمل في المنطقة العربية. وعلى الصعيد العالمي، ازدادت إنتاجية العمل، المقاسة بالناتج لكل عامل بالقيمة الثابتة للدولار لعام

←

2010، ازدياداً مطرداً خلال الفترة 2000-2017 بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 1.41 في المائة. وفي الفترة نفسها، سجلت المنطقة العربية معدل نمو سنوي مركب بلغ 1.45 سلباً في المائة، والأسوأ من ذلك أن هذا المعدل قارب 2 سلباً في المائة في مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي. وقد ساءت إنتاجية العمل في جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة المرصودة. وعند النظر في كل بلد على حدة، تشير التقديرات إلى أن معدل النمو السنوي المركب كان 1.17 سلباً في المائة في البحرين و1.42 سلباً في المائة في قطر و0.89 سلباً في المائة في الكويت و0.95 سلباً في المائة في المملكة العربية السعودية. وكان الاتجاه السلبي أقوى في الإمارات العربية المتحدة، إذ بلغ 3.66 سلباً في المائة وفي عُمان، إذ بلغ 3.87 سلباً في المائة. وقد أثر التدهور في إنتاجية العمل تأثيراً ضاراً جداً على استدامة سوق العمل بالنظر إلى افتقار الأجور الحقيقية إلى النمو إلى حدّ كبير.

والاتجاهات النزولية في نمو الأجور وإنتاجية العمل في هذه البلدان ناجمة جزئياً عن توافد العمال الأجانب الذين يعمل معظمهم في وظائف متدنية الأجر. ولا تعيق البنية الحالية للمنطقة، المعتمدة اعتماداً كبيراً على العمال الأجانب، جهود الإصلاح الرامية إلى تنويع الاقتصاد على أساس الإنتاجية فحسب، بل إنها أيضاً تعمّق اللامساواة في الأجور بين العمال الأجانب والمحليين.

إنتاجية العمل في المنطقة العربية، 2000-2017

(إنتاج العامل الواحد محسوباً على أساس الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الثابتة للدولار لعام 2010)

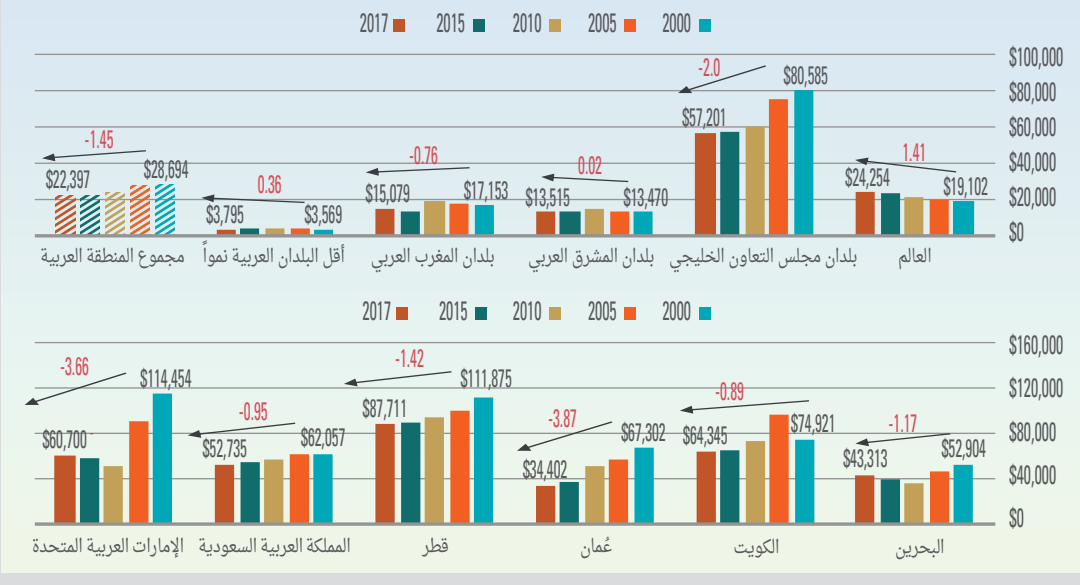

المصدر: الإسكوا بالاستناد إلى تقديرات منمذجة لمنظمة العمل الدولية حول إنتاجية العمل.

تواصل المنطقة العربية، في سعيها إلى تحقيق نمو اشتمالي
ومستدام، إدارة أوجه عدم اليقين، وإن بدرجات متفاوتة من
النجاح، بين مجموعة بلدان وأخرى.

2. الاتجاهات والتطورات الاجتماعية-الاقتصادية في المنطقة العربية

ألف- الوضع الاقتصادي والتوقعات الاقتصادية

1- لمحة عامة

قدّر أن النمو في المنطقة العربية تباطأ في عام 2017 ليبلغ 1.5 في المائة بالمقارنة مع 2.8 في المائة في العام السابق، مدفوعاً بانخفاض معدل النمو في البلدان المصدرة للنفط، ولا سيما بلدان مجلس التعاون الخليجي (الشكل 2-1ألف)[1]. ويُعزى خمود الأنشطة الاقتصادية في البلدان المصدرة للنفط الأعضاء وغير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي إلى حد كبير إلى تباطؤ النمو، أساساً في قطاع الهيدروكربون، تماشياً مع اتفاق أوبك لخفض إنتاج النفط، الذي أدى إلى إبطال أثر حركة أسعار النفط المؤاتية في عام 2017. وبالمقابل، توسّعت اقتصادات البلدان المستوردة للنفط إثر تعافي الاقتصاد العالمي الذي فاق التوقعات، وخاصة في البلدان الأوروبية، والذي ترافق مع تحسّن تدريجي في الطلب المحلي. مع ذلك، لا تزال العوامل الجغرافية-السياسية وارتفاع مستويات الدين العام تُلقي بثقلها على المنطقة العربية عموماً، وعلى البلدان المستوردة للنفط خصوصاً.

ويتوقع أن يحدث تحسّن تدريجي في الآفاق الاقتصادية المستقبلية في المنطقة، إذ تشير التوقعات إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي سيبلغ 3.3 في المائة في عام 2018 و3.2 في المائة في عام 2019. وتعكس هذه التوقعات ديناميات إنتاج النفط، وسلسلة من الإصلاحات السياساتية والمالية، وأوجه تحسّن في قطاع السياحة، إلى جانب توقع انخفاض التوترات الجغرافية-السياسية في المستقبل. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأرقام قد تخضع للمراجعة في المستقبل، بما أن الحسابات القومية الرسمية للجمهورية العربية السورية وليبيا واليمن لم تتوفر لعدد من السنوات، نظراً لصعوبة تقدير الكلفة الاقتصادية للنزاع في هذه البلدان. وقد قُدّرت أرقام النمو الإقليمي، باستثناء هذه البلدان، بـ 3 في المائة في عام 2016 و1.2 في المائة في عام 2017 و3.1 في المائة في عام 2018، ما يؤكد تباطؤ مسار النمو الإقليمي في عام 2017 وانتعاشاً في عام 2018.

على صعيد مجموعات البلدان، شهدت بلدان مجلس التعاون الخليجي وبلدان المشرق العربي في عام 2017 تباطؤاً في معدلات النمو الاقتصادي، لكن يتوقع أن تسجّل أداءً أفضل في السنوات المقبلة. وفي الفترة نفسها، شهدت بلدان المغرب العربي في عام 2017 نمواً بلغ 5.2 في المائة، ويشكّل ذلك زيادة كبيرة عن معدل النمو في عام 2016 الذي بلغ 1.4 في المائة؛ لكن يتوقع أن يرتفع مجدداً إلى حوالي 4 إلى 4.5 في المائة في السنوات المقبلة. وخلافاً لمجموعات البلدان الأخرى، شهدت أقل البلدان العربية نمواً زخماً مطرداً في النمو منذ عام 2015، ويتوقّع أن تستمر هذ الوتيرة في المستقبل.

وعلى خلفية النمو، قُدّر المتوسط السنوي لتضخم أسعار الاستهلاك لعام 2017 في المنطقة العربية بـ 6.7 في المائة، مرتفعاً عن 5.3 في عام 2016 (الشكل 2-1باء). غير أن هذا الرقم قد لا يعكس بشكل صحيح ديناميات الأسعار الإقليمية، لأن اتجاهات التضخم تتفاوت تفاوتاً كبيراً بين مجموعات البلدان، تبعاً للعوامل الخاصة بكل بلد.

وعموماً، تبدو في بلدان مجلس التعاون الخليجي ضغوط تضخمية ضعيفة، ما عدا في المملكة العربية السعودية التي سجّلت انكماشاً لأول مرة منذ ما يزيد عن عشر سنوات، وكان ذلك مدفوعاً إلى حد كبير بمكوّني الغذاء والنقل في الاقتصاد. وظلت البلدان المتضررة من النزاعات، الجمهورية العربية السورية والسودان وليبيا واليمن، تعاني تضخماً جامحاً بمعدلات مؤلفة من رقمين، لكن الجمهورية العربية السورية

الشكل 2-1 الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في المنطقة العربية، 2015-2019

المصدر: المرفق دال.

شهدت انخفاضاً في معدل التضخم من 47.7 في المائة في عام 2016 إلى 15.9 في المائة في عام 2017، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى الخطوات التي اتخذت لتثبيت قيمة الليرة السورية. وفي الوقت نفسه، الديناميات في بلدان المشرق العربي أكثر تنوعاً. فقد ارتفعت معدلات التضخم في الأردن ولبنان ارتفاعاً حاداً في عام 2017 بعد انكماش في عام 2016، في حين احتوى العراق إلى حد ما الضغوط التضخمية المرتبطة بالنزاع، مع إحباط التمرد تدريجياً في عام 2017. وشهدت مصر زيادة حادة في معدلات التضخم من 14 إلى 30 في المائة في الفترة 2016-2017. ويعكس هذا الضغط التضخمي القوي في مصر تأثير تقلبات سعر الصرف على أسعار الواردات بسبب التضخم المحلي، مقترناً بارتفاع الأسعار الناجم عن تخفيض دعم الوقود وتطبيق ضريبة القيمة المضافة.

وفي حين يُتوقع أن تخفت الضغوط التضخمية في المنطقة في نهاية عام 2018، فإن هذا التوقع مدفوع إلى حد كبير بفرضية أن تأثير عدد من عوامل تضخم تحدث مرة واحدة، من مثل خفض دعم الطاقة في السودان

ومصر، سينتهي مع مرور الوقت. مع ذلك، سيكون هناك في المنطقة عدد من الضغوط التضخمية التصاعدية. ويتوقع أن يؤدي تطبيق ضريبة القيمة المضافة الموحدة في بلدان مجلس التعاون الخليجي في كانون الثاني/ يناير 2018 إلى ضغوط تضخمية خفيفة، ستكون لها تأثيرات غير مباشرة على إنفاق الأسر المعيشية. وعلى خلفية تباين العوامل التي تؤثّر على هيكل الأسعار في البلدان، يتوقع أن يبلغ معدل تضخم أسعار الاستهلاك في المنطقة في المتوسط 5.5 في المائة في عام 2018، وأن يستقر عند 4.5 في المائة في عام 2019.

2- بلدان مجلس التعاون الخليجي

انخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بلدان مجلس التعاون الخليجي في عام 2017 إلى أدنى مستوى له، فناهز الصفر إثر اتفاق أوبك على تخفيض إنتاج النفط بنسبة 4.5 في المائة في الفترة 2016-2017. ولولا متانة الطلب المحلي، المدعوم جزئياً بثبيت قيمة الأصول المالية والعقارية وبتعافٍ طفيف في القطاع غير النفطي، لتسبب هذا الانخفاض الكبير في الحجم بانكماش أكثر حدة في الاقتصاد. وعلاوة على ذلك، تحسّنت الأرصدة الخارجية تحسناً طفيفاً بسبب تزايد الطلب الخارجي، ما أدى في النهاية إلى تعافي عائدات الصادرات النفطية بعد هبوطها إلى أدنى مستوياتها في عام 2016.

وعلى الصعيد القُطري، استمر النمو الاقتصادي في البحرين بمعدل 3.8 في المائة، فكان ذلك أفضل معدّل في عام 2017 بين بلدان مجلس التعاون الخليجي. وقد استفادت البحرين من مساعدات مجلس التعاون الخليجي المالية لدعم أنشطة القطاع غير النفطي، مثل قطاعي المال والضيافة. وشهدت بلدان أخرى في مجلس التعاون الخليجي انخفاضاً كبيراً في أداء نمو اقتصاداتها. فقد بلغ الانكماش الاقتصادي 0.3 في المائة في عُمان و3.5 في المائة في الكويت و0.7 في المائة في المملكة العربية السعودية. وكان أثر تمديد العمل باتفاق أوبك للحدّ من إنتاج النفط أقوى في هذه البلدان من أثر تواصل التعافي في الأنشطة غير النفطية.

ويتوقع أن ينتعش النمو في بلدان مجلس التعاون الخليجي ليبلغ 2.4 في المائة في عام 2018، وذلك إلى حد كبير بسبب تأثير قاعدة مواتية من نمو حقيقي في عام 2017. ومن المرتقب أن يترافق هذا التعافي مع ضغوط تضخمية معتدلة، يعززها جزئياً فرض ضريبة القيمة المضافة الموحدة، التي يرجّح أن تؤدي إلى تضخّم أسعار الاستهلاك في معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي[2]. وتشمل المساهمات الرئيسية في التعافي: الإصلاحات الرامية إلى تعزيز أنشطة القطاع غير النفطي، كالخدمات والتصنيع، لتحقيق بيئات عمل ذات قدرة تنافسية للتخفيف من تأثير قرار خفض الإنتاج الذي اتخذته أوبك؛ والجهود الكبيرة لتخفيض

الشكل 2-2 معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بلدان مجلس التعاون الخليجي، 2016-2018

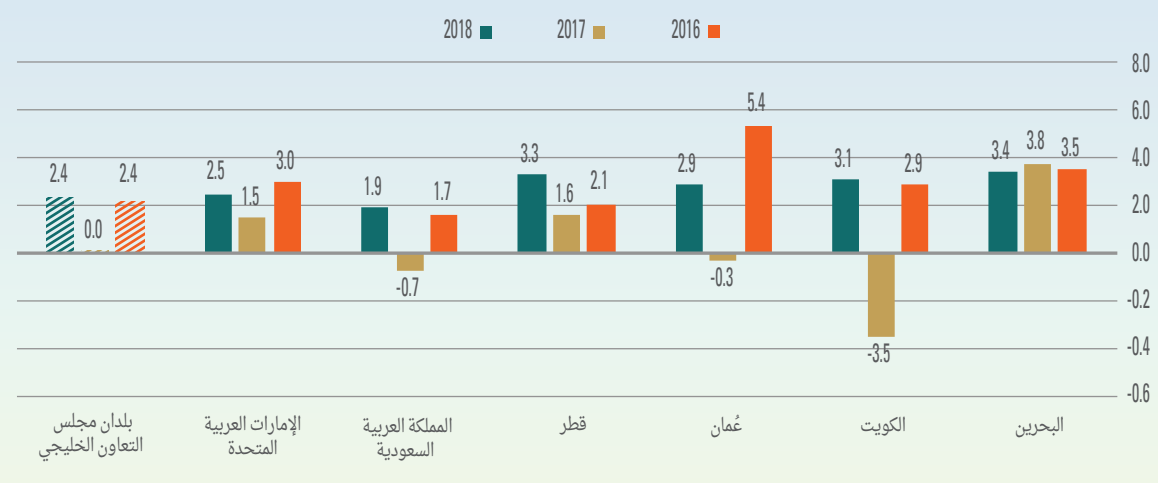

المصدر: المرفق دال.

الشكل 3-2 البنية الجغرافية للتجارة: بلدان مجلس التعاون الخليجي

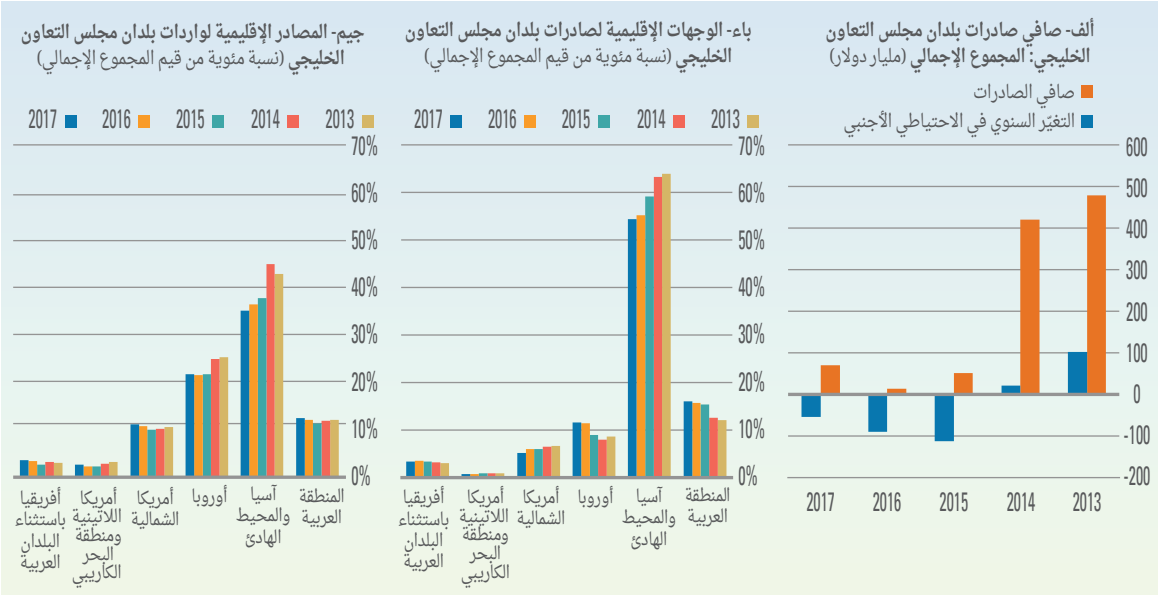

المصدر: المرفق هاء.

العجز، المدعومة بتحسن مستمر في الأطر والمؤسسات المالية (مثلاً، لدى معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي الآن في وزاراتها إدارات عاملة للمالية العامة الكلية ومكاتب لإدارة الديون)؛ وسوق رأس المال والأسهم الدولية المواتية بشكل عام لمعظم بلدان مجلس التعاون الخليجي. ويتوقع في عام 2019 أن تخفف أوبك من إجراء تخفيض الإنتاج، ما يحتمل أن يؤدي إلى بلوغ معدل النمو 2.5 في المائة وإطلاق عدد من مشاريع البنى التحتية الكبرى، من مثل المعرض العالمي 2020.

وبالنظر إلى توقعات تحسّن الطلب العالمي، ظلت بلدان مجلس التعاون الخليجي مصدّرة صافية، وبلغت صادراتها 69 مليار دولار في عام 2017، بزيادة تبلغ 55 مليار دولار عن العام السابق (الشكل 2-3ألف). مع ذلك، لا تزال قيمة الصادرات الصافية منخفضة إلى حد كبير مقارنة بـ 477 مليار دولار في عام 2013 و419 مليار دولار في عام 2014. ويعزى ذلك جزئياً إلى مواصلة بيع الاحتياطي الأجنبي، الذي قُدّر بمبلغ 54 مليار دولار في عام 2017.

وفيما يتعلق بالتركيز الجغرافي للتجارة، في حين تتلقى منطقة آسيا والمحيط الهادئ الحصة الأكبر من صادرات بلدان مجلس التعاون الخليجي وتبلغ 54 في المائة، بدأت هذه الحصة تتناقص منذ عام 2012. وكما هو حال المنطقة ككل، تعدّل هذا الانخفاض هامشياً بتحسّن في التجارة البينية والتجارة مع أوروبا (الشكل 2-3باء). ويتكرر هذا الاتجاه أيضاً في ديناميات الاستيراد في بلدان مجلس التعاون الخليجي. فقد انخفضت حصة الواردات من منطقة آسيا والمحيط الهادئ بمقدار 1.3 في المائة، في حين ازدادت حصص الواردات كلها من مناطق أخرى (الشكل 2-3جيم). وقد تكون هذه التحولات نتيجة للجهود المتواصلة التي تبذلها بلدان مجلس التعاون الخليجي لتنويع مصادر ووجهات تجارتها.

وفي خضم جهود تتكثف لتنويع البنية التجارية، واصلت بلدان مجلس التعاون الخليجي جميعاً، باستثناء البحرين، تسجيل فائض في تجارة البضائع في عام 2017 (الشكل 2-4). وإلى حد كبير، بسبب ارتفاع طفيف في أسعار النفط في الفترة 2016-2017، سجّلت التجارة في بلدان مجلس التعاون الخليجي 704 مليارات دولار من الصادرات في عام 2017 (ما يعادل 48.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الموحد لهذه البلدان) و450 مليار دولار من الواردات (ما يعادل 30.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الموحد لهذه البلدان): وبعبارة

الشكل 4-2 الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري: بلدان مجلس التعاون الخليجي

المصادر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر إحصائية وطنية (المرفق واو). الأرقام للأعوام 2017، 2018 و2019 هي تقديرات/إسقاطات الإسكوا.
ملاحظة: قيمة فوب هي قيمة السلع عند التسليم على ظهر السفينة.

أخرى، يشكّل ذلك ميزان تجارة إيجابي بقيمة 255 مليار دولار. وكان أكبر من ساهم في هذا الفائض المملكة العربية السعودية التي قُدّر ميزانها التجاري الصافي بـ101 مليار دولار والإمارات العربية المتحدة التي قُدّر ميزانها التجاري الصافي بـ80 مليار دولار.

وعوّض تحسّن الأداء التجاري في بلدان مجلس التعاون الخليجي مقترناً بالتعافي الاقتصادي في أوروبا جزئياً العجز في تجارة الخدمات والدخل الثانوي في عام 2017. ونتيجة لذلك، حققت مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي ككل فائضاً في الحساب الجاري بلغ 46 مليار دولار (ما يعادل 3.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمجموعة). وفي حين ظل بعض البلدان، مثل البحرين وعُمان، يعاني عجزاً في الحساب الجاري في عام 2017، يتوقع أن توسّع أسعار النفط المؤاتية هامش فائض الحساب التجاري في جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي في عام 2018. وبالإضافة إلى ذلك، يُفترض أن يستمر تحسن الاقتصاد العالمي في دعم الميزان الخارجي في هذه المجموعة، مؤدياً إلى أرصدة حسابات جارية مؤاتية.

الشكل 2-5 المؤشرات النقدية: بلدان مجلس التعاون الخليجي

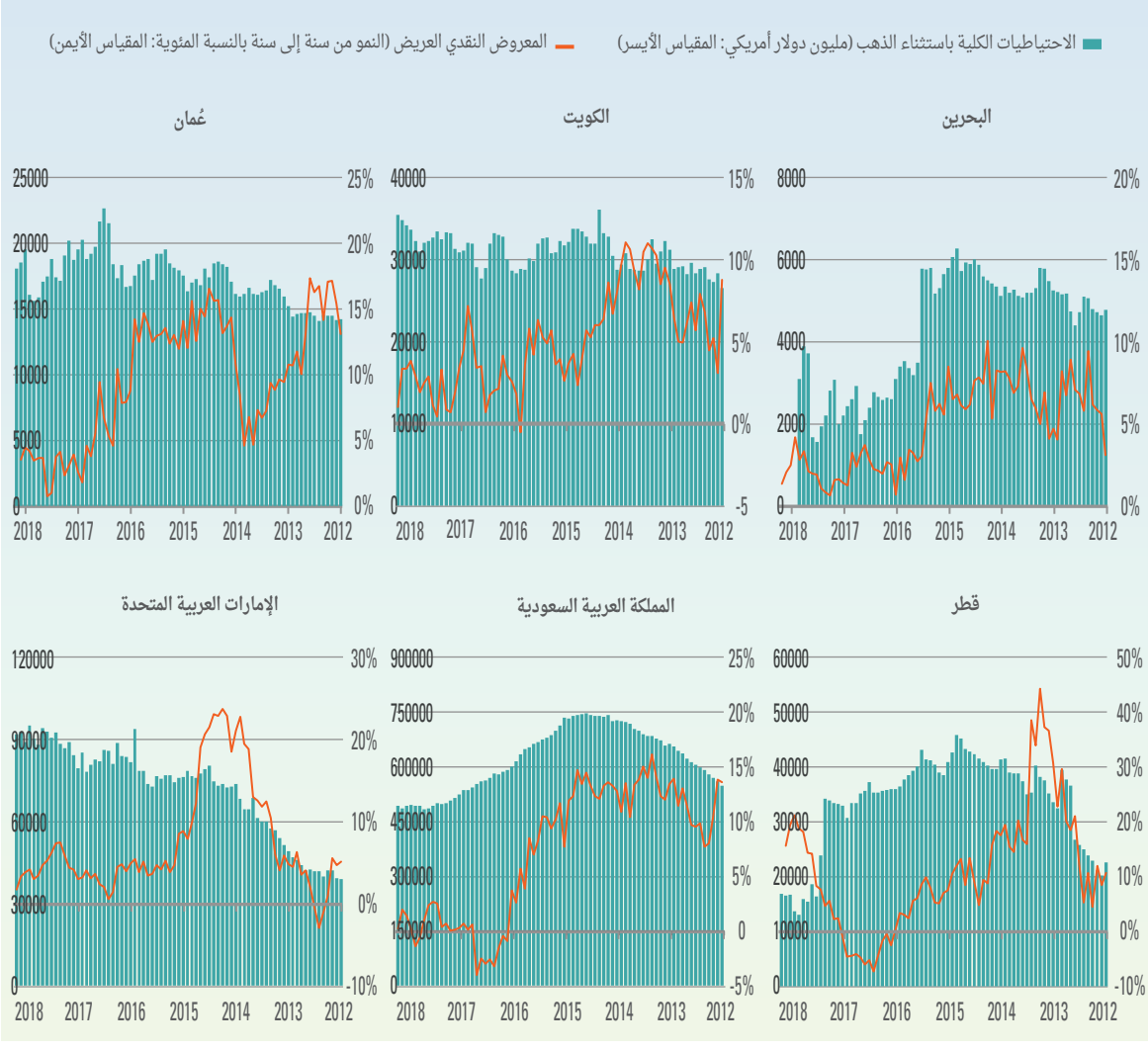

المصادر: مجموع الاحتياطي باستثناء الذهب مأخوذة من صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية.http://data.imf.org/?sk=4C514D48-B6BA-49ED-8AB9-52B0C1A0179B&sId=1390030341854 (استرجعت في 15 حزيران/يونيو 2018) ما عدا في ما يتعلق بالمملكة العربية السعودية. مجموع الاحتياطي باستثناء الذهب للمملكة العربية السعودية هو من حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر إحصائية وطنية. المعروض النقدي هو من حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر إحصائية وطنية.

وبالنظر إلى أن التدفقات الخارجة من احتياطي النقد الأجنبي في بلدان مجلس التعاون الخليجي (الشكل 2-5) بلغت 53.2 مليار دولار، قد تواجه بلدان هذه المجموعة قيوداً فيما يتعلق بالقطع الأجنبي. وبين عامي 2016 و2017، تناقص الاحتياطي بمقدار 3.2 مليار دولار في عُمان و14.1 مليار دولار في قطر و48.2 مليار دولار في المملكة العربية السعودية، في حين ارتفع بمقدار 655 مليون دولار في البحرين و3.7 مليار دولار في الكويت و7.8 مليار دولار في الإمارات العربية المتحدة. وشهد مصرف قطر المركزي الانخفاض الأكبر في الاحتياطي الدولي في أيلول/سبتمبر 2017، بسبب خروج رؤوس الأموال الناجم عن العقوبات الدبلوماسية التي فرضتها البلدان المجاورة. ومنذ ذلك الحين، تكثّف قطر جهودها لاستعادة ثقة المستثمرين وزيادة الطلب المحلي.

ويمكن التقاط مؤشرات الطلب على الائتمان وإمكانية الوصول إليه من ديناميات المعروض النقدي العريض الذي شهد تعافياً عاماً في عام 2017 في بلدان مجلس

الشكل 6-2 أوضاع المالية العامة: بلدان مجلس التعاون الخليجي

المصادر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر إحصائية وطنية (المرفق زاي). الأرقام للأعوام 2017، 2018 و2019 هي تقديرات/إسقاطات الإسكوا.

التعاون الخليجي. وكان النمو من سنة إلى سنة في المعروض النقدي العريض حاداً بصورة خاصة في قطر، إذ نما بـ 21.3 في المائة في كانون الأول/ديسمبر 2017 و19.6 في المائة في كانون الثاني/يناير 2018. مع ذلك، لا يزال المعروض النقدي العريض في هذه البلدان متدنياً مقارنة بالمستويات العليا الأخيرة التي حققها بين عامي 2012 و2014، ما يشكل تحدياً لنمو الائتمان في القطاع الخاص في الإمارات العربية المتحدة وعُمان، وبشكل خاص في المملكة العربية السعودية التي سجّلت معدلاً سلبياً في نمو الائتمان الخاص في عام 2017.

وفي حين كان وضع المالية العامة في بلدان مجلس التعاون الخليجي سلبياً في عام 2017، إلاّ أنه تحسّن تحسناً طفيفاً عن عام 2016 (الشكل 2-6). فقد أدت زيادة عائدات الصادرات النفطية بنسبة 25.3 في المائة إلى جمع المزيد من الإيرادات الضريبية في عام 2017. غير أن قيام أوبك بخفض إنتاج النفط أدى إلى انكماش شديد في الاقتصاد، وتختلف الإيرادات الحكومية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي حسب البلد. ففي عام 2017، زادت الإيرادات الحكومية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي عن العام السابق 11.2 نقطة في الإمارات العربية المتحدة و3.6 نقطة في عُمان و5.6

نقطة في المملكة العربية السعودية. وبالعكس، انكمش الدخل الحكومي بمقدار 1.0 في المائة في البحرين و1.2 في المائة في قطر و2.5 في المائة في الكويت.

كذلك تبدي النفقات الحكومية اتجاهات متباينة شبيهة. فقد واصلت البحرين وعُمان وقطر اعتماد تدابير تقشفية بخفض النفقات مع الحفاظ على مستويات الإنفاق الرأسمالي. وفي الأثناء، ترافقت تعديلات المالية العامة في الإمارات العربية المتحدة والكويت والمملكة العربية السعودية مع زيادة في الإنفاق منها تُعزى إلى أن العائدات غير النفطية كانت أعلى من المتوقع.

ومن خلال توليف الإيرادات والنفقات معاً، يتبيّن أن جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي، باستثناء الإمارات العربية المتحدة، سجلت عجزاً في المالية العامة بلغ متوسطه 8.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017. مع ذلك، فإن تضافر ارتفاع أسعار النفط ارتفاعاً طفيفاً والجهود المتواصلة الرامية إلى إجراء تعديلات في المالية العامة، وبالتحديد تطبيق ضريبة القيمة المضافة الموحدة على مستوى بلدان مجلس التعاون الخليجي، هي عوامل قوية ستساهم في تحسين وضع المالية العامة في مجموعة البلدان هذه في السنوات القادمة. وسيعتمد وضع المالية العامة أيضاً إلى حد كبير على درجة تحسين كفاءة الإنفاق العام، وذلك أمر يبقى يمثّل أولوية إصلاح رئيسية في معظم بلدان هذه المجموعة.

3- بلدان المشرق العربي

بلغ متوسط النمو في بلدان المشرق العربي 3 في المائة في عام 2017، منخفضاً عن 5 في المائة في عام 2016 (الشكل 2-7). وعلى مستوى البلدان، كان التقدم المحرز متفاوتاً. ففي مصر، كان الإنتاج الصناعي والاستثمار قويين، مستفيدين إلى حد كبير من آثار خفض سعر صرف العملة؛ لكن هذا الأداء الإيجابي كان مقيّداً بشدة بسلسلة من تعديلات المالية العامة اقترنت بمعدل تضخم عال. كذلك بدأت مصر إنتاج الغاز من حقل اكتشف حديثاً، فشكّل ذلك أحد المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي الوطني. وفي العراق، ظل التوسع الاقتصادي متراخياً بحدّة، بسبب اتفاق أوبك على خفض إنتاج النفط وتوطيد المالية العامة عبر مساعي خفض الإنفاق العام. ففاق أثر هذه الإجراءات أثر الانتعاش في النشاط غير النفطي. وفي الأثناء، تحسّن اقتصاد الجمهورية العربية السورية تحسناً كبيراً مع تراجع حدة النزاع في عام 2017، ويتوقع أن يتحوّل إلى نمو إيجابي بعد فترة طويلة من الانكماش. وقد بدأت بعض عمليات إعادة الإعمار، وساهم في إنعاش الاقتصاد الاستهلاك الخاص، مدفوعاً بعودة المغتربين إلى البلد. أما الأردن ولبنان، فقد شهدا ضغوطاً مختلطة. ففي حين لا تزال التوترات الجغرافية-السياسية تؤثر سلباً على اقتصاد كل منهما، سجل النمو في الأردن تحسناً طفيفاً نتيجة تحسن أنشطة التعدين وانتعاش السياحة، وتحسّن الاقتصاد في لبنان نتيجة عمليات توطيد سلطة

الشكل 2-7 معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بلدان المشرق العربي، 2016-2018

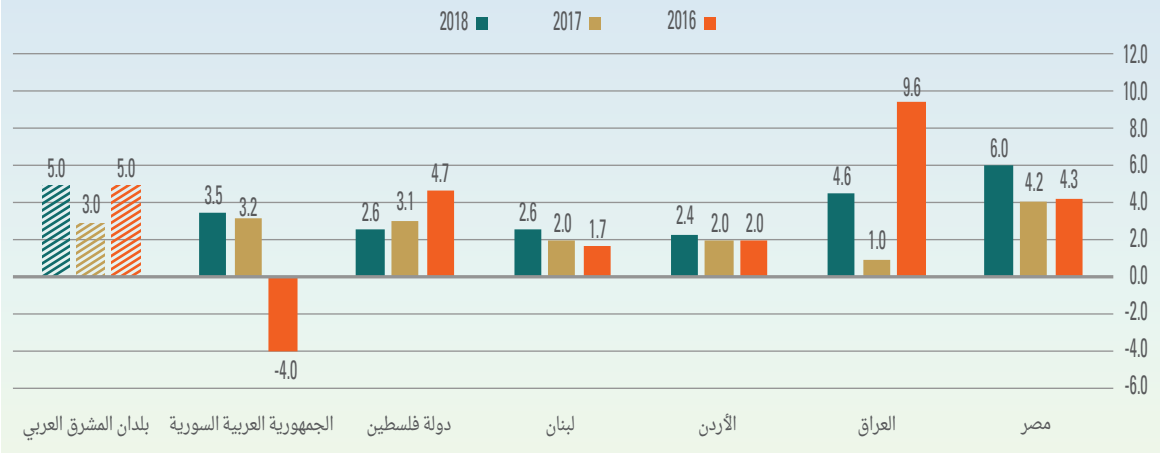

المصدر: المرفق دال.

الشكل 2-8 البنية الجغرافية للتجارة: بلدان المشرق العربي

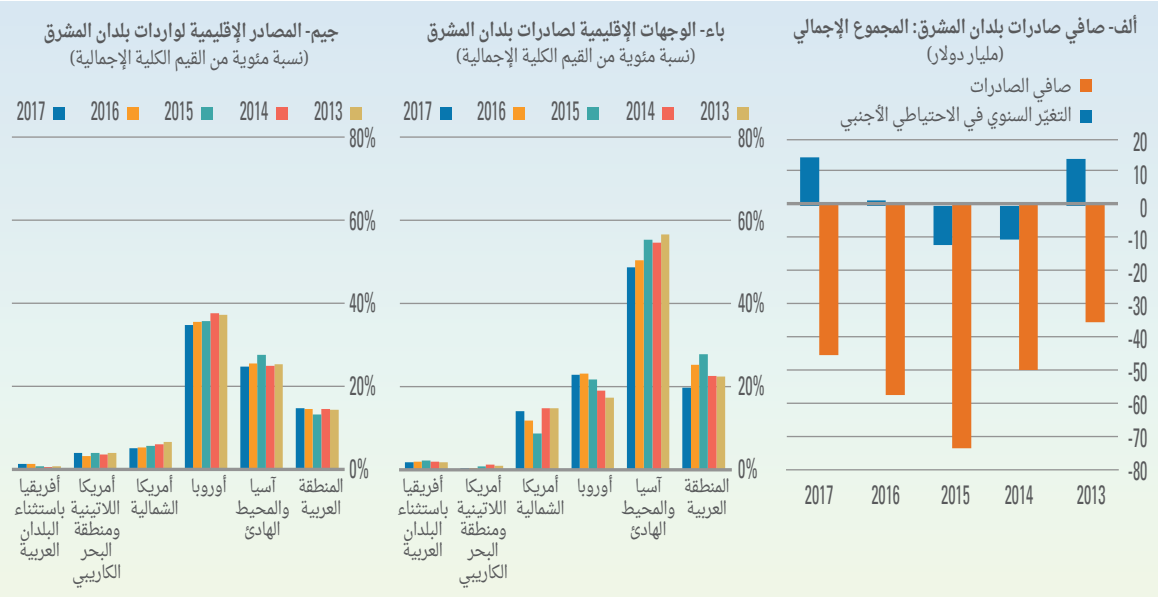

المصدر: المرفق هاء.

الدولة وإعادة الإعمار في أراضي الجمهورية العربية السورية. إلا أن اقتصادا البلدين تأثرا سلباً بركود التجارة البينية وتدني تحويلات العمال والاستثمارات.

ويتوقّع أن يرتفع متوسط النمو في مجموعة بلدان المشرق العربي إلى 5 في المائة في عام 2018. وسيحافظ اقتصاد الجمهورية العربية السورية على وتيرة نموه في عام 2018 رغم الخسائر المتوقعة في الإنتاج الزراعي بسبب شح الأمطار. وستظل آفاق العراق متأثرة بالنزاعات الجغرافية-السياسية وبأنشطة إنتاج النفط. ويتوقّع أن يشهد كل من الأردن ولبنان ومصر تحسناً طفيفاً في النواتج الاقتصادية، نتيجة تحسّن أوضاع ميزان المدفوعات والتحويلات المالية عبر الحدود والتدفقات الرأسمالية ووفود السياح من البلدان الأوروبية في أواخر عام 2018. أما اقتصاد دولة فلسطين فيتوقّع أن ينكمش، أساساً بسبب عدم الاستقرار السياسي نتيجة احتمال تجدد التوترات السياسية بسبب اعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل. مع ذلك، يُتوقّع أن يكون هناك العديد من الأنشطة ذات القيمة المضافة وأن تستمر عملية إعادة الإعمار في قطاع غزة، كما يتوقّع أن تتجاوز تحويلات القطاع الخاص من الخارج مليار دولار خلال عام 2018.

وبلدان المشرق مستوردة صافية، إذ بلغت القيمة الصافية لوارداتها 45.6 مليار دولار في عام 2017 (الشكل 2-8ألف). وبعبارات أخرى، لدى بلدان المشرق جميعها، باستثناء العراق، عجز في الميزان التجاري. وقد يعود ذلك جزئياً إلى عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الاجتماعية في المنطقة. إلى ذلك، استمر هامش صافي الواردات يتقلص منذ عام 2015، وبلغ تراكم الاحتياطي الأجنبي في بلدان هذه المجموعة 135 مليار دولار في عام 2017، بزيادة قدرها 14.7 مليار دولار عن عام 2016. ويعزى هذا التوازن الإيجابي إلى خطة الإصلاح الاقتصادي في مصر التي خفّضت قيمة العملة المحلية وفرضت ضريبة قيمة مضافة وخفضت إعانات الدعم.

وكما في مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي، يتركّز التوجه الجغرافي لتجارة مجموعة بلدان المشرق على آسيا والمحيط الهادئ: ففي عام 2017، بلغت نسبة السلع المصدرة من بلدان المشرق إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ 48.5 في المائة من إجمالي الصادرات (الشكل 2-8باء). وشكلت الصادرات إلى أوروبا 22.7 في المائة والصادرات إلى أمريكا الشمالية 14.1 في المائة. وكان التطور الملحوظ مقارنة بعام 2016 أن التجارة

الشكل 2-9 الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري: بلدان المشرق العربي

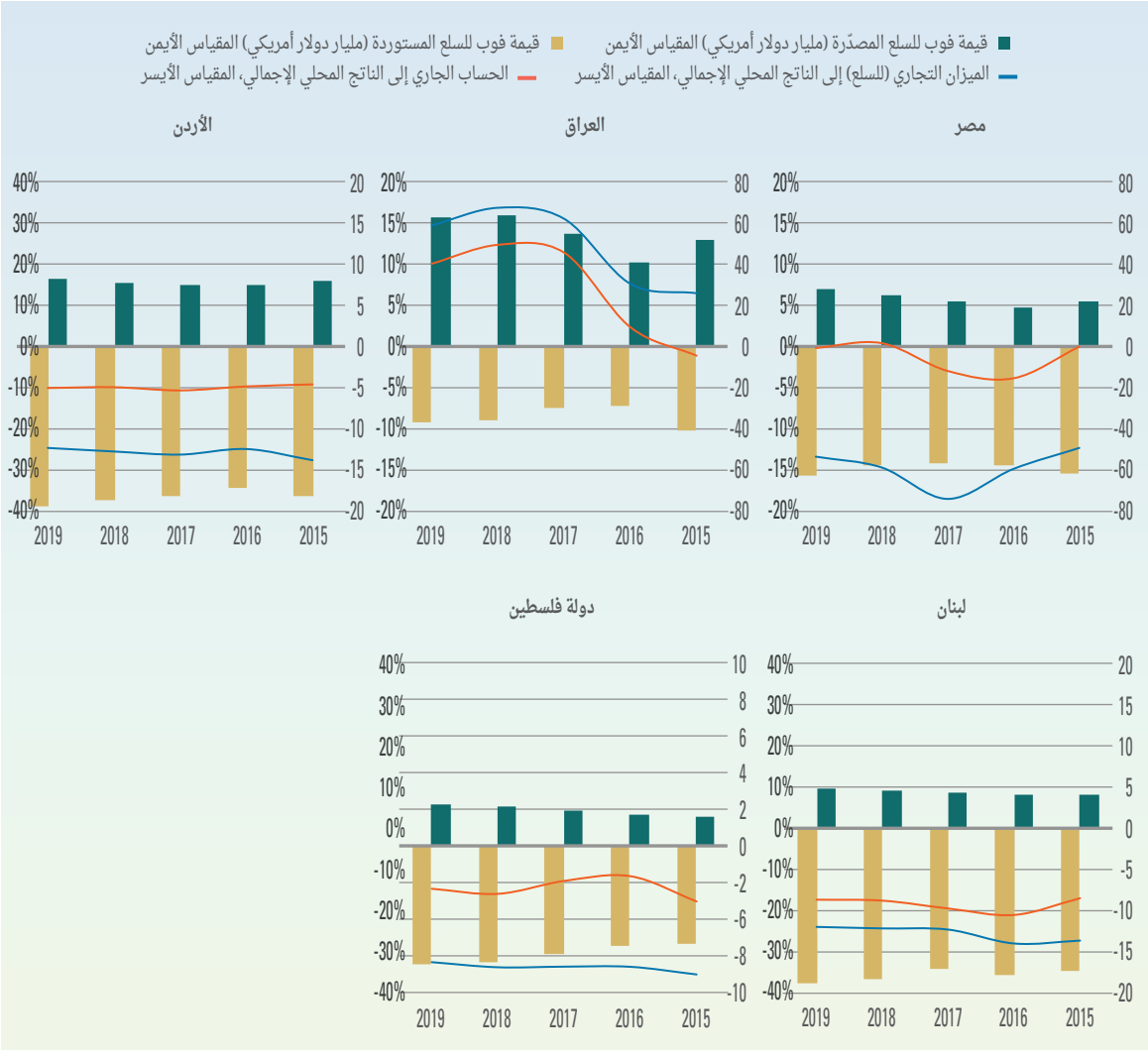

المصادر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر إحصائية وطنية (المرفق واو). الأرقام للأعوام 2017، 2018 و2019 هي تقديرات/إسقاطات الإسكوا.
ملاحظة: نظراً للنقص في البيانات الرسمية، لم تدرج التوقعات للجمهورية العربية السورية.

مع أفريقيا زادت وأن حصة التجارة مع أوروبا تجاوزت حصة الصادرات البينية. ويشير ذلك إلى أن أداء بلدان المشرق العربي في تعزيز مبادرة التصدير داخل المنطقة كان دون المتوخى في عام 2017. وينطبق ذلك بوجه خاص على مصر التي انخفضت حصة صادراتها إلى المنطقة العربية انخفاضاً متواصلاً منذ عام 2015 (74 في المائة في عام 2015 و63 في المائة عام 2016 و48 في المائة في عام 2017) نظراً لتركيزها على جهود تنويع بنية التصدير. ولم يطرأ أي تغيير يذكر على ديناميات الواردات من السلع إلى بلدان المشرق من القارات والمناطق الأخرى خلال السنوات القليلة الماضية، وكانت الحصة الأكبر من الواردات تلك القادمة من أوروبا، تليها الواردات من آسيا والمحيط الهادئ (الشكل 2-8باء).

أما بالنسبة لميزان المدفوعات على الصعيد القطري، فقد سجّلت أربعة من بلدان المجموعة الخمسة عجزاً في رصيد الحساب هي: مصر (18.5 في المائة) والأردن (26.2 في المائة) ولبنان (24.9 في المائة) ودولة فلسطين (31.9 في المائة)، كما خبرت جميعها عجزاً في الميزان التجاري في عام 2017 كنسبة مئوية من الناتج

الشكل 2-10 المؤشرات النقدية: بلدان المشرق العربي

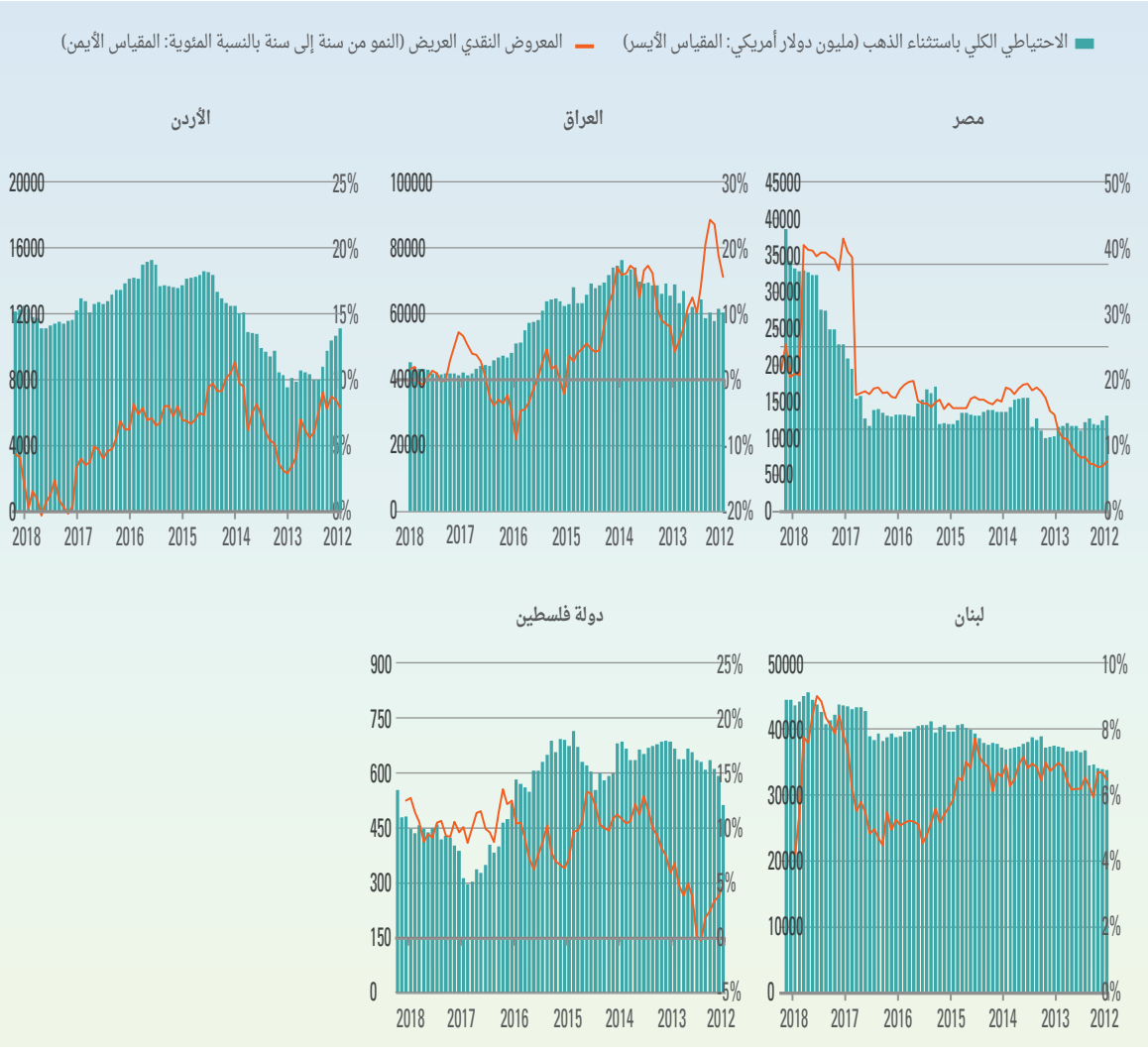

المصادر: مجموع الاحتياطي باستثناء الذهب من صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية، http://data.imf.org/?sk=4C514D48-B6BA-49ED-8AB9-52B0C1A0179B&sId=1390030341854 (استرجعت في 18 نيسان/أبريل 2018) ما عدا في ما يتعلق بالأردن. مجموع الاحتياطي باستثناء الذهب للأردن هو من حسابات الإسكوا استناداً إلى مصادر إحصائية وطنية. المعروض النقدي من حسابات الإسكوا، استناداً إلى مصادر إحصائية وطنية باستثناء دولة فلسطين. المعروض النقدي لدولة فلسطين من قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي، http://data.imf.org/?sk=4C514D48-B6BA-49ED-8AB9-52B0C1A0179B&sId=1390030341854 (استرجعت في 18 نيسان/أبريل 2018).

المحلي الإجمالي (الشكل 2-9). وقابل هذا العجز فائض في تجارة الخدمات والدخل وحسابات التحويلات الجارية. وشكل العراق حالة استثنائية في مجموعة بلدان المشرق، إذ بلغ فائض التجارة 15.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وفائض الحساب الجاري 11.4 في المائة. وبسبب شدة اعتماد الاقتصاد العراقي على صادرات النفط، أدت القيود على الواردات الناجمة عن استمرار عدم الاستقرار السياسي إلى توسيع هامش التجارة وهامش الحساب الجاري.

وكان يتوقع أن تحقق مصر في حساباتها الجارية في عام 2018 فائضاً من 696 مليون دولار (ما يعادل 0.3 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي)، جزئياً نتيجة اعتماد نظام العملة الجديد، فضعف الجنيه المصري يعطي للصادرات ميزة تنافسية. ولكن بسبب تخفيض قيمة العملة، التوقعات المؤاتية غير مؤكدة. ويتوقع أن يساهم ارتفاع أسعار السلع الأساسية، ولا سيما الفوسفات والبوتاس، في العائدات التي سيحققها الأردن من الصادرات في عام 2018، يدعم ذلك تحسن

فرص الوصول إلى الأسواق في العراق. ويتوقع أن تقابل توقعات التصدير هذه فاتورة واردات كبيرة، ولا سيما من الأغذية والوقود. وهذا هو الحال في مجموعة بلدان المشرق برمتها، حيث يواصل ارتفاع أسعار النفط زيادة فاتورة الاستيراد الكبيرة أصلاً للبلدان المستوردة للنفط، ما يمكن أن يوسّع مستويات العجز في السنوات المقبلة. ويتوقع، في حالة دولة فلسطين، أن يضعف حساب التحويلات الجاري تبعاً لقرار الولايات المتحدة خفض تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

ومع حدوث بعض التحسن في ميزان المدفوعات في عام 2017، أبدى احتياطي النقد الأجنبي في هذه المجموعة بعض المتانة الإيجابية (الشكل 2-10). فبين كانون الأول/ديسمبر 2016 وكانون الأول/ديسمبر 2017، ارتفع احتياطي النقد الأجنبي في العراق بـ 3.1 مليار دولار (7.4 في المائة) وفي دولة فلسطين بـ 133 مليون دولار (42.7 في المائة) وفي لبنان بـ 117 مليون دولار (0.3 في المائة) وفي مصر بـ 12.4 مليار دولار (59.2 في المائة). أما في الأردن، فقد انخفض ميزان المدفوعات بمقدار مليار دولار (7.5 في المائة). ويبدو أنّ لبنان أحسن إدارة احتياطياته من العملة الأجنبية في عام 2017، ويعزى ذلك جزئياً إلى الهندسة المالية التي قام بها مصرف لبنان للحفاظ على احتياطياته من الدولار. وظل الاحتياطي الأجنبي في الأردن متأثراً ببطء نمو التحويلات المالية وعائدات السياحة والاستثمار الأجنبي. وتعزى الزيادة الكبيرة في الاحتياطيات الدولية في مصر في عام 2017 إلى مجموعة متنوعة من العوامل، من مثل تخفيض قيمة العملة المحلية والتطبيق الجديد لضريبة القيمة المضافة والإلغاء الكبير لمعونات الدعم المتعلقة بالطاقة وخطط الحكومة لخفض استيراد السلع الأساسية.

وفيما يتعلق بتوسع الطلب المحلي، تسارع نمو المعروض النقدي العريض في دولة فلسطين ولبنان ومصر. وفي الأردن والعراق، ازداد المعروض النقدي العريض (الذي اقترب من الصفر معدل نموه من سنة إلى سنة) بالتوازي مع تراكم الاحتياطي الأجنبي. وهذا يدل على أن نمو المعروض النقدي العريض كان مدعوماً إلى حد كبير بتدفقات الأموال الخارجية. ويشهد نمو المعروض النقدي العريض في مصر تقلباً شديداً يتراوح بين 20 و40 في المائة. ويرتبط هذا الارتفاع الكبير في معدل النمو من سنة إلى سنة برفع قيمة العملة. فمثلاً، كان الانخفاض الكبير في نمو المعروض النقدي العريض في تشرين الأول/أكتوبر 2017 يعود إلى حد كبير إلى زيادة في نسبة احتياطي المصرف المركزي بـ 4 نقاط مئوية، من 10 إلى 14 في المائة. وهذا يعني أن النمو الكبير في المعروض النقدي العريض في عام 2017 يشير إلى تضخم يقوده النقد، إذ ظل التضخّم الاستهلاكي مرتفعاً (حوالي 30 في المائة). من جهة أخرى، بالنظر إلى تدني التضخم (0.2 في المائة)، يشير ارتفاع نمو المعروض النقدي العريض (نحو 10 في المائة) إلى بعض المتانة في توسع الطلب المحلي.

وكما في بلدان مجلس التعاون الخليجي، واصلت بلدان المشرق في عام 2017 في مواجهة عجز في المالية العامة بلغ متوسطه 7.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (الشكل 2-11). وخلال الفترة 2016-2017، ارتفعت إيرادات الحكومة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1.2 في المائة في مصر و8.3 في المائة في العراق و1.8 في المائة في لبنان. وبالمقابل، تقلصت الإيرادات بشكل طفيف في الأردن (0.1 في المائة) وفي دولة فلسطين (1 في المائة) في عام 2017. ويعزى التحسن في الإيرادات بدرجة كبيرة إلى تعزيز الصادرات النفطية، ولا سيما في العراق. وقد بلغ متوسط الإنفاق الحكومي نحو 31.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017، وكانت نسبته الأعلى في العراق (41 في المائة)، تليه دولة فلسطين (34.3 في المائة) ومصر (28.6 في المائة) والأردن (28.3 في المائة) ولبنان (26.7 في المائة). هكذا، خُفّضت النفقات في معظم البلدان المشرق بين عامي 2016 و2017 تماشياً مع الإصلاحات الجارية في المالية العامة.

ويتوقع أن يتحسّن وضع المالية العامة في السنوات القادمة نتيجة توسيع القاعدة الضريبية ومواصلة جهود إلغاء معونات الدعم. ففي مصر، قد تعُزّز المالية العامة هامشياً بارتفاع الإيرادات الضريبية بالترادف مع الحفاظ على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار 4 في المائة خلال الفترة 2018-2019. ويتوقع أيضاً أن

الشكل 2-11 أوضاع المالية العامة: بلدان المشرق العربي

المصادر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر إحصائية وطنية (المرفق زاي). الأرقام للأعوام 2017، 2018 و2019 هي تقديرات/إسقاطات الإسكوا.
ملاحظات: يشمل مجموع إيرادات الأردن ودولة فلسطين المنح الأجنبية. نظراً للافتقار إلى بيانات رسمية، لم تدرج التوقعات للجمهورية العربية السورية.

يستحدث العراق شكلاً جديداً من ضرائب المبيعات والمكوس وأن يلغي في الوقت ذاته بعض إعانات دعم الكهرباء. وسيظهر أثر هذه الإصلاحات بالتوازي مع اتفاق ائتماني مُساند مع صندوق النقد الدولي[3]. وواصل الأردن ولبنان العمل على تصحيح وضع المالية العامة بزيادة معدلات الضريبة على أرباح الشركات وضريبة القيمة المضافة واتخاذ تدابير لتوسيع قاعدة ضريبة الدخل. ويعمل الأردن على توحيد ضريبة المبيعات العامة عند 16 في المائة مع إزالة الإعفاءات على المواد الغذائية. ويواصل لبنان صراعه مع ارتفاع الدين العام (155 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) ومدفوعات الفائدة (36 في المائة من النفقات الكلية).

ويتوقع أن يبلغ العجز المالي بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2018 في مصر 10.6 في المائة وفي لبنان 8.4 في المائة وفي دولة فلسطين 7.5 في المائة وفي العراق 5.8 في المائة وفي الأردن 1.7 في المائة. غير أن وتيرة توطيد وضع المالية العامة المتوقعة قد تتباطأ تبعاً لوتيرة التحسن في الثقة محلياً وفي الطلب الخارجي وكذلك أيضاً تبعاً لقابلية التأثر بأسعار النفط.

الشكل 2-12 معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بلدان المغرب العربي، 2016-2018

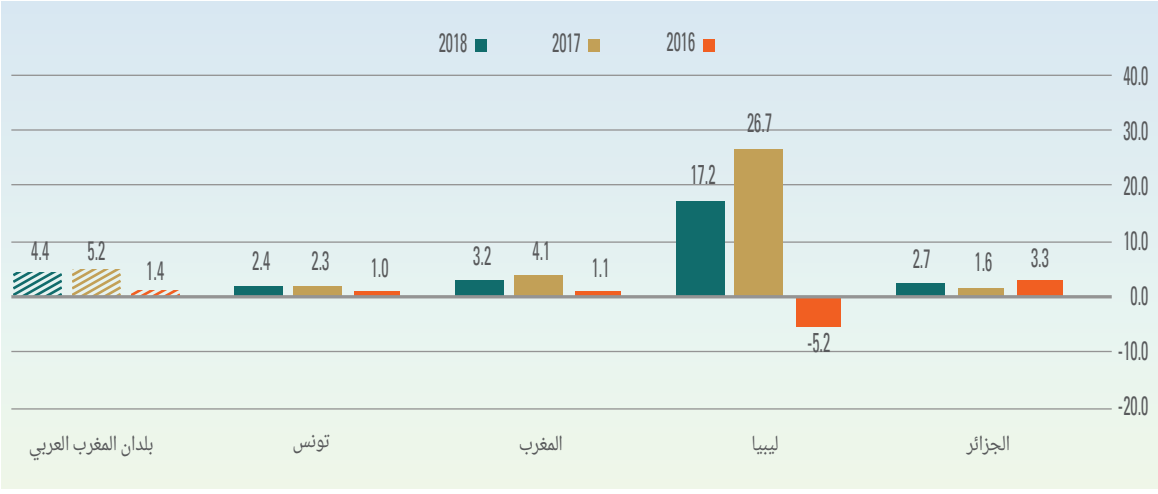

المصدر: المرفق دال.

4- بلدان المغرب العربي

بلغ متوسط النمو في بلدان المغرب العربي 5.2 في المائة في عام 2017، بزيادة كبيرة عن 1.4 في المائة في عام 2016. وتأثر النمو في هذه المجموعة إلى حد كبير بزيادة النمو في ليبيا بمقدار 32 نقطة مئوية، من نسبة سلبية قدرها 5.2 في المائة إلى 26.7 في المائة في الفترة 2016-2017. ويعود توسّع الاقتصاد الليبي إلى الزيادة الكبيرة في إنتاج النفط، بما يقارب ثلاثة أضعاف عن السنة السابقة نتيجة إعفاء البلد من اتفاق أوبك لخفض الإنتاج. وفي المغرب، حيث يعتمد 40 في المائة من السكان على الزراعة، انتعش الإنتاج الزراعي انتعاشاً قوياً بعد موسم جفاف شديد في العام السابق، بالإضافة إلى تسارع الأنشطة في قطاعات الخدمات والصناعة والتعدين. وشهدت تونس أيضاً تعافياً تدريجياً في قطاعي الزراعة والصناعة دعمه تحسن أنشطة التجارة وانتعاش السياحة (بالترافق مع تحسن النمو في أوروبا). بالمقابل، تباطأ النمو في الجزائر في عام 2017 نتيجة خفض الإنفاق، ولا سيما في الاستثمار العام، وخمود قطاع الهيدروكربون والأنشطة غير النفطية.

ويتوقّع أن يبلغ النمو في مجموعة بلدان المغرب 4.4 في المائة في عام 2018. ويعتمد هذا المعدل إلى حد كبير على أداء الاقتصاد الليبي الذي يتوقّع أن يحافظ على معدّل نمو إيجابي يبلغ 17.2 في المائة عقب الزيادة في إنتاج النفط. ويتوقع أيضاً أن تحسّن بلدان المغرب العربي الثلاثة الأخرى في عام 2018 معدلات النمو فيها أو أن تحافظ على زخمه. وفي الجزائر، سيؤدي اتباع سياسة مالية أكثر توسعاً إلى تحفيز النمو، ولو في الأجل القصير فحسب. ويتوقع أن يشهد المغرب تزايداً في التدفقات الرأسمالية الوافدة وتعافياً في قطاع السياحة وتطورات إيجابية في سعر الفوسفات. وتنطبق التوقّعات نفسها على تونس فيما يتعلق بالأداء الخارجي. وسيستفيد كل من تونس والمغرب من مبادرة اتّفاق مجموعة العشرين مع أفريقيا التي أُطلقت في آذار/مارس 2017 بهدف تعزيز الاستثمار الخاص وتحسين البنى التحتية.

وتجدر الإشارة إلى أن المعدل الوسطي المرجّح لنمو الناتج المحلي الإجمالي لبلدان المغرب العربي، باستثناء ليبيا، بلغ 2.0 في المائة في عام 2016 و2.2 في المائة في عام 2017 و2.5 في المائة في عام 2018، ما يشير إلى أن هذه البلدان تحافظ على نمو اقتصادي حتى دون احتساب الازدهار الذي حققته ليبيا.

وقد ظلّت مجموعة بلدان المغرب مستورداً صافياً في عام 2017 (الشكل 2-13ألف)، فبلغ إجمالي صادرات السلع 85.7 مليار دولار في حين بلغ إجمالي الواردات

الشكل 2-13 البنية الجغرافية للتجارة: بلدان المغرب العربي

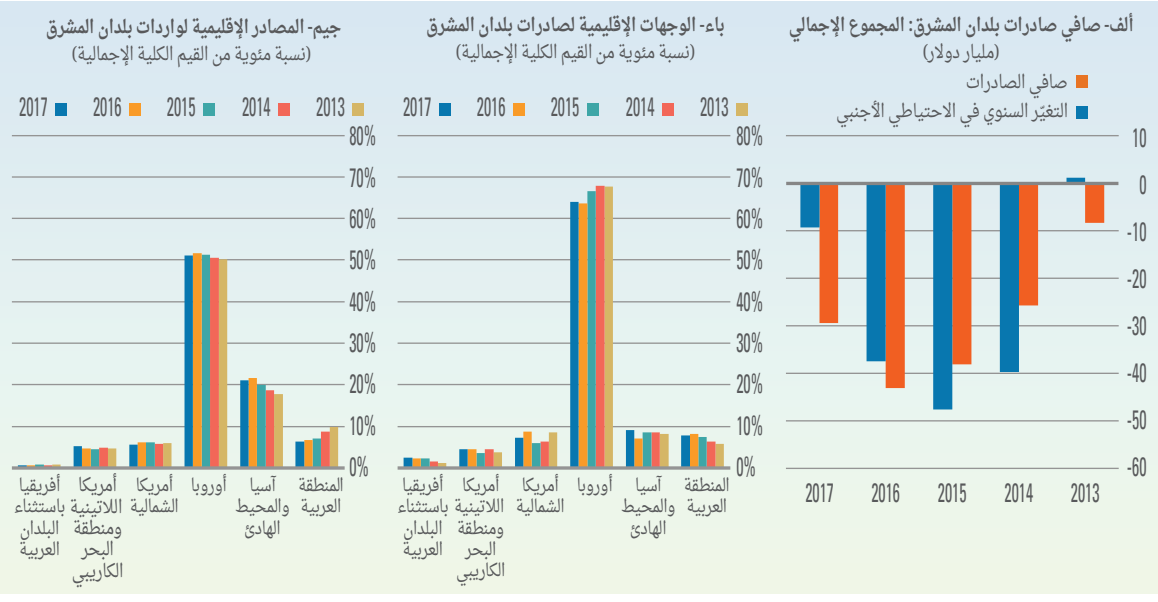

المصدر: المرفق هاء.

115 مليار دولار، أي أن صافي الواردات بلغ 29.5 مليار دولار. وأدى تدفق الأموال المعتدل الناتج من ارتفاع عائدات الصادرات النفطية، لا سيما في ليبيا، إلى تضييق هامش العجز التجاري مقارنة بعام 2016. ويرتبط هذا العجز التجاري ببيع الاحتياطي من العملات الأجنبية على مدى السنوات القليلة الماضية.

ولم يطرأ على النمط الجغرافي للتجارة في هذه المجموعة تغيّر يذكر، مع بعض التحسن في إدارة التجارة والاحتياطي الأجنبي. وظلت العلاقات التجارية مع أوروبا قوية (الشكل 2-13باء)، فبلغت حصة أوروبا 64 في المائة من صافي إجمالي صادرات بلدان المغرب في عام 2017، تليها منطقة آسيا والمحيط الهادئ بـ 9.1 في المائة وأمريكا الشمالية بـ 7.3 في المائة وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بـ 4.5 في المائة وأفريقيا بـ 2.4 في المائة. كما تظل أوروبا أيضاً أكبر مصدر للواردات (الشكل 2-13جيم)، إذ استأثرت في عام 2017 بـ 51 في المائة من المجموع الإجمالي للواردات، تليها منطقة آسيا والمحيط الهادئ بـ 21.1 في المائة وأمريكا الشمالية بـ 5.6 في المائة وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بـ 5.3 في المائة وأفريقيا بـ 0.7 في المائة.

وانخفضت حصة الصادرات البينية من 8.2 في المائة في عام 2016 إلى نحو 7.8 في المائة في عام 2017، ويرجع ذلك أساساً إلى التغيرات في معدل التبادل التجاري. كذلك انخفضت خلال الفترة نفسها حصة الواردات البينية من 6.7 في المائة إلى 6.4 في المائة. ويُفترض أن يتم التصدي للتحديات في التجارة البينية من خلال تحسين خدمات النقل والخدمات اللوجستية؛ هذا التحسين الذي أثير كاستراتيجية رئيسية لإدماج المنطقة في سلاسل القيمة العالمية (الإطار 2-1).

وقد ازدادت في عام 2017 إيرادات صادرات البلدين الرئيسيين المصدرين للطاقة في المنطقة، الجزائر وليبيا، بفضل ارتفاع أسعار النفط الخام (الشكل 2-14). وكما ذكر سابقاً، استفادت صادرات ليبيا (التي ازدادت إيراداتها 7 مليارات دولار في الفترة 2016-2017) بشكل خاص من الإعفاء من خفض الإنتاج حسب اتفاق الأوبك، فضاعفت حجم إنتاج النفط. وكان لهذه الزيادة دور كبير في مساعدة ليبيا على التعويض عن العجز المطرد في الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري. وازدادت صادرات البلدان المستوردة للنفط في مجموعة البلدان في عام 2017. فبلغت قيمتها في المغرب 3.8 مليار دولار وفي تونس 655 مليون دولار. واستفاد

الإطار 2-1 المشاركة في سلاسل القيمة العالمية لتحقيق التنمية

تتزايد أهميّة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية كمحفّز للتحول الهيكلي المستدام. فأكثر من نصف التجارة العالمية في الصناعة التحويلية هي في السلع الوسيطة، كما أنّ نحو 70 في المائة من التجارة في الخدمات هي في الخدمات الوسيطة[1]. وتتيح المشاركة في سلاسل القيمة العالمية فرصاً كبيرة لتحسين الأداء الاقتصادي من حيث رفع الإنتاجية وإضفاء المزيد من التطور والتنوع على السلع الوسيطة التي تقوم البلدان المشاركة بتصديرها، ولا سيما للبلدان النامية ذات الإنتاج المجزأ.

وتتمتع المنطقة العربية بميزات تخوّلها تعزيز مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية بفضل قربها من مراكز الإنتاج العالمية في أوروبا وآسيا، وموقعها عند تقاطع طرق التجارة العالمية، وتنوع قدراتها وثرواتها، وتدني كلفة اليد العاملة فيها نسبياً. مع ذلك لا تزال مشاركتها في هذه السلاسل دون المستوى الذي تتيحه إمكاناتها. وبعض البلدان الغنية بالنفط، مثل المملكة العربية السعودية، مندمج جيداً نسبياً في سلاسل القيمة العالمية بفضل المنتجات النفطية، غير أن مشاركتها تقتصر إلى حد كبير على صادرات السلع الأولية وعمليات ذات قيمة مضافة محدودة. وتمكنت بلدان أخرى ذات قدرات صناعية أقل تطوراً (مثل موريتانيا) من الانخراط في سلاسل القيمة العالمية من خلال تصدير سلع أساسية مثل الحديد، ولكن بقيمة مضافة محدودة. ورغم ضعف الأداء من حيث مشاركة بلدان المنطقة ككل، تمكّن بعض البلدان من الاندماج فيها على نحو مجد، وتلك حال المغرب وتونس.

يقوم المغرب بتوطيد موقعه كجسر تجاري بين أوروبا وغرب أفريقيا، والعامل الرئيسي الذي يساهم في ذلك هو تحسين البنى التحتية على هيئة موانئ ومطارات وسكك حديدية بمعايير عالمية. إلى ذلك، نفذ المغرب نحو 90 في المائة من التدابير المنصوص عليها في اتفاق تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية. وإذ بلغ الحجم الإجمالي لحركة البضائع في الموانئ التجارية الـ 15 في المغرب 92.3 مليون طن في السنة، أصبح ينظر له بتزايد على أنه مركز إقليمي للنقل وخدمات الأعمال في شمال غرب أفريقيا[2]. ويؤمن ميناء طنجة المتوسط في شمال المغرب مثلاً الخدمات لخمس مناطق تجارة حرة للصادرات في المنطقة. وقد أحدث الميناء فرقاً ملحوظاً على صعيد اتصال البلد بسلاسل القيمة العالمية، إذ ساعد في استقطاب شركات عدة في قطاعات من مثل قطاع السيارات وقطاع الطيران والفضاء وقطاع المنسوجات. وبما أن عمليات الميناء مكّنت المنتجين في أفريقيا من إرسال قطع الغيار والمكونات للمصنعين في أوروبا في غضون ثلاثة أيام وفي الأمريكتين في أقل من 10 أيام، فإنها يتوقع أن تسهم في تيسير صادرات العديد من البلدان الأفريقية فتعزز بذلك الترابط الإقليمي بسلاسل القيمة العالمية.

وعززت تونس مؤخراً انخراطها في سلاسل القيمة العالمية. فبين عامي 1995 و2011، انخفضت القيمة المضافة للمدخلات المحلية في اقتصاد البلد الاستهلاكي من 63 إلى 49 في المائة، في حين ارتفعت القيمة المضافة للمدخلات الخارجية في سلع التصدير ارتفاعاً ملحوظاً من 25 إلى 32 في المائة[3]. وكانت الصناعات الموجهة للتصدير الأكبر صناعات النقل والتخزين والمنسوجات والآلات الكهربائية. وشاركت تونس في سلاسل القيمة العالمية عبر الربط الخلفي (أي القيمة المضافة للمدخلات الخارجية في إجمالي صادرات بلد معين) أكثر مما عبر الربط الأمامي (أي القيمة المضافة للمدخلات المحلية في صادرات بلد معين التي تندرج في صادرات بلدان أخرى). وفي السنوات الأخيرة، كان الربط الأمامي مركزاً في قطاعات التعدين والنقل والتخزين وتجارة الجملة والتجزئة، بينما كان الربط الخلفي في صناعات الآلات الكهربائية والمنسوجات والنقل والتخزين. وكان أكبر مزودي المدخلات الأجنبيّة في معظمهم من أوروبا (فرنسا وألمانيا وإيطاليا).

كما يتبيّن من الاستعراض الموجز لهاتين الحالتين، هناك مجال للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية من خلال الدور الأساسي الذي تقوم به خدمات النقل والتخزين. وفي هذا السياق، بذلت المغرب وتونس جهوداً لرفع مستوى البنى التحتية للنقل والخدمات. كما أن خدمات النقل والتخزين الكفؤة والفعالة من حيث الكلفة ضرورية لاستقطاب الشركات الأجنبية وتشجيعها على تلزيم أجزاء من عمليات الإنتاج. ولذا، ينبغي أن يعامل صانعو السياسات استراتيجيات تعزيز النقل والتخزين الفعالة لتهيئة بيئة تجارية مواتية كأولوية إنمائية رئيسية للمشاركة المجدية في سلاسل القيمة العالمية بشكل عام ولتيسير التجارة بشكل خاص.

المصادر: [1] De Backer and Miroudot, 2014.
[2] Morocco, Ministry of Economy and Finance, 2013.
[3] Mwanza, 2016.
ملاحظة: محتوى هذا الإطار من تقرير الإسكوا E/ESCWA/EDID/2017/3.

الشكل 2-14 الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري: بلدان المغرب العربي

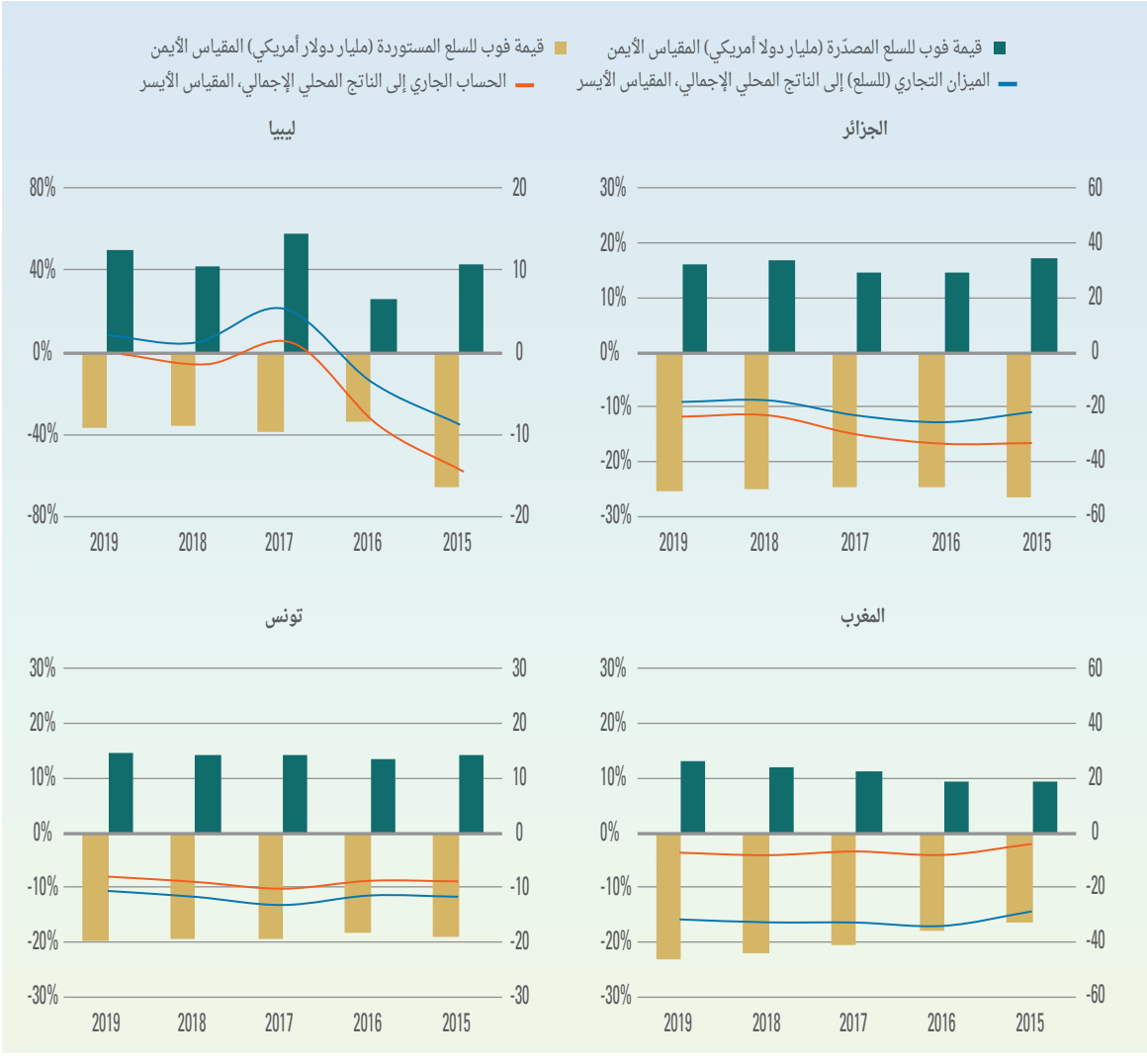

المصادر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر إحصائية وطنية (المرفق واو). الأرقام للأعوام 2017، 2018، و2019 هي تقديرات/إسقاطات الإسكوا.

البَلَدان من تحسّن الطلب من شركاء تجاريين رئيسيين في الخارج، ومن حركة مواتية لأسعار الفوسفات.

غير أنّ أوجه العجز في الحساب الجاري استمرت، إذ قابل التحسّن في الصادرات زيادة في الواردات. وفي عام 2017 بلغ العجز في الحساب الجاري بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي 14.9 في الجزائر و10.3 في تونس و3.6 في المغرب. وحدها ليبيا، للأسباب المذكورة، سجلت فائضاً في الحساب الجاري بنحو 4.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويتوقع في عام 2018 أن يتحسن الميزان التجاري وميزان الحسابات الجارية قليلاً في ضوء الآفاق المواتية في أوروبا التي من شأنها أن تدعم مجموعة البلدان فيما يتعلق بالصادرات والتحويلات المالية والاستثمار الأجنبي المباشر والسياحة.

ولتمويل أوجه العجز في الميزان التجاري تحتاج مجموعة بلدان المغرب أن تجتذب التجارة في الخدمات، مثل السياحة والتحويلات المالية (بما في ذلك تحويلات العاملين) وتدفقات رأس المال الواردة. وبالرغم من وضع ميزان المدفوعات (تدفقات رؤوس الأموال الخاصة والعامة[4] لا تكفي للتعويض عن العجز

الشكل 2-15 المؤشرات النقدية: بلدان المغرب العربي

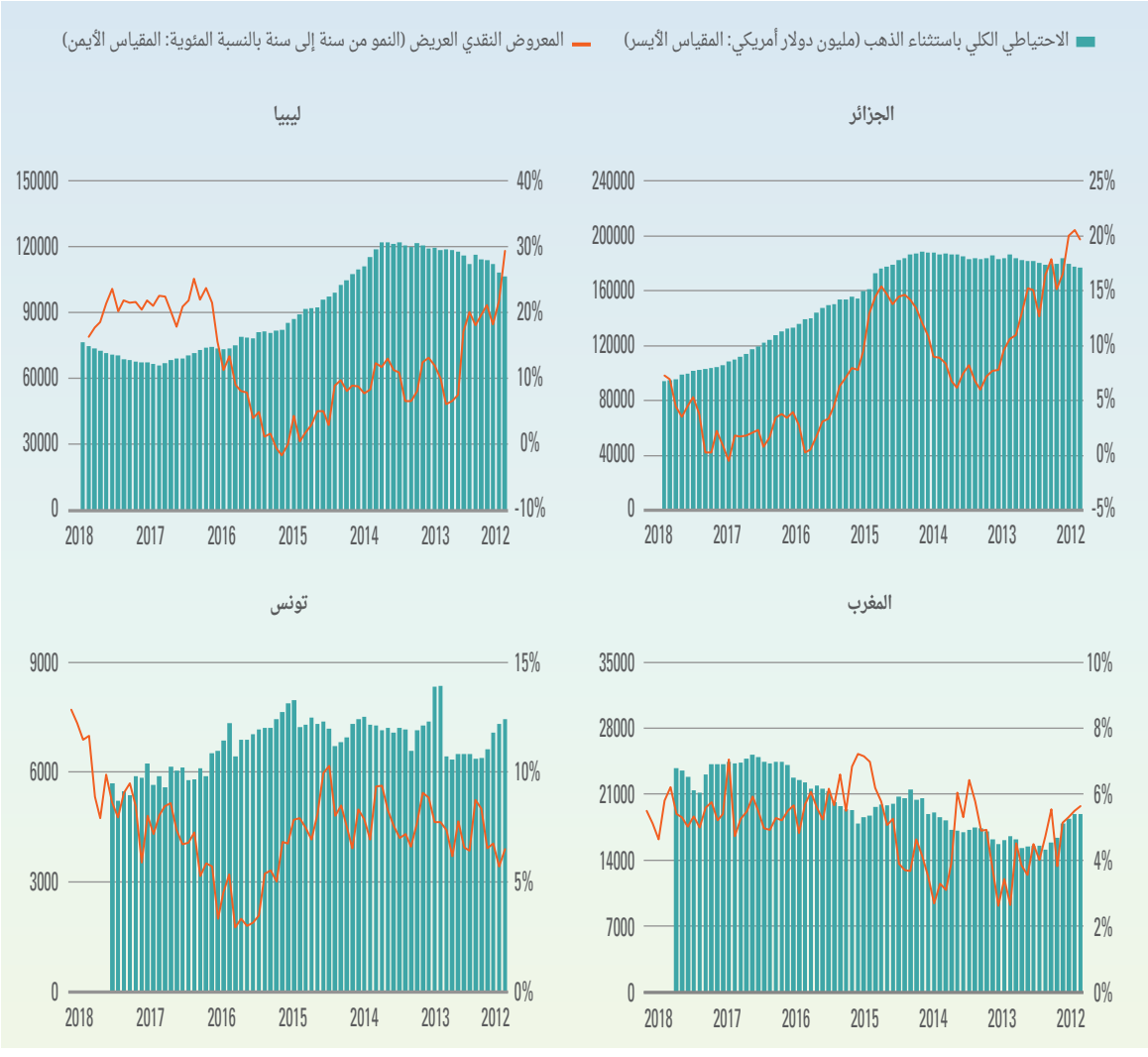

المصادر: مجموع الاحتياطي باستثناء الذهب من صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية. وتقديرات المعروض النقدي هي حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر إحصائية وطنية.

المزمن في الحساب الجاري) وإدارة الاحتياطيات الأجنبية (شهدت بلدان المغرب العربي جميعها ما عدا ليبيا انخفاضاً في الاحتياطي الأجنبي في عام 2017)، بقي أداء القطاعات المالية في بلدان المغرب جيداً (الشكل 2-15) ورغم حالة ميزان المدفوعات فالمعروض النقدي يواصل نموه ويدعم أنشطة القطاع الخاص في معظم بلدان المجموعة، ونموه حاد على وجه الخصوص في ليبيا الذي نما معروضها النقدي بالمتوسط 20.9 في المائة خلال عام 2017، وبلغ في تونس 8.5 في المائة والمغرب 5.6 في المائة والجزائر 3.2 في المائة.

وفيما يتعلق بوضع المالية العامة واصلت بلدان المغرب في عام 2017 بذل جهود كبيرة لتصحيح العجز في المالية العامة من خلال إصلاح نظم إعانات الدعم وجهود تعبئة الإيرادات (الشكل 2-16). ففي الجزائر، أدت التخفيضات الكبيرة في الإنفاق إلى تخفيض النفقات الحكومية بمقدار 5.1 في المائة بينما ارتفعت الإيرادات 2.7 في المائة. وقد أدت الجهود التي بُذلت لضبط المالية العامة إلى تضييق العجز بشكل كبير ليبلغ 5.4 في المائة من 13.1 في المائة في العام السابق. وفي ليبيا يقدّر أن الإيرادات الحكومية بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي قد ازدادت بمقدار 13.7

الشكل 2-16 أوضاع المالية العامة: بلدان المغرب العربي

المصادر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر إحصائية وطنية (المرفق زاي). الأرقام للأعوام 2017، 2018 و2019 هي تقديرات/إسقاطات الإسكوا.

مليار دينار ليبي، أي ما يعادل زيادة 24.9 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي، وأدى ذلك إلى تخفيض كبير في عجز المالية العامة في البلد. وتواصلت في المغرب وتونس جهود ضبط المالية العامة في عام 2017، بما في ذلك إزالة بعض الإعفاءات أو خفضها وإصلاح نظم الضريبة على الدخل وأرباح الشركات.

5- أقل البلدان العربية نمواً

اقتصر التوسع الاقتصادي في أقل البلدان العربية نمواً على 0.4 في المائة في عام 2017. ويعزى سوء الأداء في هذه المجموعة بشكل رئيسي إلى استمرار الانكماش الاقتصادي في اليمن: فالنزاع المتواصل أدى إلى فقدان الإيرادات من صادرات النفط والغاز الطبيعي وتفاقم التضخم الجامح المطرد وإلى أزمة إنسانية هائلة. وتمكن كل من جيبوتي وموريتانيا من إدارة العجز في الحساب الجاري بسبب الارتفاع الطفيف في أسعار النفط ومواصلة استيراد السلع الرأسمالية. لقد حفّزت مشاريع البنى التحتية للموانئ في جيبوتي، والاستثمارات الكبيرة في التعدين والبنى التحتية في موريتانيا هذا النمو في اقتصاد البلدين. وحافظ اقتصاد الصومال على استقراره رغم الجفاف الشديد

الشكل 2-17 معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أقل البلدان العربية نمواً، 2016-2018

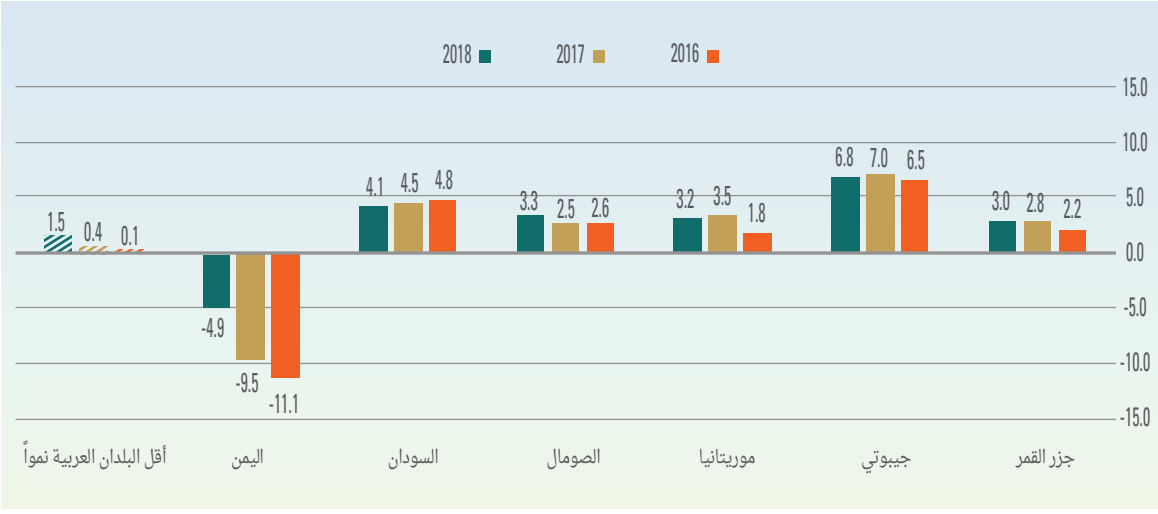

المصدر: المرفق دال.

في الفترة 2016-2017، الذي ألحق ضرراً كبيراً بقطاع الماشية الرعوية الذي يوظّف نحو 60 في المائة من القوة العاملة في البلد. وبقي النمو مستقراً في جزر القمر، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى زيادة التحويلات المالية والاستثمار في البنى التحتية بما يدعم أنشطة القطاع الخاص. أما السودان فعانى من استمرار الضغوط التضخمية الجامحة، إلى جانب استمرار تخفيض قيمة عملته، بما لذلك من آثار سلبية تراكمية على الاستهلاك والاستثمار في القطاع الخاص.

وفي عام 2018، يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أقل البلدان العربية نمواً بنحو 1.5 في المائة. وفي اليمن، حيث لا يلوح في الأفق أي تحسّن في الوضع الأمني، ومع تضرر الزراعة بشدة جراء القتال، من غير المرجح أن يستأنف البلد تصدير النفط والغاز، وسيستمر الاقتصاد في الانكماش. وتبدو آفاق النمو في جيبوتي وموريتانيا قوية، تدعمها آثار إيجابية غير مباشرة للسياحة والتحويلات المالية واقتصاد عالمي أقوى. ويتوقع أن تستفيد البلدان التي تصدّر المعادن، مثل موريتانيا (خام الحديد والذهب) والسودان (الذهب)، من تحسّن معدل التبادل التجاري وفي ضوء الارتفاع الطفيف المرتقب في أسعار السلع الأساسية العالمية. وسيشهد السودان نمواً اقتصادياً مطرداً إثر التحسن المتوقّع في الاستثمار الخاص والتجارة، نتيجة رفع الولايات المتحدة العقوبات الاقتصادية في تشرين الأول/أكتوبر 2017. ويتوقع أن يشهد الصومال نمواً مرتفعاً نسبياً خلال المرحلة المقبلة من مشاريع إعادة إعمار البنى التحتية. وهذه التوقعات الإيجابية ناجمة جزئياً عن عدد من مبادرات تيسير التجارة على الصعيد العالمي لأقل البلدان نمواً، ومنها «مجموعة تدابير بالي» في عام 2013، ومبادرة الوصول إلى الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة في إطار منظمة التجارة العالمية. ومع ذلك، فإن أوجه التعرض لمخاطر تبعات الديون، على غرار تراكم المتأخرات في السودان والصومال، والمشاريع الكبيرة للبنى التحتية المموّلة من الاقتراض الخارجي في جيبوتي وموريتانيا، تثير تساؤلات بشأن الاستدامة على المدى الطويل.

وباستثناء اليمن، سجلت مجموعة البلدان نمواً بنسبة 3.2 في المائة في عام 2016، و3.1 في المائة في عام 2017، و2.9 في المائة في عام 2018. وتشير معدلات النمو الطفيفة في هذه البلدان إلى أنّ اقتصادات هذه البلدان ككل تعاني من صعوبات جمة لتحقيق الزخم اللازم لنمو مستدام.

كانت أقل البلدان العربية نمواً مستوردة صافية في عام 2017، وقدّرت صادراتها من البضائع 6.2 مليار دولار

الشكل 2-18 البنية الجغرافية للتجارة: أقل البلدان العربية نمواً

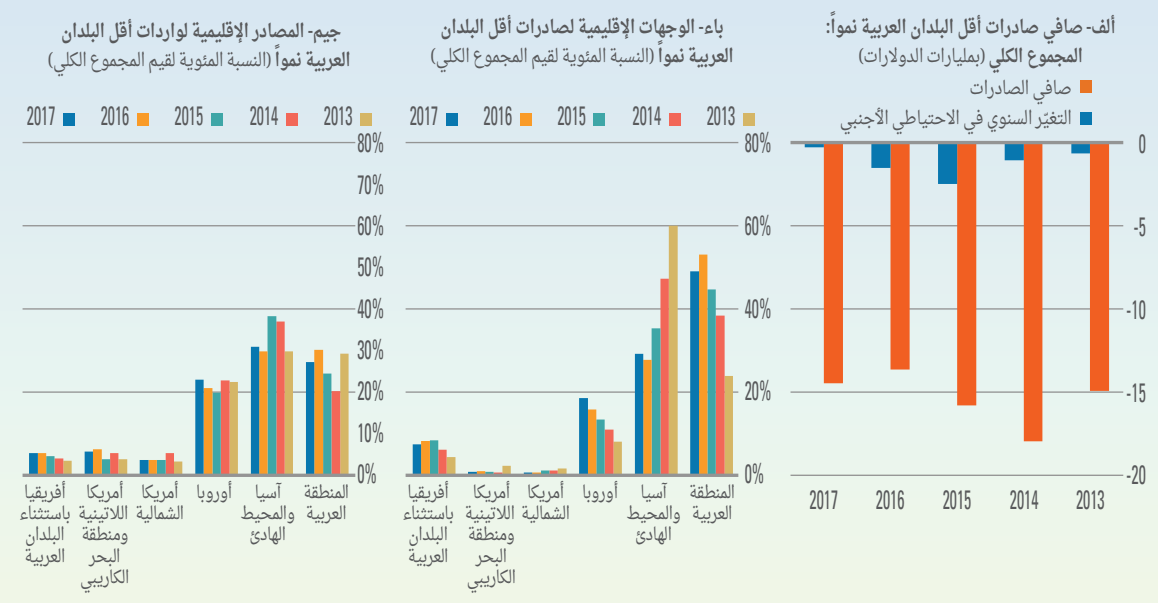

المصدر: المرفق هاء.

وواردتها منها 20.7 مليار دولار (الشكل 2-18ألف). ارتفعت قيمة الواردات الصافية مقارنة بعام 2016، ويعود ذلك جزئياً إلى ارتفاع أسعار النفط في بعض البلدان المستوردة للنفط. وفي حين تعتمد البنية التجارية في مجموعة هذه البلدان بشكل كبير على الواردات، واصلت هذه البلدان تصدير كمية كبيرة من الطاقة والموارد الطبيعية إلى منطقتي آسيا والمحيط الهادئ وأوروبا، اللتين تلقيتا نصف قيمة الصادرات الإجمالية تقريباً لهذه المجموعة في عام 2017 (الشكل 2-18باء). وكان النصف الباقي للصادرات البينية في المنطقة، التي يجري تداولها على مستوى مرتفع للغاية مقارنة بمجموعات البلدان الأخرى. بالمقارنة، بلغت حصة الصادرات البينية 15.9 في المائة في بلدان مجلس التعاون الخليجي و19.6 في المائة في بلدان المشرق و7.8 في المائة في بلدان المغرب. ويرتبط هذا الأداء العالي في الصادرات البينية بمستويات مرتفعة من الصادرات إلى بلدان عربية أخرى في عام 2017 لا سيما من السودان (83.2 في المائة) والصومال (77.4 في المائة) واليمن (56.1 في المائة). وفي المقابل، بقيت حصة واردات أقل البلدان العربية نمواً من المناطق الرئيسية الثلاث مستقرة نسبياً وموزّعة بالتساوي إلى حد ما: 30.8 في المائة من آسيا والمحيط الهادئ و27.1 في المائة من داخل المنطقة العربية و22.9 في المائة من أوروبا (الشكل 2-18جيم).

وفيما يتعلق بميزان المدفوعات، بقيت أقل البلدان العربية نمواً جميعها مستوردة صافية في عام 2017 (الشكل 2-19). وبلغ العجز التجاري 166 مليون دولار في جزر القمر (28.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) و521 مليون دولار في جيبوتي (24.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) و328 مليون دولار في موريتانيا (6.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) و4.2 مليار دولار في السودان (3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي). وانخفضت مستويات العجز هذه انخفاضاً طفيفاً في الفترة 2016-2017، لا سيما في موريتانيا حيث كان لارتفاع أسعار الفلزات أثر إيجابي. وفي عام 2017، عوض هامش العجز في كل من جزر القمر وجيبوتي بالفوائض من تجارة الخدمات وحسابات الدخل الثانوي، مثل تدفقات المعونة الأجنبية. ولم يكن أداء موريتانيا والسودان في حسابات الدخل الثانوي جيداً ونتيجة لذلك، بقيت الحسابات الجارية في عجز في عام 2017، ما يشير إلى ضعف التدفقات الرأسمالية واستمرار التحديات في ميزان المدفوعات. وبلغت أوجه العجز في الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج

الشكل 2-19 الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري: أقل البلدان العربية نمواً

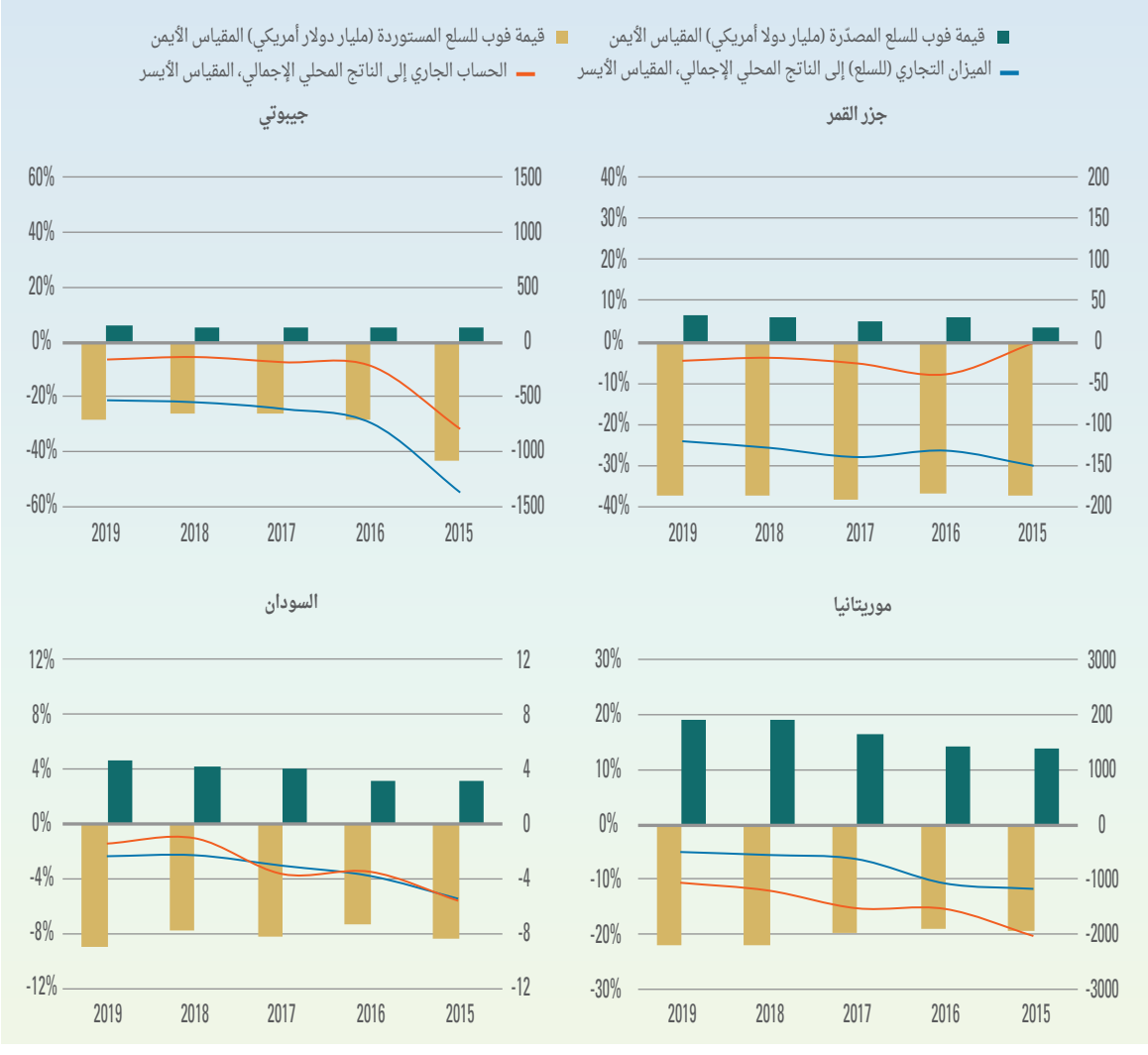

المصادر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر إحصائية وطنية (المرفق واو). أرقام الأعوام 2017، 2018 و2019 هي تقديرات/إسقاطات الإسكوا.

المحلي الإجمالي 5.3 في جزر القمر و7.6 في جيبوتي و15.4 في موريتانيا و3.7 في السودان.

ويتوقع في عام 2018 أن يتباطأ نمو الواردات في مجموعة هذه البلدان قليلاً وأن يكون نمو الصادرات سريعاً نسبياً. وتعكس هذه الضغوط في الاستيراد تباطؤاً طفيفاً في الواردات الرأسمالية لمشاريع البنى التحتية، في حين ستترافق تجارة الصادرات مع بعض التحسن في الطلب الخارجي المقترن بأسعار سلع مؤاتية. ويتوقع أن تكون حالة ميزان المدفوعات أفضل قليلاً في السنوات المقبلة. وفي مجموعة البلدان ككل، يتوقع أن يضيق العجز التجاري بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي من 3.6 في المائة في عام 2017 إلى 2.8 في المائة في عامي 2018 و2019. ويتوقع أيضاً أن يستقر العجز في الحساب الجاري من 4.2 في المائة في عام 2017 إلى 1.5 في المائة في عام 2018 و1.9 في المائة في عام 2019.

وبفضل تقلّص العجز في الحساب الجاري في السنوات الأخيرة والفائض في الدخل الرئيسي، شهدت جيبوتي

الشكل 2-20 المؤشرات النقدية: أقل البلدان العربية نمواً

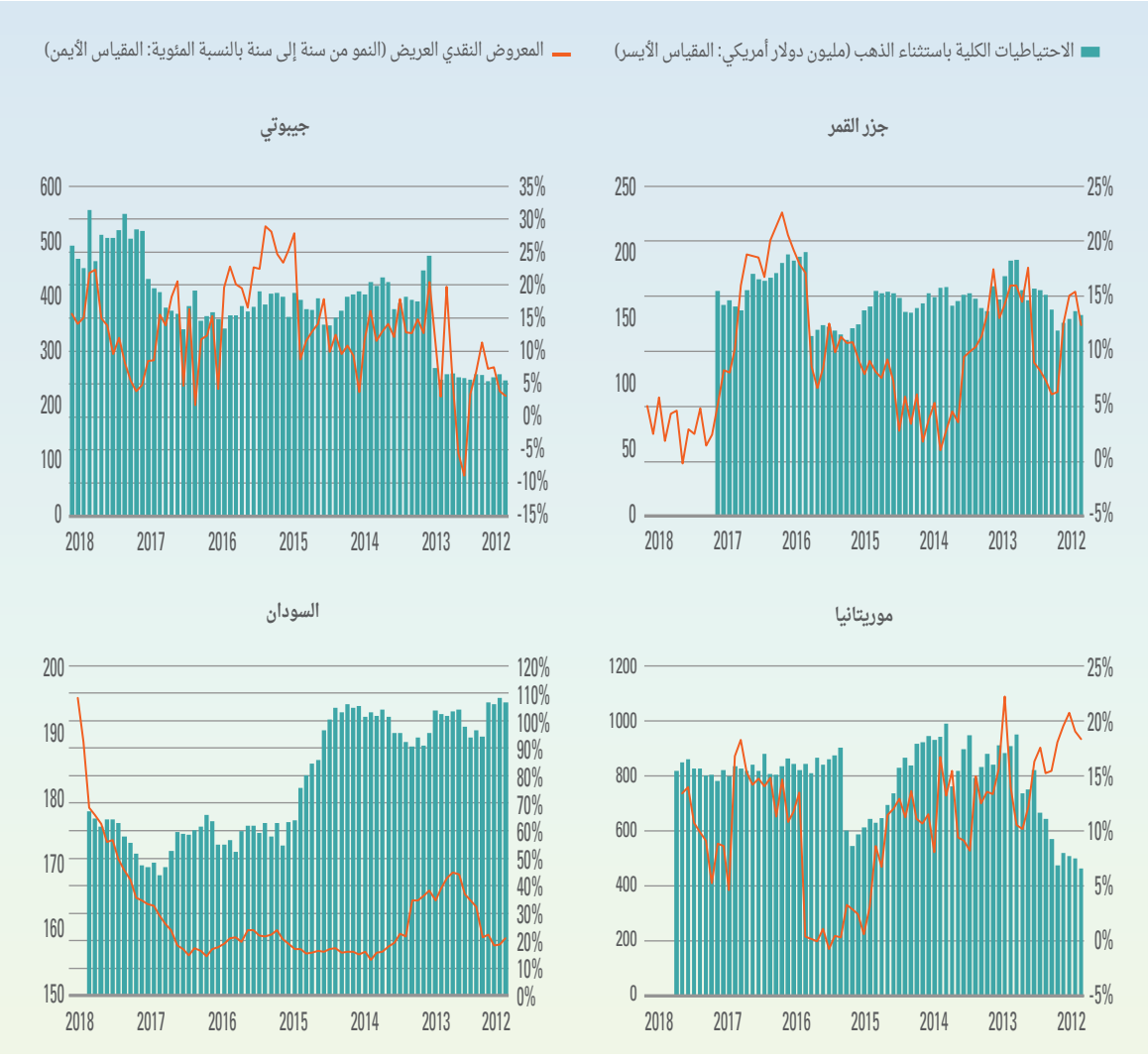

المصادر: مجموع الاحتياطي باستثناء الذهب من صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية. تقديرات المعروض النقدي هو من حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر إحصائية وطنية.

زيادة حادة في احتياطيات النقد الأجنبي. وتمكنت بلدان عربية أخرى في هذه المجموعة من تفادي نفاد المخزون من الاحتياطيات الدولية. ويبدو من ديناميات نمو المعروض النقدي أن الطلب المحلي ضعيف في معظم البلدان، ما يعكس ضعف إنفاق المستهلكين، والافتقار إلى الائتمان في القطاع الخاص وتدني الثقة. ومع ذلك، كان نمو المعروض النقدي في السودان استثنائياً حتى أنه تجاوز في بعض الأوقات 68 في المائة، وقد يعزى هذا النمو إلى إلغاء العقوبات المالية والتجارية التي فرضتها الولايات المتحدة في عام 2017.

ازدادت الإيرادات الحكومية بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي على الصعيد القُطري بنسبة 1.9 في المائة في جزر القمر و1.8 في المائة في جيبوتي و0.24 في المائة في السودان خلال الفترة 2016-2017، وتعزى هذه الزيادة أساساً إلى تحسن في تحصيل الإيرادات وزيادة الإيرادات غير النفطية. أما موريتانيا فانخفضت فيها الإيرادات الحكومية بشكل معتدل بنسبة 4 في المائة بسبب الأثر الكبير للجفاف على القطاع الزراعي. وواصلت مجموعة هذه البلدان بمعظمها فرض تدابير تقشفية مثل تخفيض الإنفاق وإلغاء الإعفاءات

الشكل 2-21 أوضاع المالية العامة: أقل البلدان العربية نمواً

المصادر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر إحصائية وطنية (المرفق زاي). الأرقام للأعوام 2017 و2018 و2019 هي تقديرات/إسقاطات الإسكوا.
يتضمن المجموع الكلي للإيرادات لجزر القمر وجيبوتي وموريتانيا المنح الخارجية.

الضريبية، على غرار إنهاء إعانات دعم القمح في السودان وخفض النفقات المرتبطة بالبنى التحتية في جيبوتي. وقدّر العجز المالي بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017 في جزر القمر بمقدار 5.0 في المائة و2.0 في المائة في السودان، في حين كان لدى جيبوتي وموريتانيا فائض أدنى من 1 المئة.

ويتوقع أن تتحسن الأوضاع المالية قليلاً في جيبوتي وموريتانيا في عام 2018 مقارنة بعام 2017، بفضل الجهود المتواصلة لتحسين الإدارة الضريبية والاتجاهات الإيجابية في أسعار خام الحديد. ومع ذلك، يتوقع أن تتفاقم مستويات العجز، لا سيما في جزر القمر والسودان، حيث تبقى ديناميات الموازنة عرضة لمخاطر تقلبات أسعار النفط وما يرتبط بها من إيرادات.

باء- تحديات سياساتية

لدى الحكومات العربية حيّز مناورة محدود في مجال السياسات العامة نظراً للبيئة الخارجية المليئة

بالتحديات (الفصل 1) متضافرة مع استمرار تأثرها بانخفاض أسعار النفط في عام 2014. وقد استمرت البلدان العربية جميعها تقريباً في عام 2017 في تطبيق خطط لتصحيح أوضاع المالية العامة، بما في ذلك خفض إعانات دعم الطاقة المكلفة وخفض عناصر من الإنفاق الرأسمالي أخرى. ومع أن عدة بلدان تمكّنت من تخفيض العجز، إلا أنه يتحتم عليها أن تواصل جهودها الإصلاحية في السنوات المقبلة لتحسين قاعدة الإيرادات وخفض الدين العام المستحق. ويتوقّع من جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي أن تطبّق تطبيقاً كاملاً خلال عامي 2018 و2019 ضريبة القيمة المضافة الموحدة بنسبة 5 في المائة. وستواصل البلدان سواء كانت مصدرة أو مستوردة للنفط السعي إلى تصحيح أوضاع المالية العامة، مدعومةً بالجهود الرامية إلى تعزيز دور المؤسسات لتحسين شفافية ومساءلة واستدامة أطر المالية العامة. ولا يمكن الاستهانة بجودة المؤسسات، إذ أنها قادرة على الحد من التدفقات المالية غير المشروعة الخارجة من المنطقة (الإطار 2-2)؛ هذه التدفقات التي يمكن أن تؤثر سلباً على نواتج اقتصادية من مثل الاستثمار والإنتاجية وتشوّه كذلك فعالية التعاون الإنمائي الدولي.

ولا تزال التحديات المرتبطة بالديون العامة أيضاً قائمة، فعلى مدى السنوات الماضية تراكمت مستويات الديون إلى درجة تحدّ من الجهود الرامية إلى معالجة العجز الطويل الأمد في المالية العامة. وقد بقيت هذه المستويات ضمن حدود يمكن التحكّم بها في البلدان المصدرة للنفط، لكنها تجاوزت 80 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في كل من السودان ولبنان ومصر. وستتأثر القدرة على تحمل الديون أيضاً بتباطؤ وتيرة ضبط أوضاع المالية العامة، كما ستتأثر بشكل خاص بالارتفاع المتوقع في تكاليف التمويل على أساس تشديد السياسات النقدية في الاقتصادات المتقدمة في المستقبل القريب.

وفي ظل سياسات تثبيت سعر صرف العملات مقابل الدولار في معظم الاقتصادات العربية، رفعت البنوك المركزية أسعار الفائدة بالترادف كل مرة مع ارتفاع هذه الأسعار في الولايات المتحدة الأمريكية بمقدار 0.25 نقطة مئوية في آذار/مارس ثمّ في حزيران/يونيو وكانون الأول/ديسمبر 2017. وحافظت مؤسسة النقد العربي السعودي على سعر الفائدة على القروض عند 2 في المائة، بينما زادت سعر الفائدة على الودائع بمقدار 0.25 نقطة مئوية عدّة مرات منذ عام 2017. وقام البنك المركزي الأردني بمراجعة أسعار الفائدة أربع مرات في عام 2017. ومن غير المفاجئ أن بلداناً أخرى، من بينها الإمارات العربية المتحدة وتونس وعُمان والكويت، استجابت لرفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية برفع أسعار الفائدة فيها عدة مرات خلال عام 2017.

والتزم العديد من الحكومات العربية بالانفصال عن برامج صندوق النقد الدولي، بما في ذلك برنامج صندوق التسهيل الائتماني في مصر واتفاق الترتيب البديل في الأردن. غير أنّ ذلك يحدّ بدوره في أحيان كثيرة حيّز السياسات النقدية في هذه البلدان.

وقد تسبب الارتفاع السريع في سعر الدولار بزيادة كلفة التمويل الدولي للمنطقة، ما أجبر العديد من البلدان العربية على اللجوء إلى إصدار الديون لتمويل العجز. وسعى بعض البلدان، ولا سيما بلدان مجلس التعاون الخليجي، إلى تخفيف الضغوط على السيولة وتحسين القدرة على توفير الائتمان للقطاع الخاص. ويتوقع أن يستمر العمل بهذه السياسة النقدية المتشددة، مع أنّ كلاً من الأردن وتونس ومصر والمغرب يبحث في إمكانية اعتماد نُظُم أسعار صرف أكثر مرونة وإعادة هيكلة سوق رأس المال المحلية.

وظلت أنظمة تثبيت سعر صرف العملات مقابل الدولار مهيمنة في المنطقة العربية، ولا سيما في بلدان مجلس التعاون الخليجي حيث تُسعّر الاقتصادات الهيدروكربونية بالدولار. واعتمد كل من الأردن وتونس والمغرب أشكالاً أكثر مرونة لأنظمة أسعار الصرف أو أسعار صرف عائمة مستقلة. وفي عام 2017، وبغض النظر عن نظام سعر الصرف المعتمد، دفعت التحديات المالية المستمرة عدداً من البلدان العربية إلى النظر في إحداث تغييرات أو المبادرة بإصلاحات لمواجهة الضغوط على اقتصاداتها والسيطرة على التضخم وخفض العجز الحاد في ميزان المدفوعات. فاعتمدت مصر مثلاً سياسة التعويم الحرّ للجنيه المصري في تشرين الثاني/نوفمبر 2016 وبدأ المغرب في كانون الثاني/يناير 2018 تطبيق نظام سعر صرف مرن (يرد تحليل مفصّل في الفصل التالي).

الشكل 2-22 أسعار الفائدة الرسمية في بلدان عربية مختارة، 2010-2018

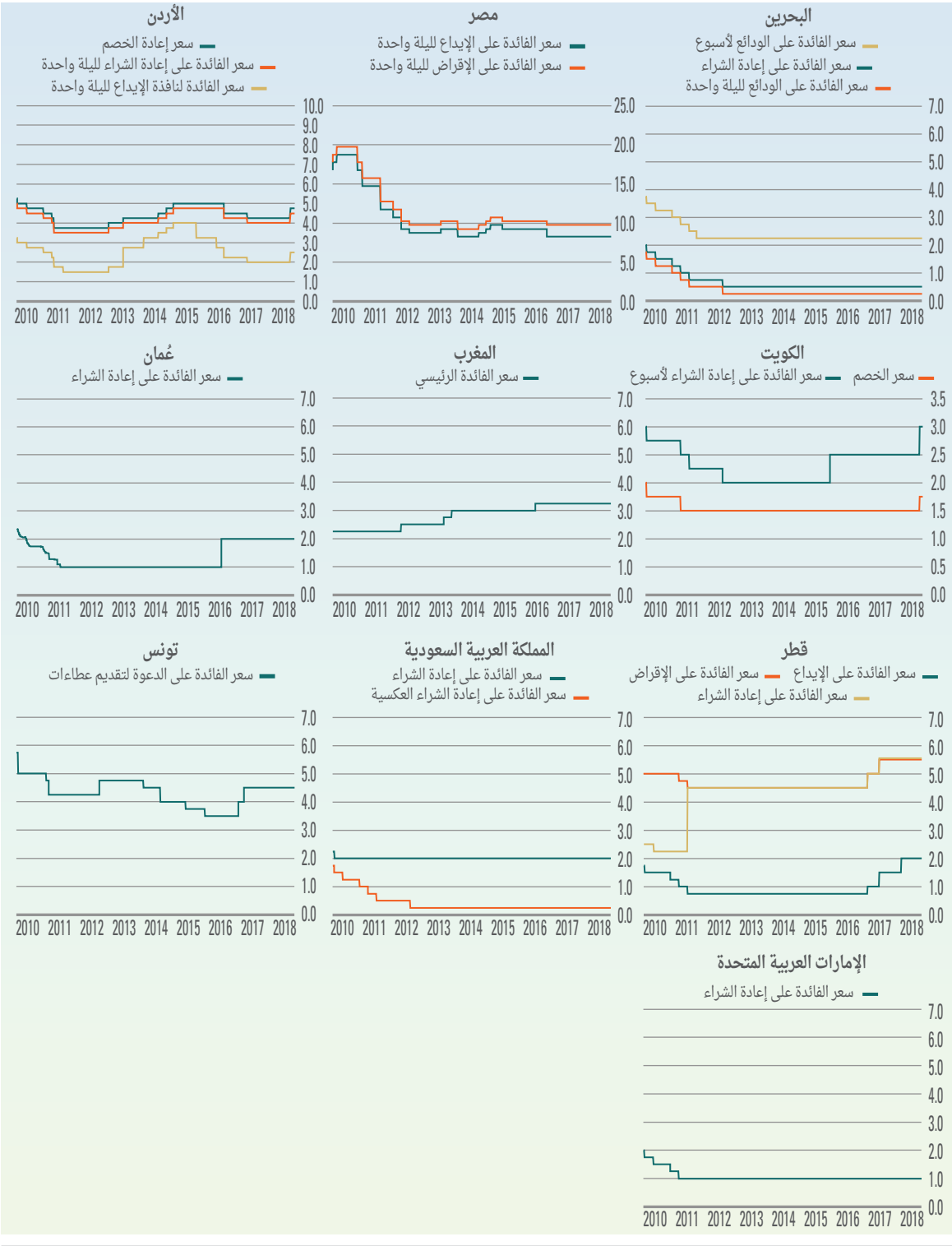

المصادر: البحرين، مصرف البحرين المركزي؛ مصر، البنك المركزي المصري؛ الأردن، البنك المركزي الأردني؛ الكويت، بنك الكويت المركزي؛ المغرب، بنك المغرب؛ عُمان، البنك المركزي العُماني؛ قطر، مصرف قطر المركزي؛ المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي؛ تونس، البنك المركزي التونسي؛ الإمارات العربية المتحدة، مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

ملاحظة: سعر فائدة إعادة الشراء هو المعدل الذي يعتمده البنك المركزي في بلد معيّن لإقراض الأموال إلى المصارف التجارية في حال أي نقص في الأموال.

الإطار 2-2 قياس التدفقات المالية غير المشروعة

ليست جديدة حركات الأموال ورأس المال غير المشروعة عبر الحدود، لكن نطاق التدفقات المالية غير المشروعة وحجمها يطرحان تحديات كبرى بسبب القنوات المتغيّرة التي تتطور باستمرار واستخدام التكنولوجيا لتجاوز إمكانية كشف هذه الحركات.

وقد تبين أن التلاعب بقِيَم الفواتير التجارية عنصر أساسي في قائمة طويلة من قنوات التدفقات المالية غير المشروعة. فهو يسبب للاقتصادات تعقيدات خطيرة بنيوية واجتماعية-اقتصادية وعلى صعيدي الحوكمة والأمن، ويسهم في تسرب كبير للإيرادات المحلية. ويفاقم الاحتيال التجاري التفاوت في الدخل بقدر ما يسهم غسيل الأموال عبر التجارة في تآكل الإيرادات الضريبية ويلحق ضرراً بمتطلبات استحقاق الإنفاق الحكومي ويوهن سيادة القانون، كما يضعف أيضاً موقع البلد المعني في تصنيفات الحوكمة وتصورات الفساد.

ونظراً للطابع السري للتدفقات المالية غير المشروعة، لا يمكن تحديد الأنشطة المرتبطة بها تحديداً فعّالاً ودقيقاً باستخدام الأدوات والعمليات القائمة. وقد استخدم التلاعب بالفواتير بطرق متعددة: تصدر المؤسسات أحياناً فواتير الواردات بقيمة أقل للحدّ من الرسوم الجمركية، في حين تزيد قيمة فواتير الصادرات للاستفادة من حوافز التصدير. وفي حين يبقى تحديد الكمية بدقة موضع نقاش، تعطي إحصاءات التجارة غير المتكافئة تقديراً للتدفقات المالية غير المشروعة، وتبيّن أنّ التلاعب المتعمد بقيمة الفواتير عنصر رئيسي في الفجوات التجارية.

في الفترة بين عامي 2008 و2015، بسبب التلاعب بالفواتير التجارية، خسرت الاقتصادات العربية في الإيرادات العامة نحو نصف تريليون دولار (482.7 مليار دولار)، أي ما يعادل خمس الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة في عام 2016 أو 60.3 مليار دولار سنوياً. وبلغ متوسط التلاعب بالفواتير التجارية 8.2 في المائة من مجموع التجارة غير النفطية مع العالم. ويبيّن الشكل التالي بوضوح أنّ تخفيض قيمة فواتير الواردات هو الشكل الرئيسي للتلاعب بالفواتير في المنطقة العربية. كما يظهر أنّ حجم التلاعب بالفواتير يتبع مستوى التحول البنيوي. وفي سبعة اقتصادات عربية، تجاوزت قيمة التدفقات غير المشروعة الخارجة من المنطقة عبر التجارة ما يرد إليها من تدفقات.

المنطقة العربية: مجموع التلاعب بالفواتير التجارية غير النفطية، حسب القناة، 2008-2015

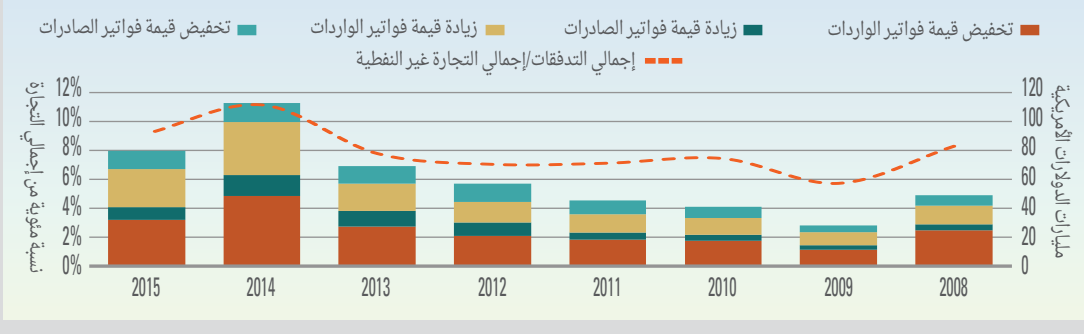

ولا تزال البيئة الاقتصادية والسياسية والأمنية مواتية لممارسات التلاعب بالفواتير والتدفقات المالية غير المشروعة في المنطقة العربية. ويمكن اتخاذ خطوات عديدة للتخفيف من التدفقات المالية غير المشروعة وتداعياتها، من قبيل وضع سياسات حكومية خاصة بذلك وإنشاء هيئات وطنية تدعمها وحدات متعددة الوكالات وهيئات إقليمية تقودها جامعة الدول العربية لرصد هذه التدفقات وكبحها. كما يمكن على سبيل المثال لا الحصر مضاعفة جهود الإنفاذ وتعزيز الشفافية المالية والتصدي للتهرب من دفع الضرائب ومنع الجرائم المالية ومراجعة الاتفاقات التجارية الإقليمية وإنشاء اتحاد جمركي عربي وحظر المبادلات التجارية مع المستوطنات الإسرائيلية.

المصدر: E/ESCWA/EDID/2018/TP.1.

ومكّنت الإصلاحات في مصر النظام المصرفي من إدارة سيولة الدولار، ما أدى إلى عودة سعر صرف الجنيه المصري ليقترب في الربع الأخير من عام 2017 من قيمته الفعلية بعد الانخفاض الأولي الكبير. ويتوقع أن ترتفع قيمة الجنيه المصري في عام 2018 مع البدء بتشغيل حقل ظهر للغاز. وانخفضت قيمة العملة انخفاضاً طفيفاً في عام 2017 في كل من الجزائر وموريتانيا ويتوقع حدوث مزيد من الانخفاض خلال السنوات القادمة نتيجة عجز شديد في الحساب الجاري سيؤدي إلى ضغوط تنازلية في كل منهما. ويتوقع أن تشهد تونس أيضاً انخفاضاً في قيمة العملة إثر اتفاق مبرم مع صندوق النقد الدولي يحد من دور البنك المركزي في حماية العملة. وخفّض بنك السودان المركزي في شباط/فبراير 2018 سعر صرف الجنيه السوداني، ويتوقع أن يجري تخفيضاً آخر في المستقبل القريب، وسيضطر السودان إلى تعويم العملة مع اقتراب نهاية عام 2018. وبعض البلدان قادر جزئياً على إدارة الفروق بين سعر الصرف الرسمي وسعر السوق الموازي. فمثلاً، بدأت الليرة السورية تتحسّن في عام 2017 على خلفية ارتفاع دفق التحويلات الوافدة، ما ساعد على تضييق الفرق بين السعر الرسمي وسعر السوق غير النظامية. وفي اليمن، قرّر البنك المركزي تعويم العملة في آب/أغسطس 2017، ما أدّى إلى انخفاض حادٍّ في قيمتها. وأدى الاضطراب السياسي في العراق إلى توسيع الفجوة بين سعر الصرف في السوق وسعر الصرف الرسمي.

جيم- التطورات الاجتماعية-الاقتصادية وديناميات قضايا الجنسين في المنطقة العربية

1- لمحة عامة

يستعرض هذا القسم التقدم المحرز في المؤشرات الاجتماعية-الاقتصادية من منظور قضايا الجنسين، كما يتطرق للإنجازات والتحديات الرئيسية في المنطقة خلال الفترة التي يغطيها التقرير. ويسلّط المسح للفترة 2017-2018 الضوء على عقبتين أساسيتين أمام التنمية الاجتماعية-الاقتصادية في المنطقة العربية هما: أثر النزاعات، بالتركيز على النازحين داخلياً واللاجئين، والمستويات المنخفضة لمشاركة المرأة في السياسة والاقتصاد.

وتواجه المنطقة العربية تحديات كبيرة تعوق تحقيق ما تتطلع إليه من تنمية اجتماعية-اقتصادية. ويساهم عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الاجتماعية، إلى جانب معدلات البطالة المرتفعة، في تدني أداء المنطقة الاقتصادي. فقد ألحق استمرار الاضطراب السياسي في الجمهورية العربية السورية والعراق وليبيا واليمن أضراراً بالممتلكات والبنى التحتية وأسهم في ارتفاع الكلفة الاقتصادية المرتبطة بالخسائر في الأرواح وتدهور التنمية البشرية. وعلى مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، واجهت المنطقة العربية تدفقاً هائلاً من اللاجئين وهجرة قسرية إلى وجهات إقليمية داخلية، مثل لبنان والأردن وتونس، إلى جانب ذلك تعرضها للآثار الاجتماعية-الاقتصادية لهذه الهجرة.

سوق العمل في المنطقة مجزّأة جداً (عامة وخاصة، نظامية وغير نظامية، ذكور وإناث، يد عاملة أجنبية ووطنية)، وما زالت متخلفة عن أداء مناطق أخرى من العالم، لا سيما فيما يتعلق بمشاركة المرأة. ولا يزال إجمالي الإيرادات والمنافع التي تحققها المرأة من فرص العمل والموارد الاجتماعية والاقتصادية أقل مما يحققه الرجل في وظائف مماثلة. ومعدلات مشاركة المرأة في القوة العاملة في المنطقة العربية هي الأدنى مقارنة بمعدلات المناطق الأخرى[5]، كما أنّ قوانين العمل وممارساته في المنطقة تميّز ضد المرأة.

وتبيّن المؤشرات الاجتماعية وإحصاءات الجنسين أنّ النساء في البلدان العربية أكثر حرماناً اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً من النساء ذوات المستوى نفسه من الدخل في مناطق أخرى أو من النساء في مناطق أخرى في المرحلة نفسها من التنمية الاقتصادية[6]. ومع أنّ معظم البلدان العربية تمكّن من سد الفجوة بين الجنسين في التعليم ومحو الأمية، فإن أوجه اللامساواة بين الرجل والمرأة لا تزال كثيرة. وفي حين وصلت نسبة النساء في البرلمانات العربية مستوىً

الشكل 2-23 دليل الفوارق بين الجنسين لعام 2017، حسب المنطقة

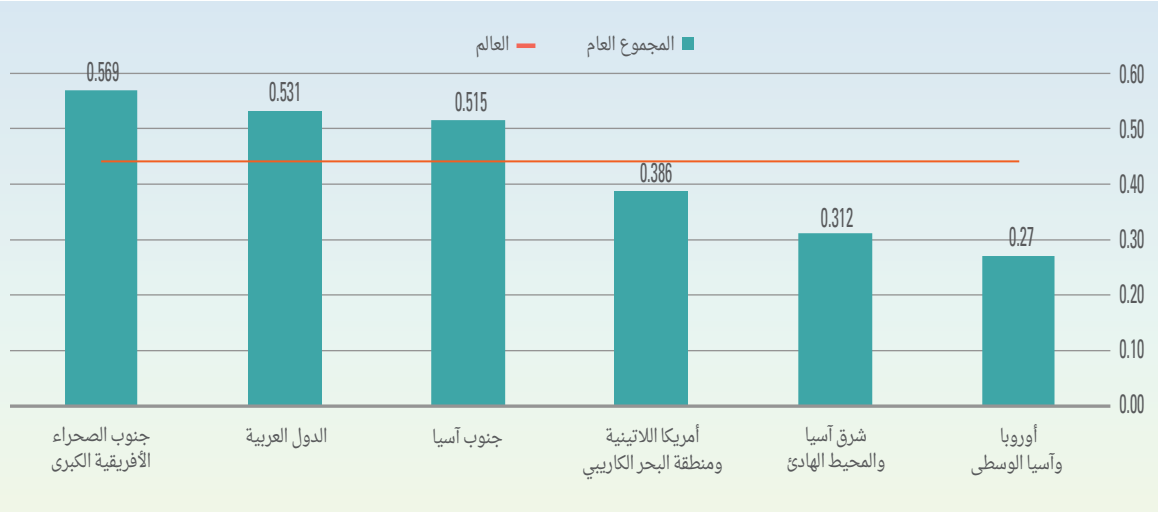

المصدر: United Nations Development Programme, *Human Development Indices and Indicators: 2018 Statistical Update* (New York, 2018), table 5.

أعلى من أي وقت مضى، وأتاحت عدّة دول لأول مرة فرصة لتترشح المرأة للانتخابات، لا يزال غير كافٍ تمثيل المرأة في مناصب الحكم واتخاذ القرارات والإدارة العليا.

2- مؤشرات عن التنمية والمساواة بين الجنسين

تتزايد البحوث عن المقاييس التي يمكن أن تعبّر عن رفاه الأفراد في الاقتصاد وتقارن مستويات المعيشة بين البلدان. ومن هذه المقاييس دليل التنمية البشرية الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أول مرة في عام 1990. ويقيس الدليل التنمية البشرية في أبعاد ثلاثة رئيسية (الحياة المديدة والصحية والمعرفة والمستوى المعيشي اللائق). ويشير التقرير الصادر في عام 2018 إلى تحسّن عالمي في التنمية البشرية الإجمالية مقارنة بالسنوات السابقة. وحلّ 59 بلداً من 189 شملها التقييم في مجموعة التنمية البشرية المرتفعة جداً، ولم يبق في مجموعة التنمية البشرية المنخفضة سوى 38 بلداً. وقد تسببت النزاعات الناشئة والاضطرابات الاجتماعية بنكسات في المنطقة العربية. فسجّل كل من الجمهورية العربية السورية وليبيا واليمن انخفاضاً في قيمة الدليل خلال السنوات الخمس إلى الست الماضية. كما تأثرت سلباً في دليل التنمية البشرية مرتبة لبنان الذي عانى من التداعيات غير المباشرة للنزاع في البلدان المجاورة له، وخاصة كبلد مضيف للاجئين.

واللامساواة بين الجنسين عنصر هام في تحديد قيمة دليل التنمية البشرية لكل بلد. وفي عام 2018، فقد العالم ككل نحو 20 في المائة من القيمة العالمية لدليل التنمية البشرية بسبب استمرار أوجه اللامساواة[7]. ويقيس دليل الفوارق بين الجنسين في دليل التنمية البشرية ثلاثة أبعاد للّامساواة بين الجنسين هي: الصحة الإنجابية والتمكين والمشاركة الاقتصادية[8]. وبلغت قيمة دليل الفوارق بين الجنسين 0.441 في العالم في عام 2017 بالمقارنة مع 0.531 في المنطقة العربية التي حلّت في المرتبة ما قبل الأخيرة مقارنة بمناطق العالم الأخرى (الشكل 2-23)[9].

أما الدليل العالمي للفجوة بين الجنسين، الذي وضعه ويتتبعه المنتدى الاقتصادي العالمي، فيقيس أداء البلدان فيما يتعلق بقضايا الجنسين تبعاً للمؤشرات التالية في كل بلد: المشاركة الاقتصادية، والصحة والبقاء على قيد الحياة، والتحصيل العلمي، والتمكين السياسي. وحسب التقرير العالمي للفجوة بين الجنسين لعام 2017، لا تزال المنطقة العربية في المرتبة الأخيرة على الصعيد العالمي (الشكل 2-24) بفجوة بين الجنسين تبلغ نحو 40 في المائة، وحلّت أوروبا الغربية في المرتبة

الشكل 2-24 الدليل العالمي للفجوة بين الجنسين لعام 2017، حسب المنطقة

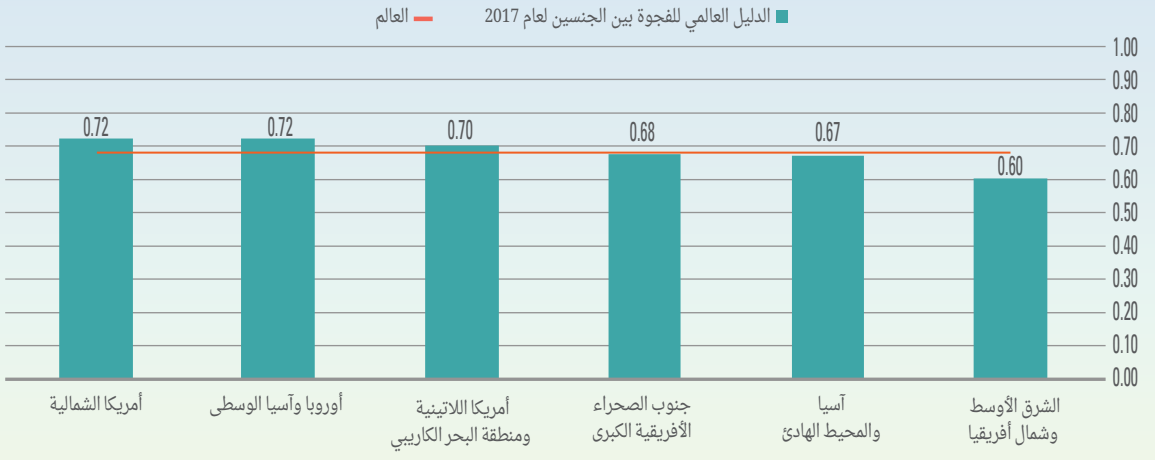

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى World Economic Forum, *The Global Gender Gap Report 2017* (Geneva, 2017).
ملاحظة: نتائج المتوسطات الإقليمية مرجحة بعدد السكان بالاستناد إلى بيانات السكان المستمدّة من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية التي وضعها البنك الدولي.

الإطار 2-3 أهداف التنمية المستدامة والتقدم المحرز في المساواة بين الجنسين

أهداف التنمية المستدامة هي مجموعة من 17 هدفاً متفق عليها دولياً لخفض الفقر المدقع وتوسيع نطاق المساواة بين الجنسين وزيادة فرص النهوض بالصحة والتعليم. وهي أيضاً مقاصد محددة في دليل التنمية البشرية تقاس سنوياً. وإضافة إلى مبدأ المساواة بين الرجال والنساء والفتيات والفتيان الذي ترتكز عليه الأهداف جميعها، يكرّس الهدف 5 الالتزام العالمي برصد المساواة بين الجنسين والعمل على تحقيقها. ويدعو الهدف 5 إلى تعزيز المساواة في الحقوق والفرص وإلى تأمين الحماية الكافية من العنف ضد المرأة. وبما أن في جميع أهداف التنمية المستدامة أبعاد متصلة بقضايا الجنسين، سيدعم التسليم بالاحتياجات الخاصة للنساء في تنفيذ الأهداف تحقيق الهدف 5. وتعني المساواة بين الجنسين أيضاً القضاء على جميع أشكال التمييز والممارسات الضارة ضد جميع النساء والفتيات في كل مكان، فضلاً عن تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تعميم تمكين المرأة.

وفي المنطقة العربية، تتفاوت مستويات النجاح والتقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين كثيراً بين البلدان حسب مستوى الدخل ومعدلات الفقر والنمو السكاني. وقد أحرزت المنطقة تقدماً ملحوظاً في مجالي الصحة والتعليم. فازداد العمر المتوقع للمرأة في المتوسط إلى 73 عاماً في عام 2016[أ]. وفي التعليم، تحسّن بحلول نهاية عام 2017 معدل قدرة الفتيات على القراءة والكتابة وبلغ معدل التحاقهنّ الإجمالي بالمدرسة، باستثناء المدارس الثانوية، 60 في المائة. مع ذلك، لا يزال يشكل تحدياً تحقيق الإنجازات في التعليم والصحة لكلا الجنسين في بعض البلدان، وبخاصة في أقل البلدان نمواً والبلدان المتضررة من النزاعات مثل الجمهورية العربية السورية والعراق واليمن. ولا تزال معدلات زواج الفتيات مرتفعة، ولا سيما في صفوف اللاجئين، رغم الدور الذي تضطلع به المنظمات الدولية في الدعوة إلى مناهضة العنف ضد الفتيات والنساء.

ولا تتحقق التنمية المستدامة إلا إذا استفادت المرأة من التقدم المحرز قدر ما يستفيد الرجل. وعلى الصعيد العالمي، أبرزت دراسة أجرتها شركة McKinsey & Co تكاليف عدم المساواة بين الجنسين، فبيّنت أن تكثيف الجهود الرامية إلى النهوض بالمساواة يمكن أن يزيد نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 11 في المائة في عام 2025[ب].

←

وتوفر خطة عام 2030 إطار عمل يسلّم بأنه لا بد لتحقيق هذه الأهداف من تدخلات متعددة ومنسقة. وقد وضع معظم البلدان العربية مجموعة من الاستراتيجيات الرامية إلى رصد التقدم المحرز في مجال المساواة بين الجنسين ودمجها في الخطط الإنمائية، بما في ذلك رفع أولوية تمكين المرأة وحقوقها على جدول الأعمال. وبذلت البلدان العربية جهوداً كبيرة للإشراف على تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني. وتشكل الاستعراضات الوطنية الطوعية آليات متابعة منتظمة لرصد التقدم المحرز في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على الصعيدين الوطني ودون الوطني. ومن بين 22 بلداً عربياً، عرضت 8 بلدان (الإمارات العربية المتحدة والبحرين والسودان ودولة فلسطين وقطر ولبنان ومصر والمملكة العربية السعودية) التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي انعقد في نيويورك في 18 تموز/يوليو 2018.

المصدر: [1] البنك الدولي، 2018ز.
[2] McKinsey Global Institute, 2015.

الأولى بفجوة بين الجنسين تبلغ 25 في المائة، تلتها أمريكا الشمالية وأوروبا الشرقية ووسط آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وشرق آسيا والمحيط الهادئ وجنوب الصحراء الأفريقية الكبرى وجنوب آسيا، وجميعها تسبق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وتصدّرت تونس بلدان المنطقة، إذ حلت في المرتبة 117 من أصل 142 بلداً، وسجلت درجة تبلغ 65 في المائة، بارتفاع طفيف عما في عام 2016، تليها الإمارات العربية المتحدة بـ 64.9 في المائة والبحرين بـ 63.2 في المائة والجزائر بـ 62.9 في المائة وقطر بـ 62.6 في المائة (الشكل 2-24). وتراجع ترتيب قطر رغم التقدم الذي أحرزته في التمثيل السياسي للمرأة بتعيين أربع نساء للمرة الأولى في مجلس الشورى في حزيران/يونيو 2016. وبقي أداء الجمهورية العربية السورية والمملكة العربية السعودية واليمن ضعيفاً في عام 2017، في حين بقي اليمن في المرتبة الدنيا على الصعيدين الإقليمي والعالمي منذ عام 2006.

3- المشاركة السياسية للمرأة

في النصف الأول من عام 2018، انخفضت نسبة النساء في البرلمانات الوطنية[10] في المنطقة العربية انخفاضاً طفيفاً من 18 في المائة في عام 2017 إلى 17.7 في عام 2018 (الشكل 2-25). واستناداً إلى بيانات الاتحاد البرلماني الدولي، في أيار/مايو 2018، شغلت النساء 18.5 في المائة من المقاعد في مجلس النواب أو المجلس الواحد و12.6 في المائة من المقاعد في مجلس الشيوخ أو الأعيان[11]. وتحتل المنطقة العربية المرتبة ما قبل الأخيرة في الترتيب العالمي. وتحتلّ تونس الصدارة في المنطقة العربية، إذ تبلغ نسبة النساء بين أعضاء البرلمان 31.34 في المائة، بفضل نظام الحصص الصارم، يليها السودان بنسبة 30.5 في المائة وجيبوتي بـ 26.2 في المائة والجزائر بـ 25.8 في المائة والعراق بـ 25.3 في المائة وموريتانيا بـ 25.2 في المائة. ومعدل مشاركة المرأة في جميع هذه البلدان أعلى من المتوسط العالمي البالغ 23.8 في المائة. من جهة أخرى، كان لدى كل من لبنان والكويت وعُمان أدنى تمثيل للنساء بمعدلات تقل عن 5 في المائة في عام 2018 وكان تمثيل النساء في اليمن لا شيء (الجدول 2-1). ولو أن بعض الأحزاب السياسية لم يستغل الثغرات في نظام الحصص لاجتناب الامتثال لشروط التوازن بين الجنسين لكانت قصة النجاح في تونس أفضل. فمثلاً، ليس هناك التزام بالوصول إلى تكافؤ «أفقي» من حيث نسبة القوائم الانتخابية التي ترأسها امرأة، بل تكافؤ «عمودي» فقط (تناوب المرشحين بين رجال ونساء في القائمة). وبطبيعة الحال، يحدّ هذا الشرط من عدد النساء المنتخبات. وقد اعتمد التكافؤ الأفقي في الانتخابات البلدية في عام 2018، ومن المرجح أن يدرج في القانون الانتخابي للانتخابات العامة القادمة.

ومع نهاية عام 2017، ازدادت حصة النساء في مجلس الشورى القطري من صفر في المائة إلى نحو 10 في المائة، بعد تعيين أربع نساء للمرة الأولى في المجلس

الشكل 2-25 المتوسطات الإقليمية، حصة المرأة في البرلمانات الوطنية، 2017 و2018 (المجلس الواحد ومجلس الأعيان معاً)

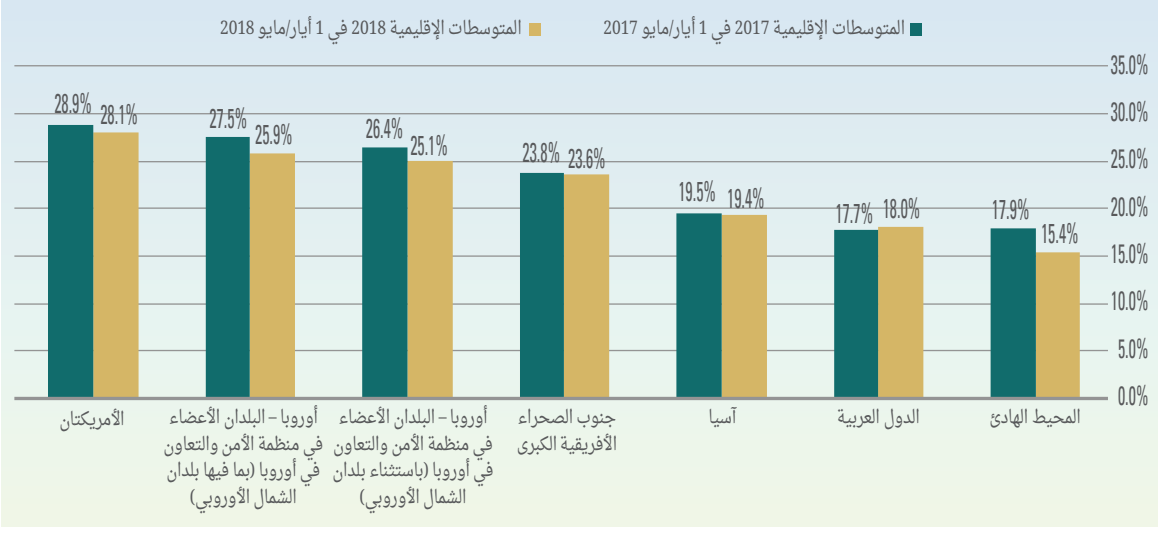

المصدر: Inter-Parliamentary Union (IPU), "Women in national parliaments, world and regional averages". Available at http://www.ipu.org/wmn-e/world.htm (استرجعت في 26 تموز/يوليو 2018).

المكوّن من 41 عضواً بموجب مرسوم ملكي[12] صدر في تشرين الثاني/نوفمبر 2017. وخلال ولايتهن مدة ثلاثة سنوات، سيتولين مسؤولية مناقشة مشاريع القوانين والسياسات الحكومية ومشروع الموازنة. وقد أتى هذا التعيين في إطار تعديلات مختلفة في القوانين أجرتها القيادة القطرية في الدوحة عقب الأزمة السياسية الأخيرة في منطقة الخليج[13].

ولأول مرة، اعتمدت الإمارات العربية المتحدة في انتخابات المجلس الوطني الاتحادي لعام 2015 نظام الصوت الواحد، أي أن كل ناخب صوّت لمرشح واحد في إمارته، بعد أن كان بوسعه في السابق أن يصوّت لنصف المرشحين تقريباً. كما سمح للمرة الأولى للناخبين المؤهلين خارج البلد بأن يدلوا بأصواتهم[14]. ومن بين 40 عضواً في المجلس، انتخبت امرأة وعيّنت 8 أخريات، فازدادت نسبة تمثيل المرأة من 20 في المائة في عام 2011 إلى 22.5 في المائة في عام 2015.

وفي تونس، اعتمد في كانون الثاني/يناير 2014 قانون انتخابي جديد يفرض على القوائم الانتخابية احترام المساواة بين الجنسين من خلال تناوب النساء والرجال في القائمة. ففاز في انتخابات ذلك العام 68 امرأة بعد أن كان عددهن 57 في عام 2011، فارتفعت حصة النساء المنتخبات إلى 31.34 في المائة. وتميّزت الانتخابات البلدية في أيار/مايو 2018 من حيث المشاركة السياسية للمرأة: فنصف المرشحين تقريباً من النساء، وتقل أعمار معظمهن عن 35 سنة، وذلك بفضل نظام حصص الشباب[15]. وصارت سعاد عبد الرحيم أول امرأة في التاريخ تتولى منصب عمدة العاصمة التونسية[16].

وفي العراق، يضمن نظام التصويت 25 في المائة من المقاعد للنساء. وبالمثل، عدّل القانون الانتخابي لعام 2008 في السودان ليزيد من نسبة المقاعد المخصصة للنساء في المجلس الوطني من 25 إلى 30 في المائة. وفي موريتانيا يخصص قانون الانتخابات 20 مقعداً من مجموع 157 مقعداً في الجمعية الوطنية للنساء. وكان الجزائر هو البلد الوحيد في المنطقة العربية الذي جدد عضوية البرلمان في عام 2017؛ وهو بلد رائد في المنطقة، إذ عدّل نظامه السياسي من خلال إصلاحات انتخابية شملت إدخال حصة تشريعية للجنسين في عام 2012[17]. فازدادت نسبة النساء بين عامي 2002 و2012 زيادةً كبيرة من 6.2 في المائة إلى 32 في المائة تقريباً. ولكن في انتخابات عام 2017، تكبدت النساء خسارة بانخفاض نسبة مقاعدهن إلى 25.76 في المائة.

الجدول 2-1 المرأة في البرلمانات الوطنية لعامي 2017 و2018

البلد	في 1 أيار/مايو 2017				في 1 أيار/مايو 2018			
	مجلس النواب أو المجلس الواحد				مجلس النواب أو المجلس الواحد			
	الانتخابات	المقاعد[أ]	النساء	نسبة النساء	الانتخابات	المقاعد[أ]	النساء	نسبة النساء
الأردن[ب]	20.09.2016	130	20	15.40	20.09.2016	130	20	15.40
الإمارات العربية المتحدة	24.09.2011	40	8	20.00	03.10.2015	40	9	22.50
البحرين	22.11.2014	40	3	7.50	22.11.2014	40	3	7.50
تونس[ب]	26.10.2014	217	68	31.30	26.10.2014	217	68	31.30
الجزائر[ب]	10.05.2012	462	146	31.60	04.05.2017	462	119	25.80
جزر القمر	25.01.2015	33	2	6.10	25.01.2015	33	2	6.10
الجمهورية العربية السورية	13.04.2016	250	33	13.20	13.04.2016	250	33	13.20
جيبوتي[ب]	22.02.2013	65	7	10.80	23.02.2018	65	17	26.20
السودان[ب]	13.04.2015	426	130	30.50	13.04.2015	426	130	30.50
العراق[ب]	30.04.2014	328	83	25.30	30.04.2014	328	83	25.30
عُمان	25.10.2015	85	1	1.20	25.10.2015	85	1	1.20
دولة فلسطين[ج]	-	-	-	-	-	-	-	-
قطر	01.07.2013	35	0	0.00	01.07.2013	41	4	9.80
الكويت	26.11.2016	65	2	3.10	26.11.2016	65	2	3.10
لبنان	07.06.2009	128	4	3.10	07.06.2009	128	4	3.10
ليبيا	25.06.2014	188	30	16.00	25.06.2014	188	30	16.00
مصر	17.10.2015	596	89	14.90	17.10.2015	596	89	14.90
المغرب[ب]	07.10.2016	395	81	20.50	07.10.2016	395	81	20.50
المملكة العربية السعودية	02.12.2016	151	30	19.90	02.12.2016	151	30	19.90
موريتانيا	23.11.2013	147	37	25.20	23.11.2013	147	37	25.20
اليمن	27.04.2003	275	0	0.00	27.04.2003	275	0	0.00

المصدر: IPU, "Women in national parliaments". Available at http://www.ipu.org/wmn-e/world.htm (استرجعت في 15 حزيران/يونيو 2018).

[أ] تشير هذه الأرقام إلى عدد المقاعد الحالية في البرلمان.

[ب] يعتمد نظام حصص لتخصيص عدد محدد من المقاعد في البرلمان للمرأة.

[ج] البيانات غير متوفرة أو لم يبلغ عنها بشكل منفصل.

الشكل 2-26 النازحون داخلياً واللاجئون في المنطقة العربية، وفقاً لأحدث البيانات

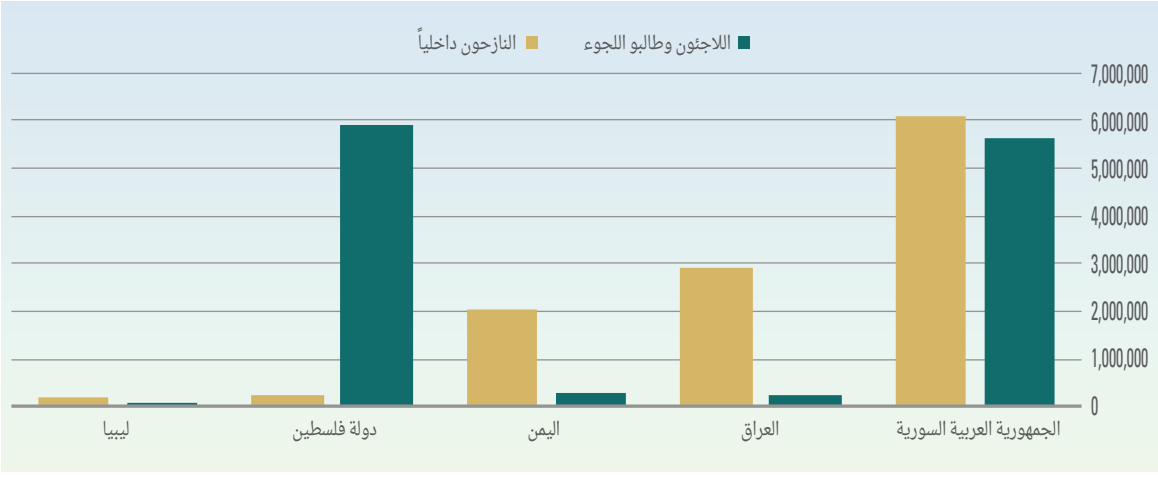

المصادر: الجمهورية العربية السورية: للاجئين UNHCR, Operational portal, "Syria regional refugee response", available at https://data2.unhcr.org/en/situations/syria/location/113 (accessed on 1 September 2018)؛ للنازحين داخلياً: Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, *2018 Humanitarian Needs Overview: Syrian Arab Republic* (November 2017), available at https://hno-syria.figures-org/#key.

دولة فلسطين: للاجئين Palestinian Central Bureau of Statistics, "On the occasion of the International Day of Refugees (20/06/2017)", available at http://www.pcbs.gov.ps/post.aspx?lang=en&ItemID=1957؛ للنازحين داخلياً: Internal Displacement Monitoring Centre (IDMC) and Norwegian Refugee Council (NRC), *Global Report on Internal Displacement 2018* (Geneva, 2018).

العراق: للاجئين والنازحين داخلياً: UNHCR, Flash update: Iraq 31 May 2018, available at https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/UNHCR%20Iraq%20Flash%20Update%20-%2031MAY18.pdf.

اليمن: للاجئين والنازحين داخلياً: UNHCR, Yemen update 13-26 October 2018, available at https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/External%20Update%20Yemen%202018-10-26%20FINAL.PDF.

ليبيا: UNHCR, Flash update: Libya 14-21 September, available at https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/UNHCR%20Libya%20Flash%20Update%2019%20September%202018%20FINAL.PDF.

ملاحظات: مجموع النازحين داخلياً هو في كل بلد حتى نهاية عام 2017؛ عدد اللاجئين وطالبي اللجوء هو مجموع اللاجئين الذين يغادرون كل بلد حتى نهاية عام 2017.

عند بحث المشاركة السياسية للمرأة، من المهم التطرق إلى مشاركة المرأة في مجالات سياسية غير البرلمان، رغم صعوبة الحصول على بيانات ومعلومات في المنطقة. ووفقاً لأحد تقارير الإسكوا، ازدادت مشاركة المرأة في المجالات السياسية الأخرى في المنطقة على مدى السنوات الماضية، بفضل الإجراءات التي تتخذها الحكومات والحركات والدعوات التي يطلقها المجتمع المدني والمنظمات الدولية. مع ذلك، لا يزال تمثيل المرأة في حكومات المنطقة ناقصاً، ففي العديد منها هناك غياب كامل للمرأة، أو أنها تشمل وزيرة أو وزيرتين فقط. وفيما يتعلق بدور المرأة في القضاء، لا يزال تمثيل المرأة ناقصاً في النُظُم القضائية في المنطقة العربية[18]، وفقاً لموجز سياسات عن النساء في القضاء صدر عن الإسكوا في أيلول/سبتمبر 2018. وتوصي الإسكوا باتخاذ عدد من الإجراءات على مستوى السياسات العامة يستلزم تعاون الدول العربية والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني لتذليل العقبات المستحكمة التي تحول دون التمثيل السياسي للمرأة، بما في ذلك المعتقدات والأعراف الاجتماعية-الثقافية والمجتمع الأبوي التي تتحيز على أساس الجنس في التوقعات لدور المرأة[19].

4- اللاجئون والنازحون داخلياً

يشكّل النزاع والنزوح عقبة رئيسية أمام التنمية. فاللاجئون والنازحون داخلياً يجبرون على الفرار من ديارهم، فيفر اللاجئون عبر الحدود الدولية ويهجَّر النازحون قسراً داخل بلدانهم[20]. وأعداد هؤلاء وأولئك ضخمة وتتزايد في العالم، كما في المنطقة العربية على وجه التحديد، وقد اقتُلعت غالبيتهم العظمى بسبب النزاع والعنف. وبحلول نهاية عام 2017، بلغ عدد اللاجئين في العالم 25 مليون لاجئ والنازحين داخلياً

43 مليون نازح، وذلك رقم قياسي جديد وفقاً لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وقد بلغت نسبة حالات النزوح الداخلي الجديدة في المنطقة العربية 38 في المائة من حالات النزوح في العالم.

وتترتب على النزوح القسري آثار نفسية واقتصادية واجتماعية وبيئية هائلة في البلدان المتضررة والمضيفة، كما على النازحين أنفسهم. وقد تواصلت حالات النزوح الواسعة النطاق الداخلية والخارجية في عام 2017 بسبب استمرار النزاعات المسلحة في المنطقة العربية، وتركزت 4.5 مليون حالة نزوح داخلي في الجمهورية العربية السورية والعراق واليمن. وساءت الأوضاع في البلدان الثلاثة في عام 2017، ما دفع بمنسق الإغاثة في حالات الطوارئ في الأمم المتحدة إلى إعلان حالة طوارئ من «المستوى الثالث» في كل منها، أي إعلان أن البلد المعني غير قادر على الاستجابة للأزمة ولا بد من التعبئة على أعلى المستويات على نطاق منظومة العون الإنساني ككل.

ونصف النازحين تقريباً في المنطقة من الإناث. وتعاني النساء والفتيات النازحات من فقدان مكاسب المساواة بين الجنسين[21] ويواجهن صعوبات خاصة. فهنّ عرضة لأشكال متعددة من الاستغلال والعنف الجنسي والعنف على أساس الجنس والاتجار بالبشر وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان الأساسية، مثل الحق في الحصول على الخدمات الصحية والمأوى والجنسية. كما أدى سوء معاملة الشابات والفتيات النازحات إلى تزايد حالات زواج الأطفال القسري، الذي يزيد بدوره من المخاطر الصحية ومن معدلات العنف المنزلي ويؤثر على مستوى التحصيل العلمي، كما يضرّ بالصحة العقلية والنفسية للفتيات المتأثرات. وينبغي للبلدان المضيفة أن تدرك المخاطر والاحتياجات الخاصة بالنساء، وتصمّم في الاستجابة للأزمات شبكات أمان ومرافق مناسبة، بالتعاون مع الوكالات الإنسانية المحلية والدولية.

وتظل الأزمة في الجمهورية العربية السورية هي الأكبر في العالم بوجود 6.1 مليون سوري نازح داخلياً[22] وبلجوء 5.6 مليون لاجئ إلى الأردن وتركيا والعراق ولبنان ومصر[23]. وغالبية اللاجئين السوريين، أي 56 في المائة، من الرجال ونحو 44 في المائة نساء. وتشكل النساء 51 في المائة من النازحين داخلياً والرجال 49 في المائة. وقد غطت دراسة صدرت في عام 2017 المشاكل الجسدية والعقلية التي يواجهها اللاجئون والنازحون داخلياً بسبب الحرب السورية، فضلاً عن مشاكل كالتمييز والتوقف عن ارتياد المدرسة وفقدان الأعمال التجارية[24]. وفي المتوسط، يعاني 25 في المائة من اللاجئين والنازحين داخلياً من اضطرابات ما بعد الصدمة. والمذهل أنّ مستوى الاكتئاب أعلى بين اللاجئين منه بين النازحين داخلياً.

ومن المنظور الاقتصادي، كان للأزمة السورية وما ترتب عليها من تدفق اللاجئين آثار سلبية وإيجابية على حد سواء على اقتصادات البلدان المضيفة. ففي الأردن، يعمل السوريون عادة في وظائف غير نظامية منخفضة الأجر غير جذابة للمواطنين، فيبقى الأثر على سوق العمل محدوداً، أما في لبنان فالمجتمعات المحلية المضيفة تتنافس مع السوريين على فرص العمل نفسها، وقد تسبّب عدد العمال السوريين في زيادة التنافس على الوظائف وأدى إلى انخفاض الأجور. ووفقاً لما جاء في تقرير لجنة الإنقاذ الدولية في عام 2016، يكسب 80 في المائة من السوريين في لبنان أقل من الحد الأدنى للأجور بنسبة 40 في المائة. وفي البلدان المضيفة التي تقيّد إمكانية الحصول على عمل في القطاع النظامي، مثل لبنان، لا يمكن للاجئين السوريين العمل سوى في الأسواق غير النظامية في الزراعة والبناء مثلاً. وهم بموجب قانون العمل محرومون من الحماية ومن إبرام عقود عمل ومن الضمان الاجتماعي. وقد تأثرت سوق العمل سلباً أيضاً بتزايد عمل الأطفال في لبنان وغيره من البلدان المضيفة، ويتعرّض الأطفال اللاجئون السوريون للاستغلال في العمل ولسوء المعاملة.

والضرر الأكبر الذي يلحق بالاقتصاد هو على مستوى الاقتصاد الكلي، فقد تضررت التجارة على نطاق المنطقة من إغلاق الطرق التجارية الرئيسية عبر الجمهورية العربية السورية بسبب الحرب. وأدّى

ذلك إلى اعتماد طرق بديلة مكلفة وزيادة في أسعار الصادرات. فمثلاً، انخفضت الصادرات من الأردن وتركيا إلى الجمهورية العربية السورية وتراجع قطاع السياحة في البلدين كليهما. وبصورة عامة، تلاشت ثقة المستهلكين والمستثمرين بسبب انعدام الأمن وعدم اليقين على الصعيد الإقليمي.

من جهة أخرى، يؤكد تقرير لجنة الإنقاذ الدولية أنّ الأبحاث الجارية تشير إلى أثر إيجابي على استحداث فرص عمل بفضل تزايد الطلب على اليد العاملة وتبين أنّ تدفق اللاجئين ساعد بالفعل على ضخ اليد العاملة وزيادة القوة الشرائية[25]. واستفاد المجتمع المحلي في تركيا من الطلب على الوظائف النظامية العالية الجودة التي أنشأتها وكالات المساعدة الإنسانية وشغلها عمال مواطنون. كما استفادت اقتصادات البلدان المضيفة من زيادة الاستثمار من قطاع الأعمال السوري الذي نقل الأصول إلى البلدان المجاورة. ففي الأردن مثلاً، عزز الاستثمار المباشر من مستثمرين سوريين النشاط الصناعي. وفي تركيا أيضاً، ربع الأعمال التجارية المسجّلة حديثاً في عام 2014 يملكها أو يستثمر فيها سوريون. واللاجئون هم أيضاً مستهلكون يزيدون الطلب على المنتجات المحلية مثل الأغذية والخدمات والإيجارات. كما أنّ تدفقات المعونة الإنسانية هي أيضاً مصدر غير مباشر يساهم في اقتصادات البلدان المضيفة.

أما أزمة اللاجئين الفلسطينيين فهي لا شكّ أزمة اللجوء الأوسع نطاقاً والأطول مدة، إذ امتدت إلى ما يزيد عن 70 عاماً حتى الآن. فمنذ عام 1948، فقد ملايين الفلسطينيين منازلهم[26] وصاروا يعيشون لاجئين. فهناك في غزة نحو 1.3 مليون من الفلسطينيين النازحين داخلياً، وما يزيد عن 800,000 فلسطيني في الضفة الغربية مسجلون في الأونروا[27]. ويقيم آخرون في بلدان مجاورة، معظمهم في لبنان والأردن والجمهورية العربية السورية[28]. ووفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كان في عام 2016 نحو 5.9 مليون لاجئ فلسطيني مسجّلين في الأونروا[29]. ويستضيف الأردن العدد الأكبر من اللاجئين الفلسطينيين المسجلين ويبلغ عددهم مليوني لاجئ يتمتعون بكامل حقوق المواطنة. ويضمّ لبنان نحو 450,000 لاجئ فلسطيني مسجلين وهم يفتقرون إلى العديد من الحقوق الأساسية في البلد المضيف، مثل الحق في العمل. وفي الجمهورية العربية السورية، هناك نحو 526,000 لاجئ فلسطيني مسجلون ويتمتعون بحقوق المواطنة. ووفقاً لبيانات عام 2011[30]، التوزيع متكافئ تقريباً بين الجنسين في صفوف اللاجئين الفلسطينيين: 51 في المائة من الذكور و49 في المائة من الإناث[31]. وفي آب/أغسطس 2018، أعلنت حكومة الولايات المتحدة إنهاء مساهمتها للأونروا، التي كانت تشكّل نحو ثلث موازنتها التي بلغت 1.1 مليار دولار في عام 2017[32]. وستؤثر هذه الخسارة على استمرار تقديم الخدمات الحيوية في العديد من مواقع عمل الوكالة في الشرق الأوسط، وتحديداً على الوضع الإنساني والاقتصادي للاجئين الفلسطينيين الذين يستفيدون من دعم الوكالة المقدّم على شكل أغذية أو خدمات صحية وتعليمية في غزة والضفة الغربية، وكذلك في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية[33].

ولدى العراق ثاني أكبر عدد من اللاجئين بعد الجمهورية العربية السورية في المنطقة العربية. ووفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، من مجموع 6 ملايين شخص تقريباً نزحوا منذ قيام تنظيم الدولة الإسلامية[34] في عام 2014، بقي أكثر من مليوني شخص بقليل في حالة نزوح حتى منتصف عام 2018[35]. وتبذل حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان جهوداً حثيثة لتشجيع عودة النازحين وتيسيرها، ولكن لا يزال العديد من الأسر المعرضة للمخاطر بحاجة إلى المساعدة حتى بعد عودتها إلى ديارها. وأشار تقرير للبنك الدولي صدر في عام 2015[36]، إلى أنّ تدفق اللاجئين السوريين والنازحين الداخليين العراقيين وضع ضغوطاً كبيرة على الحكومة في البلدين، وعلى برامج الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية، وأن الفقر قد زاد وساءت مستويات المعيشة. ويؤكد التقرير أن كلفة المساعدة الغذائية للاجئين والنازحين داخلياً طغت على الإنفاق الحكومي، كما ازدادت بسبب أزمة النزوح الضغوط على البنى التحتية، من مثل إمدادات المياه وإدارة النفايات الصلبة والكهرباء والنقل. وكان معظم

الإطار 2-4 الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أداةً لتحقيق العدالة الاجتماعية

ما هو الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

تعميم المثل العليا لحقوق الإنسان والمشاركة والحق في نمو مستدام عادل أمر حيوي في عالم ينبغي أن تكون فيه العدالة الاجتماعية عاملاً مركزياً من عوامل التنمية. والاقتصاد الذي يضمن هذه المبادئ في سياق التنمية ويراعي رفاه الفئات المحرومة يسمى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. ونتيجة فشل النماذج الإنمائية التقليدية القائمة على دعم النمو في الحيلولة دون الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، أصبح مفهوم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يحظى بتأييد متزايد باعتباره بديلاً إبداعياً.

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو في جوهره اقتصاد أساسه ومحوره الإنسان. فالهدف الرئيسي للأنشطة الاقتصادية هو تلبية احتياجات الشعب وتوجيه التقدم في التنمية نحو أهداف اجتماعية، بدلاً من تحقيق أقصى قدر من الأرباح[أ]. ومن المؤسسات التي تندرج تحت مظلة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني التعاونيات ومنظمات التجارة العادلة والمؤسسات الاجتماعية ومؤسسات التعاضد[ب]، التي تشمل أنشطتها في العموم تقديم أنواع مختلفة من الخدمات الاجتماعية والاقتصادية بتيسير الحصول على الموارد المالية والتكنولوجية والمعلومات. ويجابه هذا الاقتصاد القضايا الاجتماعية والاقتصادية المتجذرة، كالفقر والعمل غير المستقر واللامساواة في توزيع الدخل وتغاير القوة في العمل والمنتجات[ج].

التعاونيات في المنطقة العربية

هناك في المنطقة العربية نحو 30,000 تعاونية رسمية، معظمها (59 في المائة) ذو طابع زراعي[د]. ولا يحصل معظم التعاونيات الزراعية في العراق على دعم حكومي في شكل مدخلات زراعية. وفي بعض الحالات، تساعد حكومة الولايات المتحدة، من خلال الصناديق ووكالات المعونة المختلفة فيها، التعاونيات العراقية مالياً أو من خلال تبادل الخبرات والمعرفة الفنية. وفي بلدان أخرى، كلبنان مثلاً، يتأثّر دعم الدولة للتعاونيات كثيراً بالسياسة، ما ينتقص من سمعة التعاونية كحجر زاوية الاقتصاد الاجتماعي. ومن الاتجاهات المثيرة للاهتمام قيام تعاونيات نسائية في المناطق الريفية في لبنان. وتواجه هذه التعاونيات تحيزاً على أساس الجنس، لكنها رغم ذلك تشارك باستمرار في حملات الدفاع عن حقوق المرأة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[هـ].

مشاريع الريادة الاجتماعية في المنطقة العربية

كما ذكر سابقاً، يشمل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أنواع مختلفة من المؤسسات، من بينها مشاريع الريادة الاجتماعية. ويمكن تعريف هذه المشاريع على أنها مشاريع تجارية تتمحور رسالتها حول تحقيق أهداف اجتماعية. ويركّز العاملون في مشاريع الريادة الاجتماعية على إيجاد حلول خلاقة مبتكرة بغية إحداث تغيير اجتماعي في المجتمع الذي يخدمونه. تعمل منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عملياً على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإحداث أثر بدلاً من توخي الربح من منتجات وخدمات. وهي تشارك مشاركة فعالة في أنشطة الابتكار والتكيّف والتعلم[و]. وعلى وجه الخصوص، يمكن أن يركّز رواد المشاريع الاجتماعية على قضايا التهميش في المجتمع والوصول المنصف إلى الموارد والافتقار إلى الوسائل الاقتصادية/المالية لتحقيق النمو.

ويعمل رواد المشاريع الاجتماعية في سياقات متنوعة مع مجموعات متنوعة من الناس من جميع القطاعات. ويستلزم هذا التنوع مرونةً وقدرةً على تكييف النُهج والحلول، ما يجعل الابتكار عنصراً أساسياً في نجاح مشاريع الريادة الاجتماعية. ويقصد بالابتكار تطبيق طرق جديدة لتحقيق نتيجة ما و/أو أداء عمل ما، وهو يرتبط بالركائز الثلاث للتنمية المستدامة. وقد يكون الابتكار عملاً جديداً كلياً أو تغييراً في نظام قائم أو عملاً موجوداً بالفعل في أماكن أخرى يطبّق في المكان المعني للمرة الأولى[ز]. وفي سياق مشاريع الريادة الاجتماعية، يكون الابتكار ناجحاً إذا ما ساهم في رفاه البلد أو المجتمع وحقّق مزيداً من التنمية. ولذا، فإنّ مشاركة المجتمع المحلي أساسية

←

لأنها تضمن تطوير ابتكارات تلبيّ احتياجات الناس، فتكون لهم مصلحة في إنجاحها. ولذا يمكن أن تعتمد الريادة الاجتماعية مجموعة متنوعة من نهج الابتكار المنطلقة من القاعدة تشمل السلطات والمجتمع المدني والمجتمع المحلي، فتسهم في الحد من اللامساواة وزيادة الرفاه[ج]. وتولّد قضايا من مثل ارتفاع معدلات بطالة الشباب والانفجار السكاني والتحديات البيئية في المنطقة العربية حاجة ماسة إلى قيام مشاريع ريادة اجتماعية تتيح فرص عمل جديدة للشباب المحرومين. وفي عام 2010، بلغ عدد رواد المشاريع الاجتماعية في المنطقة العربية المعترف بهم دولياً 73 في الأردن ودولة فلسطين ولبنان ومصر والمغرب[ط]. وركز معظم هذه المشاريع على مسائل كالتعليم وتطوير المهارات والصحة والتنمية المجتمعية وإدرار الدخل والمشاركة المدنية والتنمية الاجتماعية-الاقتصادية[ي]. وفي الأردن، مثلاً، أنشئت في عام 1999 مؤسسة «إنجاز» كشراكة بين القطاع العام والمجتمع المدني، شارك فيها متطوعون من القطاع الخاص ووزارة التعليم لتزويد الأطفال بالمهارات الحياتية مثل العمل الجماعي والتفكير الموجَّه نحو ريادة الأعمال والتدريب للتأهل للعمل[ك].

ويمكن لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أن تساعد في إعداد الأجيال الشابة لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية. ومن خلال الابتكار في التدريب وتنمية المهارات، يتزوّد الشباب في المنطقة العربية بمهارات مناسبة يتعذر الحصول عليها في بيئة تعليم تقليدية.

المصادر: [ا] Steyn, 2012.
[ب] Kawano, 2013.
[ج] United Nations Inter-Agency Task Force on Social and Solidarity Economy, 2014.
[د] Polat, 2010.
[هـ] المرجع نفسه.
[و] Dees, 2001.
[ز] E/ESCWA/TDD/2017/Technical Paper.6.
[ح] E/ESCWA/TDD/2017/Technical Paper.5.
[ط] Abdou and others, 2010.
[ي] المرجع نفسه.
[ك] المرجع نفسه.

النازحين داخلياً مباشرة قد غادروا قبل وصول تنظيم الدولة الإسلامية إلى المدن الكبرى، فمثلاً ترك 500,000 عراقي الموصل قبل أسبوع من استيلاء تنظيم الدولة الإسلامية على المدينة. وفي كانون الأول/ديسمبر 2017، بعد إعلان تحرير المدينة، بلغ عدد العائدين إليها 1.8 مليون عراقي[37]، وهو عدد تجاوز عدد من نزحوا. وفي كانون الثاني/يناير 2018، بلغت نسبة الرجال من العراقيين النازحين داخلياً 52 في المائة والنساء 48 في المائة[38].

وقد استمرت الحالة الإنسانية في اليمن في التدهور في عام 2017، لا سيما بعد تصاعد الضربات الجوية والاشتباكات المسلحة. وتفاقمت الأزمة مع تفشي وباء الكوليرا وتأرجح البلد على شفير المجاعة، ما زاد من انعدام الأمن وأدى إلى مزيد من النزوح الداخلي. وكان معظم النزوح في اليمن داخلياً فأصبح هناك حالياً نحو مليونين من النازحين داخلياً[39]. ورغم تداعي الأوضاع في البلد، استضاف اليمن 280,000 لاجئ وطالب لجوء، أغلبيتهم من القرن الأفريقي، بمن فيهم 100,000 شخص وصلوا في عام 2017[40]. ووفقاً لما جاء في تقرير لمعهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، أعاق القتال وانعدام الأمن حركة السلع الأساسية[41]، ما أثّر على توفّر الإمدادات الغذائية وأفضى إلى نشوء حالة طوارئ في بلد يعتمد على الواردات الغذائية.

وقد توقف الإنتاج الوطني للنفط في اليمن في آذار/مارس 2015. وسبق الأزمة الحالية نقصٌ في إمدادات الوقود وارتفاع حاد في الأسعار، أديا إلى إعاقة الإنتاج الزراعي وزيادة كلفة نقل الأغذية وضخ المياه. وبدورها ازدادت أسعار المواد الغذائية ازدياداً حاداً ففاقت في أوقات معيّنة أسعار ما قبل الأزمة بـ 25 إلى 50 في المائة. وسوء التغذية مصدر قلق، لا سيما في أوساط النازحين داخلياً، المعرضين

بطبيعة الحال أكثر من غيرهم لانعدام الأمن الغذائي. وكانت الأسر المعيشية التي تعيلها امرأة أكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي من الأسر التي يعيلها رجل. وهذا أمر مثير للقلق بشكل خاص في اليمن حيث يشكّل النساء والأطفال 76 في المائة تقريباً من مجموع النازحين داخلياً[42].

وكان للتحديات الأمنية والسياسية المستمرة في ليبيا أثر على عدد النازحين داخلياً، الذي قدّرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنه ارتفع في عام 2018 إلى 192,513. وبلغ عدد اللاجئين وطالبي اللجوء في ليبيا المسجلين لدى المفوضية 55,000 في أيلول/سبتمبر 2018[43]. وازدادت ظروف العيش صعوبة في ليبيا كما أصبح الحصول على الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم أشق. وأفضت الحالة الأمنية إلى حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان وانتشار الاتجار بالبشر على نطاق واسع. ووفقاً لصندوق النقد الدولي، كان للحروب الأهلية المتعاقبة وما سببته من نزوح أثر اقتصادي كبير[44]، فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 24 في المائة في عام 2014 وبلغ التضخم في عام 2011 أعلى مستوياته، متجاوزاً 15 في المائة. وانخفض إنتاج النفط بسبب الأضرار التي لحقت بخطوط الأنابيب وغيرها من البنى التحتية النفطية.

ونجم عن ذلك عجز في الحساب الجاري الخارجي بلغ 44 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015. وتدهورت أرصدة المالية العامة كثيراً بعد اندلاع أعمال العنف، مقارنة بما كانت عليه قبل أزمة عام 2011. وللمساعدة على الحفاظ على الاستقرار، تولّى مصرف ليبيا المركزي دور وكيل المالية العامة المسؤول عن إدارة الشؤون المالية للحكومة خلال الأزمة وتفاوض مع شركات النفط على عقود تصدير النفط والسلع الأساسية الأخرى.

5- سوق العمل

لا تزال ديناميات سوق العمل في المنطقة العربية عسيرة. وتسجّل المنطقة أسوأ معدلات المشاركة في القوة العاملة والبطالة في العالم. ففي عام 2017، بلغ معدل مشاركة الإناث في القوة العاملة 21 في المائة[45]، مقارنة بمتوسط عالمي بلغ 48.6 في المائة[46]. أما معدل مشاركة الذكور في القوة العاملة في المنطقة فبلغ 74 في المائة (الشكل 2-28)[47]. وتشكل البطالة، ولا سيما في صفوف الشباب، عائقاً إضافياً أمام تحقيق النمو الشامل في المنطقة العربية. وسجلت المنطقة، وفقاً لمنظمة العمل الدولية، أعلى معدل لبطالة الشباب، بلغ 27.3 في المائة في عام 2017 مقابل متوسط

الشكل 2-27 معدلات البطالة بين الإناث والذكور، المتوسطات الإقليمية لعام 2017

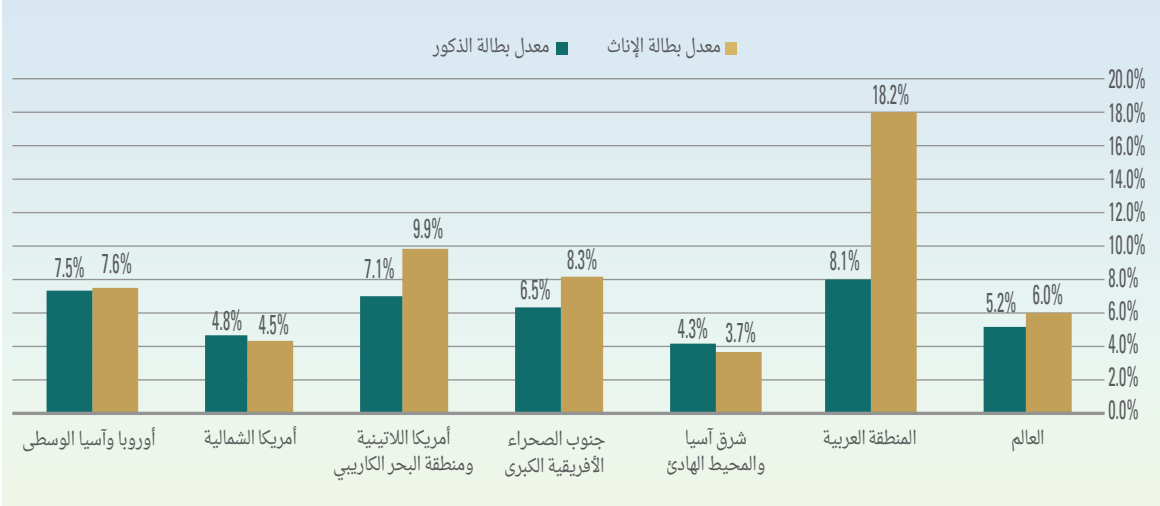

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.MA.ZS; https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.FE.ZS?view=chart (استرجعت في 15 أيار/مايو 2018).

الشكل 2-28 معدلات مشاركة الإناث والذكور في القوة العاملة، المتوسطات الإقليمية لعام 2017

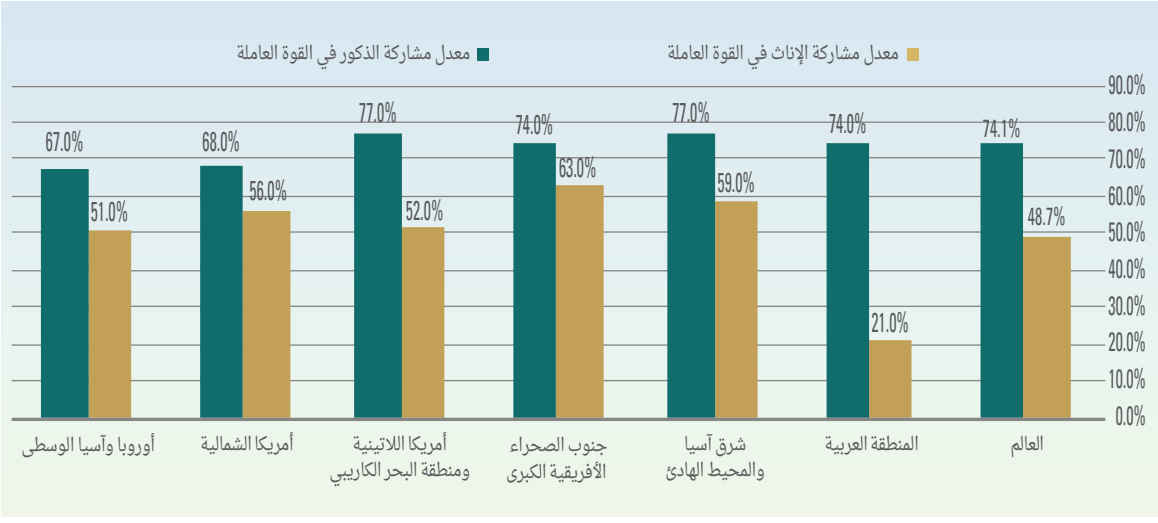

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.TLF.CACT.MA.ZSP; https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.TLF.CACT.FE.ZS (استرجعت في 15 أيار/مايو 2018).

عالمي بلغ 13.6 في المائة[48]. وبلغت بطالة الإناث 18.2 في المائة في مقابل 8.1 في المائة للذكور (الشكل 2-27). ونظراً للتحديات التي تؤثر على أداء النمو في المنطقة، من مثل ضبط أوضاع المالية العامة وانخفاض إنتاج النفط والنزاعات الإقليمية، يتفاقم إلحاح إيجاد حلول للبطالة والمشاكل الاجتماعية-الاقتصادية العامة.

في العديد من بلدان المنطقة، تعمل نسبة كبيرة من القوة العاملة في الاقتصاد غير النظامي. وتتركز نسبة كبيرة من العاملين في القطاع الخاص في الزراعة وفي أسفل سلم قطاع الخدمات في بلدان لا زالت في حالة نزاع أو تتعافى من حالة كهذه. ويتّسم الاقتصاد غير النظامي بتدني الأجور والمداخيل وعدم استقرارها وبتردي ظروف العمل والافتقار إلى إمكانية الحصول على الحماية الاجتماعية.

وبالرغم من ارتفاع معدلات تعليم الإناث في المنطقة العربية، الذي يفضي عادة إلى مستويات تشغيل أعلى، تواجه النساء العربيات تحديات ماثلة تعوق قدرتهن على التنافس مع نظرائهن من الرجال على أساس الكفاءة والمهارات. ومن العوامل التي لا تزال تعوق مشاركة المرأة في العمل المأجور القدرة المحدودة على التنقل في بعض المناطق والأعراف الاجتماعية والثقافية السائدة[49]. وتحدَّد للمرأة في المنطقة أدوار معيّنة فهي مقدمة رعاية وابنة وزوجة وأم، حتى لو كانت تعمل خارج البيت، أما الرجل فهو معيل الأسرة وحاميها. وهذه الهوية المحددة على أساس الجنس تحد من إمكانات المرأة وقدرتها على المشاركة الكاملة في المجتمع وفي الحياة الاقتصادية. ويفرض هذا الواقع أيضاً قيوداً على جهوزية المرأة للعمل، ويدفعها إلى العمل في القطاع غير النظامي حيث ساعات العمل أكثر مرونة. ويبدو أن العمل غير المدفوع الأجر هو المهنة الرئيسية للمرأة في المنطقة العربية، حيث تنسحب المرأة من سوق العمل لتعمل ربة بيت ترعى الأطفال والأسرة المعيشية.

أدى هبوط أسعار النفط في بلدان مجلس التعاون الخليجي في عام 2014 إلى تباطؤ النمو وتشديد السياسة النقدية. ومنذ ذلك الحين، عزز معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي سياسات استبدال القوة العاملة الأجنبية بقوة عاملة وطنية في محاولة للتعويض عن العجز الناتج[50]. ومن شأن هذه الجهود أن تؤدي إلى نتائج إيجابية على البطالة بين المواطنين وتثني الباحثين عن عمل من المهاجرين في المنطقة عن المجيء إلى هذه البلدان، ولا سيما من بلدان

المشرق والمغرب. ففي المملكة العربية السعودية على سبيل المثال، يهدف توسيع نطاق سياسة السعودة في القطاع الخاص إلى زيادة معدلات اليد العاملة السعودية، لا سيما من النساء. وفي الربع الأخير من عام 2017، بلغت نسبة غير المواطنين العاملين في المملكة العربية السعودية 78 في المائة بالمقارنة مع 22 في المائة من المواطنين[51]. وتراعي خطة السعودة عوامل عدة مثل متوسطات المرتبات ونسبة الموظفات ووقت العمل، وغيرها. كما فرضت هذه السياسة ضرائب إضافية على الشركات التي توظّف عمّالاً أجانب وعلى أسر العمال الأجانب.

ويتبين من دراسة أكثر تفصيلاً لوضع سوق العمل في الدول العربية أن البيانات عن المشاركة في القوة العاملة والبطالة قد حدّثت في مسح الفترة 2017-2018 في ثمانية بلدان عربية، هي الأردن وتونس والجزائر ودولة فلسطين وقطر والمغرب والمملكة العربية السعودية ومصر. ولسوء الحظ، لا يتوفر ما يكفي من البيانات الوطنية للبلدان الأخرى في المنطقة، كما أن البنية التحتية لإعداد التقارير عن رصد وتقييم سوق العمل ليست مصنفة حسب نوع الجنس.

وقد شهد الأردن زيادة طفيفة في معدل مشاركة الرجال والنساء من عام 2016 إلى عام 2017. لكن هذه الزيادة قابلها ارتفاع في معدلات البطالة للجنسين كليهما، وخاصة للنساء، اللواتي كان معدل البطالة بينهن أعلى (27.5 في المائة للنساء بالمقارنة مع 16.1 في المائة للرجال) (الشكل 2-29)[52]. ومع أن 56 في المائة من النساء الأردنيات خريجات جامعات، لم يشهد البلد منذ خمس سنوات تقدماً يذكر على صعيد مشاركة المرأة في القوة العاملة، رغم الجهود التي تبذلها الحكومة الأردنية لتعزيز مشاركة المرأة وجعل القوة العاملة أكثر مرونة ومراعاة لاعتبارات الجنسين[53]. ومن أبرز التحديات التي لم تُذلل بعد والتي تعيق انضمام المرأة إلى القوة العاملة الفجوة في الأجور بين الجنسين في جميع المهن، والتي بلغت 40 في المائة في قطاع الصناعة و27.9 في المائة في قطاع الصحة والعمل الاجتماعي و24.5 في المائة في قطاع التعليم[54]. ومن العوامل المؤثرة الأخرى المشاركة الكبيرة للمرأة في الأردن في الاقتصاد غير النظامي، وعدم الاستقرار السياسي في المنطقة الذي يؤدي إلى ازدياد عدد اللاجئين إلى الأردن والتغاير في سوق العمل بين الوظائف المتاحة ومهارات الباحثين عن عمل. ومن العوامل الرئيسية التي تساهم في الانخفاض الشديد لمشاركة الإناث في قوة العمل تحملها عبء رعاية المنزل والأسرة والأعراف الاجتماعية والثقافية والتوقعات المتعلقة بمشاركة النساء والرجال في الحياة الاقتصادية وضعف نظم النقل. وفي الأردن، كما في بلدان مجلس التعاون الخليجي، تعتبر المرأة المقدمة الوحيدة للرعاية الأسرية والأعمال المنزلية، في حين يعتبر الرجل مسؤولاً عن العمل وتوفير احتياجات أسرته.

وفي المغرب، كان معدل المشاركة الاقتصادية مستقراً عند نحو 72 في المائة على مدى السنوات الخمس الأخيرة، وظل معدل البطالة عند حوالي 9 في المائة. وكان التقدّم ثابتاً بالنسبة للنساء أيضاً حتى عام 2017، عندما سجّل معدل البطالة ارتفاعاً ملحوظاً ليصل إلى حوالي 15 في المائة مقارنة بالسنوات السابقة. وترافق ذلك مع انخفاض طفيف في معدل مشاركة المرأة في العمل الذي بلغ 21 في المائة[55]. وترتفع معدلات البطالة بين الشباب من الرجال والنساء في المدن (35 في المائة للرجال و50 في المائة للنساء) أكثر مما في المناطق الريفية[56]. وتتسم فرص العمل في المناطق الريفية في المغرب، وهي أساساً في الزراعة، بتدني الرواتب وضعف الحماية الاجتماعية والافتقار إلى ظروف عمل لائقة بالمقارنة مع المدن.

وفي مصر، حيث يواصل معدل البطالة اتجاهه التصاعدي منذ عام 2010[57]، سُجّل تحسّن طفيف في معدل المشاركة في القوة العاملة في عام 2017 فزاد ليبلغ 72.6 في المائة للرجال و21.6 في المائة للنساء. وحيث يفتقر العمل إلى مرافق ميسورة الكلفة لرعاية الأطفال وترتيبات دوام مرنة وسياسات سوق عمل داعمة ترتفع تكلفة الفرصة البديلة للمرأة المتزوجة التي لديها أطفال[58].

ولعل الأكثر وضوحاً في ديناميات سوق العمل في المملكة العربية السعودية هو الفجوة الواسعة

والمتزايدة بين الرجال والنساء في معدلات البطالة والمشاركة في القوة العاملة. وقد بذلت مؤخراً جهود لتغيير الأدوار والأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية للمرأة من خلال تنفيذ قوانين وبرامج عمل جديدة تهدف إلى تشجيع مشاركتها في سوق العمل. ويسمح القانون الجديد للمرأة بالعمل جنباً إلى جنب مع الرجل ما دام مكان العمل مجهزاً بمرافق محددة: نظام أمن وأماكن مخصصة للصلاة وتناول الطعام ودورات مياه منفصلة. وتشير التطورات السياساتية في عام 2017، فيما يتعلق بحق المرأة في قيادة السيارة، إلى التزام المملكة بالسعي إلى تحقيق المزيد من المساواة بين الجنسين، غير أن المعوقات الاجتماعية والثقافة المحافظة لم تواكب استهداف الحكومة لنهج اشتمالي يفيد التقدم الاقتصادي الكلي. وبالرغم من الزيادة التي بلغت 130 في المائة في عدد السعوديات العاملات في القطاع الخاص بين عامي 2012 و2016[59]، لا يزال القطاع العام أكبر مشغّل للمرأة بسبب ما يقدمه من رواتب جيدة وشروط مرنة.

وبالرغم من فترة تعافٍ بعد الركود الاقتصادي في غزة بسبب الصدام مع إسرائيل عام 2014، ظل معدل البطالة في دولة فلسطين مرتفعاً يبلغ 29 في المائة – وهو الأعلى في المنطقة العربية في عام 2017 وأحد أعلى معدلات البطالة في العالم. وقد بلغت البطالة في عام 2017 أعلى معدل لها خلال 15 عاماً، فكانت نسبة العاطلين عن العمل في قطاع غزة 44 في المائة من السكان، أي أكثر من ضعف معدل البطالة في الضفة الغربية البالغ 21 في المائة، وفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني[60]. وكان معدل البطالة بين الإناث في دولة فلسطين (50 في المائة) ضعف معدل البطالة بين الذكور تقريباً (23.7 في المائة). وقد خُنق النشاط الاقتصادي بسبب الحصار الإسرائيلي واستمرار الصدامات. وفي حين تدهورت أرقام التشغيل، ازدادت المشاركة في القوة العاملة بين عامي 2010 و2016، فبلغ معدل مشاركة الإناث في العمل 19.3 في المائة والذكور 71.6 في المائة في عام 2016. ومنذ ذلك الحين، تراجعت مشاركة الإناث لتبلغ 18.5 في المائة، في حين ظلت مشاركة الذكور كما هي. ويعزى انخفاض معدل مشاركة الإناث إلى وجود المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقيود التي تفرضها إسرائيل على الحركة، ما يثني المرأة عن مواجهة الصعوبات المرتبطة بالتنقل والسلامة وعن العمل خارج مجتمعها المحلي. وتميل الفرص المتاحة للمرأة إلى الاقتصار على العمل في الزراعة والخدمات المنخفضة الأجر، ما يساهم في الفجوة الكبيرة البالغة 29 في المائة بين أجور الإناث وأجور الذكور، ويُضاف إلى العوامل التي تؤثر سلباً على مشاركة النساء في القوة العاملة[61]. وفي أيار/مايو 2018، تصاعدت أعمال العنف في دولة فلسطين في أعقاب اعتراف رئيس الولايات المتحدة دونالد ترامب رسمياً بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارة الولايات المتحدة إليها[62]. ومن الناحية الاقتصادية، أدى هذا الاعتراف إلى ارتفاع معدلات البطالة والفقر في أوساط السكان الفلسطينيين في القدس، الذين يعانون أصلاً من قسوة الأوضاع الأمنية والقيود المفروضة على التنقل، فضلاً عن تزايد تهجيرهم من المدينة.

وفي الجزائر، ازدادت مشاركة الإناث في القوة العاملة زيادة طفيفة من 16.4 في المائة في عام 2016 إلى 17.4 في المائة في عام 2017، وفقاً للديوان الوطني للإحصائيات (الشكل 2-29). مع ذلك، لا تزال مشاركة الإناث في القوة العاملة منخفضة بالمقارنة مع مشاركة الذكور التي بلغ معدلها 66.3 في المائة في عام 2017. وبلغ معدل البطالة للإناث في الجزائر 20.5 في المائة، أي ما يقارب ضعف معدل البطالة للذكور الذي بلغ 10.1 في عام 2017[63]. وفي حين أحرزت المرأة الجزائرية تقدماً كبيراً في التعليم، لا تزال فرص العمل المتاحة للمتعلمات محدودة، معظمها في الزراعة وصناعة الملابس. ولا يزال عمل المرأة محصوراً بالمسؤوليات المنزلية والأسرية. وخارج المنزل، تعمل غالبية النساء في القطاع العام، الذي تقلص في الآونة الأخيرة في المغرب العربي. ويساهم أيضاً في انخفاض مشاركة الإناث في قوة العمل فشل القطاع الخاص في استيعاب موظفين من القطاع العام.

منذ عودة تونس إلى الحكم الديمقراطي، يستعيد الاقتصاد التونسي قوته في أعقاب مواسم حصاد جيدة وسياحة قوية. وقد أدخل البلد تحسينات في

القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لكنه لا يزال يواجه تحديات على مستوى سوق العمل، التي تعاني من الضعف في استحداث فرص عمل واستمرار ارتفاع معدلات البطالة. ووفقاً للمعهد الوطني للإحصاء في تونس، بلغ معدل البطالة 15.3 في المائة في عام 2017، متجاوزاً متوسطه في الدول العربية بمقدار 5 في المائة، وفقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية.

وقد كان لتونس سبق الريادة في مجال حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في المنطقة. فقد تركّزت الجهود الوطنية على المساواة بين الجنسين في التحصيل العلمي وفي التمثيل السياسي والثقافي والمشاركة الاقتصادية. وفي عام 2014، وضع الدستور التونسي حداً للتمييز بين المرأة والرجل من خلال اعتماد المادة 21. وسدّت تونس فجوة كبيرة في الدليل العالمي للفوارق بين الجنسين لتحلّ في المرتبة الأولى بين البلدان العربية. وفاق عدد الإناث من خريجي الجامعات عدد الذكور بدرجة كبيرة في عام 2010، فبلغت نسبتهن 63 في المائة من مجموع الخريجين[64]. وفي عام 2017، بلغ معدل مشاركة الإناث في القوة العاملة 20.5 في المائة مقابل 60 في المائة للرجال. وبلغ معدل بطالة الإناث 22.8 في المائة، أي تقريباً ضعف معدل بطالة الذكور الذي بلغ 12.3 في المائة في عام 2017 (إحصائيات تونس). ويعزى الانخفاض في معدل مشاركة الإناث في القوة العاملة منذ عام 2014، المقترن بزيادة سريعة في التحصيل التعليمي للمرأة، إلى محدودية فرص العمل المتاحة للمتعلمات، وليس لعوامل من جهة العرض. وبالإضافة إلى ذلك، أدى التباطؤ في القطاع العام، الذي يشغّل عدداً كبيراً من النساء، إلى جانب عدم قدرة القطاع الخاص على استيعاب النساء في وظائفه، إلى مفاقمة تدني معدل مشاركة الإناث في القوة العاملة.

وسجّلت قطر أدنى معدل بطالة في المنطقة العربية، إذ بلغ 0.3 في المائة للذكور و0.75 في المائة للإناث[65]. ونظراً إلى العدد الكبير من العمال الأجانب في البلد، قامت وزارة الداخلية ووزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية بتنفيذ سياسات لحماية المواطنين القطريين وضمان مشاركتهم في القطاع الخاص. ولدى قطر نسبة عالية من المهاجرين، بلغت 75 في المائة[66] من سكان البلد في عام 2015. وأطلقت قطر سياسة «التقطير» لزيادة عدد العمال من المواطنين في البلد ليشكّلوا 50 في المائة من القوى العاملة، ولا سيما في قطاعي الطاقة والصناعة و90 في المائة في القطاع العام بحلول عام 2026[67]. وحتى الآن، نجحت هذه السياسة في القطاع العام أكثر مما في القطاع الخاص، حيث يخطط البلد أن يكون 9 من كل 10 موظفين في القطاع العام من المواطنين.

وبلغ معدل مشاركة الإناث في القوة العاملة في قطر 36.4 في المائة في عام 2017 مقابل 67.3 في المائة للذكور[68]. ومعدل قدرة المرأة القطرية على القراءة والكتابة الذي يبلغ 98.3 في المائة أحد أعلى المعدلات في المنطقة، وتبلغ نسبة الملتحقات بالتعليم العالي 54 في المائة من القطريات مقابل 28 في المائة فقط للرجال، وفقاً لتقديرات اليونيسيف[69]. وبالرغم من هذه الأرقام، تكاد مشاركة النساء القطريات في القطاع الخاص لا تذكر، على عكس النساء من غير المواطنات. وتعمل القطريات بنسب كبيرة في القطاع العام الذي يقدم رواتب أفضل وظروف عمل أكثر مرونة. وكان إطلاق الحكومة لمنتدى سيدات الأعمال القطريات خطوة إيجابية لتشجيع مشاركة المرأة القطرية في القطاع الخاص عن طريق توسيع نطاق الفرص المتاحة لها. وسيشكل التغلب على العوائق الاجتماعية التغيير الأنجع الذي سيتيح للمرأة القطرية المزيد من المشاركة في القطاع الخاص.

وفي الجمهورية العربية السورية، أدى النزاع المتواصل منذ عام 2011 إلى تدهور سوق العمل والظروف الاقتصادية وهجرة أعداد هائلة من السكان، فارتفع معدل البطالة إلى مستوى عالٍ نسبياً بلغ 15.2 في المائة في عام 2017[70]. ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى معدل البطالة بين الإناث الذي بلغ 41.3 في المائة، وهو الأعلى في المنطقة العربية[71]. وبلغ معدل مشاركة المرأة في القوة العاملة 12 في المائة في عام 2017، حسب إحصاءات منظمة العمل الدولية[72].

الشكل 2-29 معدلات البطالة والمشاركة في القوة العاملة في عدد من البلدان العربية

المصادر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات من الأجهزة الإحصائية الوطنية (المرفق حاء).
ملاحظة: بيانات قطر والمملكة العربية السعودية هي للمواطنين فقط.

وفي عام 2017، بلغ معدل المشاركة في القوة العاملة في لبنان 23 في المائة للنساء[73] و71 في المائة للرجال[74]. وبلغ معدل البطالة للإناث 7.5 في المائة[75] مقابل 5.9 في المائة للذكور[76]. ويقع عبء أزمة البطالة في لبنان على كاهل الشباب، إذ بلغ معدل البطالة بينهم 16.5 في المائة. وطبقاً لوزارة العمل، يتنافس ما بين 30,000 و35,000 شاب لبناني يتخرجون من الجامعات كل عام على 5,000 فرصة عمل فقط. ويعمل العديد من اللبنانيين في بلدان مجلس التعاون الخليجي، إلا أن انخفاض أسعار النفط وتشديد تدابير الدخول والأمن في منطقة الخليج، قللا من فرص العمل في السوق التقليدية (الخليج وأفريقيا والغرب)، ما جعل البطالة في لبنان أكثر خطورة[77]. وفي السوق غير النظامية، ساهم العدد الكبير من اللاجئين السوريين في لبنان، المستعدين للعمل بأجور متدنية، إلى جانب الأوضاع السياسية المتقلبة، في انخفاض المشاركة في القوة العاملة.

وفي العراق، بلغ معدل مشاركة الإناث في القوة العاملة 19 في المائة[78] في عام 2017، في مقابل 74 في المائة للذكور[79]. أما معدلات البطالة، فبلغت 13.3 في المائة للنساء[80] مقابل 6.9 في المائة للرجال، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى النزاعات التي كانت مستمرة في البلد في عام 2017[81]. وبعد انتعاش ملحوظ في مجال التشغيل بدأ في عام 2003 واستمر حتى عام 2011، ظل معدل البطالة عقب ذلك راكداً عند حوالي 8 في المائة[82]. ووفقاً للبنك الدولي، كان العراق من بين البلدان الخمسة في العالم التي أطلقت ثلاث حملات أو أكثر من الإصلاحات القانونية لتحسين ظروف العمل. وفي العامين الماضيين، طالت الإصلاحات في العراق عدة مجالات من مثل الوصول إلى المؤسسات وإيجاد فرص عمل وتحفيز الناس على العمل وضمان الحماية للمرأة من العنف. فمثلاً، مدّدت حكومة العراق إجازة الأمومة من 72 إلى 98 يوماً[83]. غير أن معدل مشاركة المرأة في القوة العاملة ظل يتراوح حول 18 في المائة منذ عام 2011، كما ظل معدل البطالة يتراوح حول 13 في المائة، دون تسجيل أي تحسّن يذكر[84].

وسجّل اليمن أدنى معدل للمشاركة في سوق العمل في المنطقة العربية، بلغ 38 في المائة[85]، ومعدلاً شديد الارتفاع للبطالة بلغ 13.8 في المائة[86]، وفقاً لإحصاءات منظمة العمل الدولية لعام 2017. كما سجّل أيضاً مستوى تعليم منخفضاً للغاية ومعدل أمية يزيد عن 30 في المائة بين البالغين[87]. ويؤدي انعدام الاستقرار والفساد السياسي والنزاع الجاري إلى رفع معدلات البطالة باستمرار، لا سيما مع نزوح اليمنيين داخل البلد ووصول مهاجرين من أفريقيا. والاقتصاد غير النظامي ضخم في اليمن وظروف سوق العمل فيه محفوفة بالمخاطر. ففي الفترة 2000-2007، كان 91 في المائة من القوة العاملة في اليمن يعمل في السوق غير النظامية[88]. كذلك سجّل اليمن فجوة كبيرةً في معدل المشاركة في القوة العاملة بين الإناث والذكور: فبلغ معدل مشاركة النساء 7.9 في المائة[89]، وهو الأدنى في العالم، مقارنة بـ 70 في المائة للرجال في عام 2017[90]. وهذا التفاوت الهائل يدفع بمعدل المشاركة الإجمالي في القوة العاملة نزولاً. وسجّل اليمن أيضاً في عام 2017 أدنى معدّل في الدليل العالمي للفوارق بين الجنسين بين البلدان العربية بلغ 0.516. وكان أداؤه في المساواة بين الجنسين ضعيفاً بشكل خاص فيما يتعلق بالمؤشر الفرعي للتحصيل العلمي، حيث سجل أدنى معدل بلغ 0.737[91]. وإثر ازدياد حدة النزاع في عام 2015، اضطر حوالي نصف مليون طفل إلى ترك المدرسة، ليرتفع مجموع عدد المتسربين من المدارس في اليمن إلى مليوني طفل[92]. وفي الظروف الراهنة، لا يمكن للجيل القادم من اليمنيين أن يعتمد على التعليم لتحسين حياته.

وفي ليبيا، أثر النزاع المسلح الجاري منذ عام 2011 بطرق عدة على سوق العمل. فقد حال استمرار الاضطراب السياسي المستشري وحالت التهديدات الأمنية دون تعافي سوق العمل. والقطاع الخاص في البلد ضعيف، يتألف أساساً من مشاريع غير نظامية صغيرة. ويعمل في القطاع غير النظامي من 40 إلى 60 في المائة من القوة العاملة في ليبيا[93]. ورغم ارتفاع معدل الالتحاق بالجامعات في ليبيا، لا يزوّد النظام التعليمي الطلاب بالمهارات التي يحتاجها سوق العمل، ويقلل تباين المهارات هذا الميزة التنافسية لليبيين لصالح العمال الأجانب القادمين من باكستان وبنغلاديش والسودان والفلبين ومصر

الذين أثبتوا أن إنتاجيتهم أعلى من العمال المحليين وكلفتهم أقل. وكما في اليمن، ساهمت الزيادة السكانية الكبيرة في ارتفاع البطالة، فزاد المعروض من الأيدي العاملة مقابل فرص عمل محدودة. وبلغ معدل البطالة في ليبيا 17.7 في المائة في عام 2017، منخفضاً عن معدل 19 في المائة في عام 2012 بعد عام على بدء النزاع. والفجوة بين الذكور والإناث كبيرة جداً، إذ بلغت معدلات مشاركة الإناث في القوة العاملة 25 في المائة[94] مقابل 79 في المائة للذكور[95].

لقد ثبتت نجاعة توفير حوافز ضريبية وتشجيع ريادة الأعمال ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتطوير المهارات لتلبية احتياجات سوق العمل كسياسات لتوليد فرص العمل في المنطقة. وعلى الحكومات أيضاً أن تعطي الأولوية لوضع سياسات عمل في القطاع النظامي تدعم احتياجات المرأة: فساعات العمل المرنة والمساواة في الأجور وخدمات رعاية الأطفال هي من التدابير التي يمكن أن تزيل بعض العوائق التي تحول دون المشاركة الاقتصادية للمرأة. ويوصى أيضاً بزيادة مزايا العمل وتحسين شروطه في القطاع الخاص واستحداث شبكات أمان لزيادة فرص العمل وتحفيز مشاركة النساء.

دال- ملاحظات ختامية

تواصل المنطقة العربية، في سعيها إلى تحقيق نمو اشتمالي ومستدام، إدارة أوجه عدم اليقين، وإن بدرجات متفاوتة من النجاح، بين مجموعة بلدان وأخرى. وتستمر التوترات الجغرافية السياسية التي يزيدها حدةً عددٌ من الانقسامات الدبلوماسية بين بلدان المنطقة. وتؤدي هذه العوامل إلى تضخيم التحديات المستمرة داخل الاقتصادات الهشة، ومن هذه التحديات تردي أزمات اللاجئين، والنزاعات والاضطراب السياسي، واهتزاز ثقة المستثمرين، وتباطؤ التنمية في القطاع الخاص، وضبابية توقعات النمو. وقد ازداد الافتقار إلى الاستقرار السياسي، الذي شوهد خلال الانتخابات في تونس ولبنان وموريتانيا، بفعل استمرار النزاعات الإقليمية، التي تعوق تقدم الإصلاحات الهيكلية وتلحق ضرراً بالتجارة والسياحة والاستثمار.

وقد زاد هذه التحديات حدة ارتفاع الأسعار العالمية للفائدة، مدفوعاً من الولايات المتحدة الأمريكية واقتصادات متقدمة أخرى. ومن الواضح أن ذلك يؤدي إلى تضييق شروط الائتمان ويفاقم انكشاف الماليات العامة في المنطقة على المخاطر. كذلك تساهم الظروف الخارجية المتغيرة في تعقيد استراتيجيات النمو في البلدان. فالتعافي المعتدل في أسعار النفط، مقترناً بالتضييق السريع في أوضاع المالية العالمية، يعقد الموازنة بين ضبط أوضاع المالية العامة وبين تنمية القطاع الخاص والتنويع والتعامل مع الاختلالات الخارجية.

ويتوقع أن تؤدي العقوبات الأمريكية على صادرات النفط الخام الإيراني إلى مفاقمة نقص الإمداد، لتظل أسعار النفط مرتفعة طيلة عام 2018. إلى ذلك، وافقت البلدان المنتجة للنفط بقيادة المملكة العربية السعودية في حزيران/يونيو 2018 على زيادة إنتاج النفط بمليون برميل تقريباً في اليوم. وسيتوقّف أثر هذه الديناميات على رد فعل المشترين الأجانب مثل أوروبا وآسيا. وسيكون العامل الحاسم الذي سيؤثّر على آفاق النمو الاقتصادي في المنطقة هو ما إذا كان المستثمرون الأجانب سينظرون إلى الأنشطة الاقتصادية الإقليمية، مثل الزيادة في إنتاج النفط، على أنها مخاطر أو فرص. ومع الأخذ بالاعتبار الفرص الإيجابية والمخاطر السلبية، يقدّر أن النمو قد تباطأ ليصل إلى 1.5 في المائة في عام 2017، بعد أن كان 2.8 في المائة في العام السابق، لكنه يتوقع أن يعود ليرتفع إلى 3.3 في المائة في عام 2018.

وبالرغم من التحديات الهائلة التي سيواجهها صانعو السياسات في المنطقة العربية، سيتيح تحسّن الآفاق الاقتصادية في أوروبا مزيداً من الفرص للأنشطة الاقتصادية للبلدان العربية. كذلك تعمل الصين، وهي شريك تجاري رئيسي، على تعزيز أسسها الاقتصادية، مثل مستويات الربح في الصناعة ومعدلات العمالة في المدن، ويتوقع أن يعود ذلك بالفائدة على المنطقة. وفي مقابل هذا الارتفاع المتوقع في الطلب

الإطار 2-5 التحول الرقمي وتحديد القيمة الاقتصادية

على غرار الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر – عندما حولت الطاقة البخارية ومحركات الاحتراق الداخلي والكهرباء المجتمع – يشهد العالم اليوم مع ظهور الاقتصاد الرقمي سيناريو شبيها. ويُعرَّف الاقتصاد الرقمي على أنه الاستخدام الواسع لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، وهو يعيد تحديد سلوك الناس والمؤسسات التجارية والحكومات، ويؤدي إلى توسيع نطاق الفرص والنمو الاقتصادي وتحسين تقديم الخدمات العامة. وقد ساهمت عوامل عدة في تصاعد الاقتصاد الرقمي: زيادة الوصول إلى الإنترنت عن طريق النطاق العريض الثابت والنقّال، والانتشار الهائل لاستخدام الهواتف الذكية، والبيانات الضخمة، وتكنولوجيا تحليل البيانات المتطورة، والتعلّم الآلي.

ومع أن المنطقة العربية لا تزال ترزح تحت وطأة اضطرابات سياسية ونزاعات مسلحة، إلا أنها لم تغب عن هذه الثورة الرقمية. ويمكن التخفيف من العديد من المشاكل التي تعانيها المنطقة، مثل بطء النمو الاقتصادي والبطالة المقنّعة والتحديات البيئية ونزوح السكان، مباشرة أو بشكل غير مباشر عبر التطبيق السليم للتكنولوجيا الرقمية والابتكار الرقمي. وينبغي للبلدان العربية، بإمكاناتها البشرية الهائلة وشبابها المتعلّم ومواردها المالية وموقعها الجغرافي المحوري، أن تعمل على استغلال المنافع التي يوفرها الاقتصاد الرقمي لتحويل اقتصاداتها ومجتمعاتها. ولكن، إلى جانب المزايا الاجتماعية-الاقتصادية المتعددة للاقتصاد الرقمي، فإنه قد يثير تحديات خطيرة إذا لم يُدر على نحو مناسب. ومن هذه التحديات احتمال تفاقم اللامساواة وهيمنة عدد قليل من الجهات الاقتصادية الفاعلة وغزو خصوصية البيانات ومخاطر أمنية، وهذا غيض من فيض. هكذا، ينبغي وضع سياسة مناسبة لزيادة الأثر الإيجابي للتكنولوجيا والتخفيف من المخاطر.

وعلى الرغم من أن الاشتراك في النطاق العريض الثابت متدنٍ في معظم البلدان العربية، إلا أن نمو نسبة من يستخدمون الإنترنت على نحو فعّال على النطاق العريض في الهواتف المحمولة واعدٌ جداً ويفوق المتوسط العالمي. وقد زادت نسبة انتشار الإنترنت في البلدان العربية مرتين بين عامي 2005 و2012، ثم ثلاث مرات بحلول عام 2016. ودعم هذا الاستخدام القوي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جانب الأفراد استثمارٌ كبير في البنية التحتية في قطاع الهواتف المحمولة في المنطقة العربية.

بالمقابل، لا يزال استخدام مؤسسات الأعمال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة العربية ضعيفاً، مع أن البيانات الشاملة ليست متاحة بسهولة. وقد أكدت بحوث أجرتها شركة ماكينزي في تشرين الأول/أكتوبر 2016 أن اعتماد الشركات التجارية للتكنولوجيات الرقمية في المنطقة العربية منخفض، كما كشف مسح أجري مؤخّراً أن ما يزيد عن 18 في المائة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في الإمارات العربية المتحدة و15 في المائة منها في المملكة العربية السعودية و7 في المائة منها في مصر لها وجود على شبكة الإنترنت. وللاقتصاد الرقمي دور بالغ الأهمية في إنشاء مجتمعات «ذكية» تستخدم فيها الجهات الفاعلة جميعها أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها في اتخاذ قرارات مستنيرة[1].

وفي عصر الاقتصاد الرقمي، يشكّل الابتكار عنصراً أساسياً لزيادة النمو الاقتصادي، لأنه يسهم في إيجاد حلول لتحديات التنمية الاجتماعية-الاقتصادية ويفتح طرقاً جديدة أمام التنمية المستدامة. ويوفّر الابتكار منتجاتٍ وخدماتٍ وحلولاً تكنولوجية جديدة من خلال معالجة المشاكل من منظورات جديدة تراعي الاحتياجات الإنمائية للمنطقة. ولضمان المساهمة الفعّالة للابتكار في النمو الاقتصادي، لا بد من وضع نظام إيكولوجي وطني للابتكار، تدعمه سياسة تشجّع الابتكار لتحقيق التنمية. وليس لدى غير عدد قليل من البلدان العربية سياسات ابتكار شاملة، لكن بلداناً كثيرة تعمل على إدراج الابتكار في سياسات

←

العلم والتكنولوجيا والبحث والتطوير. ويمكن للابتكار على إي من المستويات، المجتمعية والوطنية ودون الإقليمية، وفي إي من القطاعين الخاص والعام أن يساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية[ب].

وقد لحظ مسح للحكومة الإلكترونية أجرته الأمم المتحدة جهود البلدان العربية لاعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خدمات الحكومة الإلكترونية، ووجد أن الإمارات العربية المتحدة والبحرين تحتلان المركزين الأولين في هذا المجال في المنطقة[ج]. ولا توفر التكنولوجيات الرقمية فرصاً للشركات والأسر المعيشية فحسب، بل تمكّن المواطنين أيضاً من الوصول إلى البيانات الحكومية المفتوحة والخدمات العامة، وتعزّز قدرات الحكومات، وتشكّل منصة للعمل الجماعي لحل المشاكل. وفي السنوات الأخيرة، بدأ بعض البلدان يتجاوز الحكومة الإلكترونية، بتركيزها على تقديم الخدمات بفعالية وكفاءة، ليتطلّع إلى الحكومة المفتوحة، التي تركز على تعزيز شفافية الحكومة وخضوعها للمساءلة. وتهدف الحكومة المفتوحة إلى إيجاد وتطوير وتنفيذ حلول مبتكرة للتحديات الإنمائية، عبر مشاركة أكبر للمواطنين وتعاونهم في صنع القرار[د].

المصادر: [ا] E/ESCWA/TDD/2017/2.
[ب] E/ESCWA/TDD/2017/1.
[ج] DESA, 2018.
[د] الإسكوا، 2018ب.
ملاحظة: هذا الإطار مستمد من تقرير الإسكوا E/ESCWA/TDD/2017/2.

الخارجي، فإن مضاعفة الجهود الرامية إلى ضبط أوضاع المالية العامة والعمل على إزالة إعانات الدعم المختلفة للطاقة بالكامل وغير ذلك من الإصلاحات الشديدة الأهمية لنظم المعاشات التقاعدية والضمان الاجتماعي، ستمهد الطريق أمام زيادة الإنتاجية وتعزيز التحول البنيوي في بلدان المنطقة جميعها. وستعزز هذه الإصلاحات استمرار تعافي الأنشطة غير النفطية بما يدعم الطلب المحلي. ومن هنا، يتوقع أن يحافظ الناتج المحلي الإجمالي على معدل نموه في عام 2019.

وفي جانب التنمية الاجتماعية، ينضج السكان الشباب في المنطقة وسيواصل النمو السكاني المتوقع الضغط على أسواق العمل. وستحتاج المنطقة سياسات عمل شاملة واستباقية. ولا بد من كبح معدل البطالة، واستحداث وظائف جديدة لاستيعاب الداخلين الجدد إلى أسواق العمل وتحسين نوعية الوظائف والإنتاجية بشكل عام.

ويظل العنف ضد المرأة شكلاً من أشكال الظلم المثير للقلق بشكل خاص، فهو يحرم المرأة حقها في السلامة والأمن: ووفقاً لتقديرات منظمة الصحة العالمية، يتعرض ثلث النساء في المنطقة المرتبطات بعلاقات للعنف على يد الشريك[96]. وقد نُفّذ العديد من التشريعات المتعلقة بقضايا الجنسين، وشهدت الفترة 2017-2018 إنجازات بارزة في هذا المجال. فقد اعتمد كل من تونس والمغرب قانوناً يجرّم العنف المنزلي وسوء المعاملة. وأجرى كل من الأردن ولبنان تعديلات في السياق نفسه على بعض القوانين الجزائية. وفي مصر، عززت حقوق المرأة في الإرث عن طريق إصلاحات تشريعية[97].

ورغم أهمية هذه الإنجازات، لا تزال الدول العربية متأخرة عن المتوسطات العالمية فيما يتعلق بمعظم جوانب المساواة بين الجنسين. فهيمنة الاقتصاد غير النظامي والتقسيم غير المتكافئ للعمل غير المدفوع الأجر لا يزالان يعيقان نفاذ المرأة إلى أسواق العمل، إذ ما زالت تتحمل عبء المهام الأسرية والمنزلية وتعمل في السوق غير النظامية[98]. وتحتاج المنطقة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة قوانين أكثر صرامة وجهوداً مكثفة وإرادة سياسية أقوى واستعداداً لإشراك جميع الجهات المعنية، بدءاً بالنساء أنفسهن.

وعموماً، ينفّذ معظم البلدان بالفعل استراتيجيات إنماء وطنية طموحة. ولذا، تتوقف الآفاق الإقليمية على القدرة على تنفيذ هذه الخطط والأولويات. وعلى البلدان العربية أن تستفيد إلى أقصى درجة ممكنة من الإمكانات التي يوفرها التعافي العالمي ومن مبادرات تطوير البنية التحتية البعيدة الأثر، من مثل «مبادرة الحزام والطريق» الصينية و«مجموعة العشرين للشراكة مع أفريقيا»، وتقلل في الوقت نفسه إلى أدنى حد تضارب الأولويات الإنمائية وأوجه عدم اليقين. وكي تحقق المنطقة العربية الازدهار الكامل عليها أن تستفيد من منافع الثورة الرقمية (الإطار 2-5) التي تمكّن البلدان من الاستفادة الكاملة من إمكاناتها البشرية الكبيرة وشبابها المتعلم ومواردها المالية وموقعها الجغرافي المركزي كقوة مكمّلة في تحويل اقتصاداتها ومجتمعاتها.

”ليس من نظام عملات واحد يناسب البلدان جميعاً أو الأوقات
جميعاً”. يجري اختيار نظام سعر الصرف على أساس تحليل كل
حالة على حدة بدلاً من اعتماد وصفة واحدة موحّدة للجميع.

3. إصلاح أنظمة سعر الصرف في البلدان العربية

ألف- مقدمة

اختيار نظام سعر الصرف موضوع مثير للجدل على الدوام. وبما أن صانعي السياسة يعتمدون نظام سعر صرف أو آخر على أساس توقع انكشاف البلد المعني على صدمة حقيقية مقابل صدمة إسمية، يصبح الاختيار بين نظام سعر صرف جامد ونظام سعر صرف مرن قراراً معقداً يتوقف على عددٍ من الخصائص الخاصة بالبلد، من مثل درجة حركية رأس المال وحصة التبادل التجاري مع الشركاء الرئيسيين ودرجة مرونة واستدامة سياسة المالية العامة ومدى لزوجة الأجور.

تفترض الأدبيات الموجودة حول اختيار نظام سعر الصرف أن الفوائد المترتبة على تبني سعر صرف ثابت، من مثل امتلاك ركيزة تضخّم ثابتة وتعزيز التجارة والاستثمار، تأتي على حساب السيادة على السياسة النقدية. وقد حصل ذلك في أوروبا في الفترة 1992-1993 وفي آسيا في الفترة 1996-1997 وفي عام 2016 عندما خفّضت مصر قيمة الجنيه المصري.

من ناحية أخرى، قد يلعب سعر الصرف المرن، عن طريق خفض قيمة العملة في أوقات الشدة أو استجابة للصدمات، دور المحفّز لتعديل سعر الصرف الحقيقي. ويأتي ذلك على حساب زيادة التضخم من خلال ما يسمى بالتأثير العبوري (زيادة أسعار الواردات عندما ينخفض سعر الصرف)، كما على حساب إعاقة التجارة الدولية إذ يتفاقم عدم اليقين المحيط بسعر الصرف الاسمي. ومن سلبيات النظام المرن أن السياسة النقدية الاستنسابية تصبح مقيّدة وأن المخاوف المتعلقة بالاستدامة المالية تزداد حدة.

وفي حالة وجود اختلال في سعر الصرف الحقيقي، أي المبالغة في قيمة العملة إيجاباً أو سلباً، ينحرف سعر الصرف الحقيقي عن مسار التوازن الطويل الأمد. ويأتي ذلك نتيجة اعتماد ترتيب لسعر الصرف غير ملائم وترافقه عادة تكلفة اجتماعية. فمثلاً، أدّى نظام سعر الصرف الثابت في لبنان إلى المبالغة في قيمة العملة، وإلى ارتفاع معدل البطالة وارتفاع تكلفة رأس المال، بسبب تدخلات المصرف المركزي لزيادة أسعار الفائدة للحفاظ على تدفق رأس المال اللازم لتمويل العجز المتكرر في ميزان المدفوعات. من ناحية أخرى، لو عُوّم سعر الصرف، لأدى ذلك إلى التضخم من خلال التأثير العبوري ولرافقت ذلك قدرة محدودة على إدارة السياسة النقدية عندما تكون مستويات العملة الأجنبية المتداولة مرتفعة. وتبيّن حالة لبنان مدى صعوبة اختيار نظام سعر الصرف[1].

في هذا الفصل، تُقاس درجة اختلال سعر الصرف الحقيقي في بلدان عربية مختارة، ثم تُقدم أدلة على أثر اختيار نظام سعر صرف معين على النمو على الصعيدين الدولي والإقليمي.

باء- تشخيص للإصلاحات الحديثة العهد في أنظمة سعر الصرف في البلدان العربية

ليست هناك أدلة ملموسة عن وجود نظام سعر الصرف أمثل، بل هناك رؤيتان متعارضتان. في الأولى، يُنظر إلى نظام سعر الصرف الثابت على أنه ملائم أكثر للاقتصادات النامية المفتوحة والصغيرة نسبياً. ويُقصد بمصطلح «الصغيرة والمفتوحة» البلدان التي تشكّل فيها السلع المتداولة تجارياً على الصعيد الدولي حصة كبيرة من الاقتصاد، ما يجعل كلفة التقلب في سعر الصرف مرتفعة. وتشير عبارة «نامية» إلى الأسواق المالية غير المتطورة جداً، وربما إلى مصرف مركزي لديه مصداقية أقل من مصداقية السلطات النقدية في الاقتصادات المتقدمة، فتكون هناك حاجة إلى ركيزة

مرئية للسياسة النقدية مثل وجود سعر صرف ثابت. وعليه، فإن لدى معظم الاقتصادات الصغيرة والمفتوحة ربط للعملة ثابت. ومن الأمثلة على ذلك من بين البلدان المصدّرة للنفط، بروناي دار السلام وتيمور-ليشتي وترينيداد وتوباغو[2].

في الأدبيات التجريبية أدلة موثّقة على أنه ينبغي للبلدان التي تنحو تجارتها إلى التعرض لتقلّبات عالية خارجية المنشأ، وهذا ما يميّز البلدان المصدّرة للنفط، أن تترك عملتها تعوم. ففي ظل نظام التعويم، ستتعدّل قيمة العملة تلقائياً، فإما أن ترتفع قيمتها أو تنخفض، استجابةً للازدهار أو التباطؤ في سوق النفط العالمية. وقد قدّم عدد من الاقتصاديين[3] أدلة على أن عملات البلدان المصدّرة للسلع الأساسية قد تتقلب في ظل أنظمة سعر الصرف العائم بالتوازي مع أسعار السلع الأساسية العالمية. كما أكد عدد من الدراسات التجريبية أنه عندما تكون هناك فترات صدمات تجارية طويلة، يكون الأداء الاقتصادي للبلدان ذات أسعار الصرف العائمة أفضل مما للبلدان ذات أسعار الصرف الثابتة تقليدياً[4].

في السنوات الأخيرة، بعد انخفاض أسعار النفط وأسعار السلع الأساسية وتزايد الاختلالات في المالية العامة والتوترات الجغرافية السياسية، بدأ عددٌ من البلدان العربية التفكير في نظام سعر صرف أكثر ملاءمة وشُرع في إصلاحات في كيفية إدارة سعر الصرف. وقد ركزت جهود الإصلاح هذه على ترتيبات أنظمة أقل تثبيتاً تسمح بمزيد من المرونة. فمثلاً، في كانون الثاني/يناير 2018، سمح المغرب بتقلّبات أوسع في سلّة العملات المرجعية (ستُبحث لاحقاً في هذا الفصل). واقترح بعض الخبراء الأكاديميين أيضاً أن إعادة التفكير جذرياً في سياسات سعر الصرف ستفيد البلدان المصدرة للنفط في منطقة الخليج[5].

ولم تتوصّل الأدبيات التجريبية حتى الآن إلى اتفاق بشأن نظام سعر الصرف الأفضل. فقد أكّد Frankel (1999) على أنه «ليس من نظام عملات واحد يناسب البلدان جميعاً أو الأوقات جميعاً». باختصار، يجري اختيار نظام سعر الصرف على أساس تحليل كل حالة على حدة بدلاً من اعتماد وصفة واحدة موحّدة للجميع.

1- تصنيف أنظمة سعر الصرف

يصنّف صندوق النقد الدولي ترتيبات سعر الصرف على أساس الدرجة التي يتحدد بها سعر الصرف بقوى السوق وليس على أساس تدخلات السلطات النقدية. ويجري التمييز بين أربع مجموعات واسعة: الربط الجامد، والربط المرن، وترتيبات التعويم، وغيرها من الترتيبات الموجّهة. وتحدّد التقسيمات الفرعية ضمن هذه الفئات طبيعة نظام سعر الصرف (الجدول 3-1). وتجدر الإشارة إلى أن تصنيف صندوق النقد الدولي هذا يلتقط ناتج سياسات سعر الصرف الفعلية، وهذه قد لا تتوافق مع الترتيب المعلن عنه أو الترتيب بحكم القانون.

البنية الاقتصادية وحالة الاقتصاد الكلي بالغتا التنوع في البلدان العربية، لا سيما فيما يتعلق بالاستقرار السياسي والاعتماد على عائدات النفط المتقلّبة. ولذا، تطبّق البلدان ترتيبات مختلفة لسعر الصرف (الجدول 3-2). فيطبّق ستة عشر بلداً عربياً نظام الربط المرن للعملة، ويطبّق بلد واحد، هو جيبوتي، نظام الربط الجامد، فيما يتبنى كل من مصر والصومال ترتيبات تعويم، ولدى بَلَدان اثنان، هما الجزائر والجمهورية

الجدول 3-1 تصنيف صندوق النقد الدولي لترتيبات سعر الصرف

نظام الربط الجامد
ترتيب الصرف في البلدان التي لا تملك عملة قانونية خاصة بها
ترتيب مجلس العملة
نظام الربط المرن
ترتيب ربط تقليدي
ترتيب مستقر
سعر الصرف المربوط ضمن نطاقات تقلّب أفقية
نظام الربط الزاحف
ترتيب مشابه لنظام الربط الزاحف
ترتيبات التعويم
التعويم
التعويم الحرّ
ترتيبات موجّهة أخرى

المصدر: Karl Habermeier and others, "Revised system for the classification of exchange rate arrangements", IMF Working Paper, WP/09/211 (Washington, D.C., International Monetary Fund, 2009).

العربية السورية ترتيبات موجّهة أخرى. وفي حالتي الجزائر والجمهورية العربية السورية، لا تتطابق أنظمة سعر الصرف مع معايير أي من الفئات الأخرى، وتشمل ترتيبات تتميز بتحولات متكرّرة في السياسات. وليست لدى دولة فلسطين عملة خاصة بها وتجري المعاملات باستخدام العملة القانونية لبلدان أخرى، لا سيما الدولار واليورو والشاقل الإسرائيلي والدينار الأردني.

ومن بين البلدان العربية الستة عشر التي تطبّق نظام الربط المرن، يطبّق أحد عشر بلداً منها ترتيبات ربط تقليدية، فتربط رسمياً (بحكم القانون) عملاتها بمعدلات ثابتة بعملة أخرى أو بسلّة عملات، كعملات شركاء تجاريين أو ماليين رئيسيين ويكون لكل عملة في السلة وزن لتعكس هذه الأوزان التوزيع الجغرافي للتجارة أو الخدمات أو تدفقات رأس المال[6]. وتستخدم سبعة بلدان عربية (جميع البلدان

الجدول 3-2 ترتيبات سعر الصرف في البلدان العربية

المجموعة	البلد	مجلس عملة	ربط تقليدي			ترتيب مستقر	ترتيب مشابه لنظام الربط الزاحف	تعويم	تعويم حرّ	ترتيبات أخرى
			دولار	يورو	مركّب					
بلدان مجلس التعاون الخليجي	الإمارات العربية المتحدة		X							
	البحرين		X							
	عُمان		X							
	قطر		X							
	الكويت				X					
	المملكة العربية السعودية		X							
بلدان المشرق	الأردن		X							
	الجمهورية العربية السورية									X
	العراق		X							
	لبنان					X				
	مصر							X		
بلدان المغرب	الجزائر									X
	تونس						X			
	ليبيا				X					
	المغرب				X					
أقل البلدان العربية نمواً	جزر القمر			X						
	جيبوتي	X								
	السودان					X				
	الصومال								X	
	موريتانيا						X			
	اليمن					X				
المجموع		1	7	1	3	3	2	1	1	2

المصدر: IMF, *Annual Report on Exchange Arrangements and Exchange Restrictions 2016* (Washington, D.C., 2016); IMF, *Annual Report on Exchange Arrangements and Exchange Restrictions 2017* (Washington, D.C., 2018).

الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي باستثناء الكويت والعراق والأردن) الدولار كعملة ارتكاز، بينما تثّبت جزر القمر سعر صرف عملتها (الفرنك الكوموري) مقابل اليورو، فيما يستخدم كل من الكويت وليبيا والمغرب سلّة عملات ارتكاز[7]. وتدافع السلطات النقدية عن سعر التعادل الثابت ببيع أو شراء العملات الأجنبية في السوق أو عبر استخدام تدابير غير مباشرة، مثل سعر الفائدة الأساسي أو فرض لوائح تنظيمية للقطع الأجنبي أو عبر تدخّل مؤسسات عامة أخرى، وذلك للمحافظة على المعدّل المستهدف. لكن ما يجعل نظام سعر الصرف هذا نظام ربط مرن هو أنه ليس هناك التزام لا رجعة فيه بالحفاظ على سعر التعادل الثابت.

ولدى كل من لبنان والسودان واليمن نظام ربط مرن مستقر. وبموجب ترتيبات هذا النظام، يبقى معدّل سعر الصرف في السوق الفوري في حدود هامش اثنين في المائة أو أقل مدة ستة أشهر على الأقل، لكنه ليس عائماً. ويطبّق كل من موريتانيا وتونس ترتيبات مشابهة لنظام الربط الزاحف، ما يعني أنّ سعر الصرف يبقى مدة ستة أشهر على الأقل ضمن هامش ضيّق يبلغ اثنين في المائة نسبة لاتجاه محدّد إحصائياً[8]. وعموماً، تكون وتيرة التغير في هذه الحالة أكبر مما في حالة الترتيب المرن المستقر، وهنا أيضاً ليس سعر الصرف عائماً. وتربط موريتانيا عملتها (الأوقية) بالدولار، بينما يرتكز الدينار التونسي على سلّة عملات.

ولدى كل من مصر والصومال سعر صرف عائم. وبموجب هذه الترتيبات، يحدد السوق إلى حدّ كبير سعر الصرف وليس هناك مسار للمعدّل يمكن التحقّق منه أو التنبؤ به. وقد تتدخّل السلطات في سوق القطع الأجنبي للتخفيف من معدل الارتفاع أو لمنع التقلّبات غير الضرورية، بيد أن الغرض من تدخلات كهذه ليس استهداف مستوى محدد لسعر الصرف أو الدفاع عنه.

خلاصة القول، هناك مجموعة واسعة من ترتيبات سعر الصرف في البلدان العربية: فلدى نحو ثلثي البلدان أسعار صرف جامدة (مجلس عملة أو نظام ربط تقليدي)، بينما يطبّق الثلث الباقي أنظمة أكثر مرونة من خلال تعويم العملة أو إتاحة قدر من المرونة في سعر الصرف (الجدول 3-3).

الجدول 3-3 ترتيبات سعر الصرف الجامد مقابل سعر الصرف المرن

البلدان ذات سعر صرف جامد*	البلدان ذات سعر صرف مرن**	البلدان ذات ترتيبات موجّهة أخرى
الأردن الإمارات العربية المتحدة البحرين جزر القمر جيبوتي العراق عُمان قطر الكويت ليبيا المغرب المملكة العربية السعودية	تونس السودان الصومال لبنان مصر موريتانيا اليمن	الجزائر الجمهورية العربية السورية

المصدر: IMF, *Annual Report on Exchange Arrangements and Exchange Restrictions 2017* (Washington, D.C., 2018).
ملاحظات: * ليست هناك عملة قانونية منفصلة، مجلس العملة أو نظام ربط تقليدي؛ ** ترتيب مثبّت، سعر صرف مربوط ضمن نطاقات تقلب أفقية، نظام ربط زاحف، ترتيب مشابه لنظام الربط الزاحف، التعويم، أو التعويم الحرّ.

2- تقدير سعر الصرف التوازني ومستوى الاختلال لكل بلد عربي

هناك مجموعة وطيدة شاملة من الأدبيات عن محددات سعر الصرف التوازني الحقيقي. وتبرز منهجيتان رئيسيتان لتقدير سعر الصرف التوازني على المدى الطويل: (أ) «نهج سعر الصرف التوازني الأساسي»، حسب Williamson (1994)، و(ب) «نهج سعر الصرف التوازني السلوكي» الذي قال به Edwards (1994).

يفترض نهج سعر الصرف التوازني الأساسي أن التقلبات في قيمة توازن سعر الصرف تعكس التغيرات في الأسس الاقتصادية الكامنة، ولا سيما في تدفقات رأس المال والحساب الجاري. وهو يستند إلى المفهوم الذي يذهب إلى أن سعر الصرف التوازني ينبغي أن يلبي في وقت معاً أوضاع الميزانين الداخلي والخارجي. وبالتحديد، يشتق نهج سعر الصرف التوازني الأساسي سعر الصرف الفعلي الحقيقي على

أنه سعر الصرف الذي يؤدي إلى فجوة الحساب الجاري المستهدفة لو كان للاقتصاد أن يشتغل بحيث يحقق ناتجه الممكن.

من ناحية أخرى، يشرح نهج سعر الصرف التوازني السلوكي سلوك أسعار الصرف من خلال تقييم التغيرات الحاصلة في المتغيرات الاقتصادية ذات الصلة. وهو لا ينطوي على تحديد الناتج الممكن، بل يعتمد في تقدير سعر الصرف الحقيقي التوازني على العلاقات الإحصائية بين سعر الصرف ومحدداته من مثل فوارق الإنتاجية القطاعية وصافي مراكز الأصول الأجنبية ومعدل التبادل التجاري. وعلاوة على ذلك، يقوم نهج سعر الصرف التوازني السلوكي على عدد أقل من الافتراضات المعيارية عن العلاقة بين المتغيرات مما في حالة نهج سعر الصرف التوازني الأساسي، ما يوفر مرونة في التحليل أكبر. وينتهج النموذج الاقتصادي المبيّن أدناه منهجية البحث الخاصة بنهج سعر الصرف التوازني السلوكي.

(أ) تقدير سعر الصرف التوازني

تبعاً لنهج Edwards (1994)، الذي وضع نموذجاً دينامياً لتحديد سعر الصرف التوازني الحقيقي لاقتصاد صغير مفتوح، يتأثر سعر الصرف التوازني على المدى الطويل بعدد من المحددات المالية والتجارية:

$$ln(RER_{i,t}) = \text{CONST}_i + b1*ln(INV_{i,t}) + b2*ln(GOV_{i,t}) + b3*ln(OPEN_{i,t}) + b4*ln(TOT_{i,t}) + e_{i,t} \quad (1)$$

حيث تُعرّف المتغيرات في المعادلة (1) على النحو التالي: RER (سعر الصرف التوازني الحقيقي) هو سعر الصرف الحقيقي محسوباً على أنه نسبة مستوى السعر الدولي إلى مستوى السعر المحلي مضروباً بمعدل سعر الصرف الاسمي. INV هو الاستثمار مُقاساً على أنه نسبة إجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي. GOV هو الاستهلاك الحكومي النهائي محسوباً كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. OPEN هو مقياس للانفتاح الاقتصادي ويُحتسب على أنه نسبة الصادرات زائداً الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي. TOT يمثل معدل التبادل التجاري ويُحتسب على أنه نسبة أسعار الصادرات إلى أسعار الواردات. وأخيراً، المَعلم CONST هو التقاطع، وb1 إلى b4 هي المَعلمات المقدّرة، وi هو مؤشر البلد، وt هو مؤشر الوقت، وe هو متغير الخطأ.

ويستند النموذج إلى فرضية مفادها أن زيادة الاستثمار تؤدي إلى زيادة الطلب المحلي على السلع والخدمات غير القابلة للتداول، مثل البناء والعقارات والبيع بالتجزئة. وتعزّز هذه الأخيرة الطلب الذي يتسبّب بدوره بارتفاع في الأسعار النسبية للسلع والخدمات غير القابلة للتداول التجاري فيرتفع سعر الصرف الحقيقي. وبشكل مشابه، يُفترض بالإنفاق الحكومي المرتفع أن يعزّز الطلب ويحوّل الموارد نحو إنتاج القطاع غير القابل للتداول، ما يرفع قيمة سعر الصرف الحقيقي التوازني.

ويميل انخفاض عدد الحواجز التجارية والاندماج الأفضل مع الشركاء في التجارة الدولية إلى الاقتران بدرجة أكبر من الانفتاح الاقتصادي، مقاساً بنسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي. وهذا يعني ضمناً أن التكامل التجاري سيقرّب الأسعار المحلية من الأسعار الدولية، ما يؤدي بالتالي إلى انخفاض سعر الصرف التوازني الحقيقي.

أما أثر معدل التبادل التجاري على سعر الصرف الحقيقي فمُتضمَّن في المعادلة لضبط أثر الزيادة في السعر النسبي للصادرات مقابل الواردات على الدخل. وإذا ما هيمن هذا الأثر الأخير، ترتفع عندئذ قيمة سعر الصرف التوازني الحقيقي مع زيادة الطلب على السلع والخدمات غير القابلة للتداول. وعلى العكس من ذلك، إذا كان أثر الإحلال أهم، أي إذا أصبح إنتاج السلع غير القابلة للتداول التجاري أرخص بسبب انخفاض تكاليف البضائع الوسيطة المستوردة، تنخفض عندئذ قيمة سعر الصرف التوازني الحقيقي.

جرى تقدير المعادلة (1) باستخدام مجموعة غير متوازنة من 85 بلداً تتوفّر عنها بيانات عن أسعار الصرف الحقيقية والمتغيرات المستقلة المتاحة الباقية على مدى الفترة من 2008 إلى 2016. وقد استُمدّت البيانات عن أسعار الصرف الحقيقية الفعلية من قاعدة

صندوق النقد الدولي للإحصاءات المالية الدولية، أما البيانات عن إجمالي تكوين رأس المال الثابت والإنفاق الحكومي والتدفقات التجارية ومعدل التبادل التجاري والناتج المحلي الإجمالي فقد استمدت من قاعدة بيانات البنك الدولي لمؤشرات التنمية العالمية. وجرى تقدير الانحدار الإحصائي باستخدام منهجية التأثيرات الثابتة التي تستخدم مُقدّر وايت/هوبر White/Huber لمصفوفة تغاير متغير الخطأ لتصحيح تحيز اختلاف التباين heteroskedasticity ويلخّص الجدول 3-4 نتائج الانحدار.

إشارات المَعلمات المقدّرة هي على النحو المتوقع، باستثناء المَعلم GOV الذي تبيّن أنه لا يختلف بقدرٍ ذي شأن عن الصفر. وعند إسقاط هذا المُحدد من الانحدار، كما في المعادلة 1b، تظل العلاقات المُقدّرة بين سعر الصرف الحقيقي ومحدداته الأساسية مؤثرة ومتماشية مع النظرية، وبالتحديد ينجم عن زيادة الاستثمار أو التحسّن في معدل التبادل التجاري ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، أي أن تأثير الدخل يفوق تأثير الإحلال. ومن ناحية أخرى، ينجم عن خفض الحواجز التجارية وتعزيز الانفتاح انخفاضٌ في سعر الصرف الحقيقي.

(ب) الاختلال في سعر الصرف في المنطقة العربية

يمكن استخدام نتائج تقدير العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي ومحدداته الأساسية، كما في المعادلة 1b، لاشتقاق سعر الصرف التوازني الحقيقي. ويمكن النظر إلى هذا الأخير على أنه سعر الصرف الحقيقي الذي يسود إذا كان الاقتصاد في حالة توازن دائم. ويتطابق هذا التوازن مع وضع تكون فيه المتغيرات الأساسية جميعها متماشية مع قيمها المستدامة محتسبة كالمتوسط المتحرّك خلال فترة سنوات الدراسة الثلاث. هكذا، سعر الصرف التوازني الحقيقي هو سعر الصرف الحقيقي الذي يتسق مع هذه الأساسيات، وتمثل انحرافات سعر الصرف الحقيقي عن سعر الصرف التوازني الحقيقي اختلالات على النحو التالي:

$$MIS = RER/REER \qquad (2)$$

تبعاً لذلك، تؤدي فورات الاستثمار والحماية التجارية المفرطة أو الزيادات الكبيرة في معدل التبادل التجاري مقارنةً بقيم التوازن إلى المبالغة في تقدير قيمة سعر الصرف الحقيقي، وتصبح قيمة الاختلال MIS أعلى من 1. على النقيض من ذلك، تشير قيم اختلال MIS التي تقلّ عن 1 إلى تقدير أدنى للقيمة. وهناك بين البلدان الـ 85 التي يوفّر صندوق النقد الدولي معلومات عن أسعار الصرف الحقيقية لها، خمسة عربية هي: الجزائر والبحرين والمغرب والمملكة العربية السعودية وتونس. ويلخّص الشكل 3-1 النتائج المتعلقة بالاختلال في سعر الصرف في هذه البلدان الخمسة.

يُبين الشكل 3-1 متوسط انحراف سعر الصرف الحقيقي عن سعر الصرف التوازني الحقيقي على مدى الفترة 2008-2016، فضلاً عن مدى الاختلالات الحاصلة خلال الفترة بأكملها. فمثلاً، في الجزائر، تراوح معدّل الاختلال المُقدّر في سعر الصرف بين 0.8 في المائة و8.1 في المائة بمتوسط اختلال بلغ 4.0 في المائة.

وكان سعر الصرف في كل من الجزائر والمغرب وتونس قريباً من قيمة توازنه على مدى فترة الدراسة. وتبيّن البلدان الثلاثة معاً اختلالاً مُقدّراً أقل من خمسة في المائة بالمتوسط. كذلك، لم يتجاوز الاختلال في أي سنة على حدة عتبة العشرة في المائة. وتتماشى هذه النتائج مع بحوث حديثة العهد أخرى حول اختلال العملة في بلدان المغرب العربي تبين انحرافات طفيفة في سعر الصرف الحقيقي عن مستوى توازنه في المغرب وتونس[9].

الجدول 3-4 نتائج تقدير سعر الصرف التوازني الحقيقي

المتغير	المعادلة 1a	المعادلة 1b
CONST	4.55 (0.44)	4.39 (0.40)
ln(INV)	0.03 (0.03)	0.03 (0.02)
ln(GOV)	-0.04 (0.05)	
ln(OPEN)	-0.19 (0.08)	-0.18 (0.08)
ln(TOT)	0.01 (0.08)	0.02 (0.08)

المصدر: حسابات المؤلّف.
ملاحظة: ترد الأخطاء المعيارية بين قوسين.

الشكل 3-1 اختلال سعر الصرف في بلدان عربية (بالنسبة المئوية من سعر الصرف التوازني الحقيقي)

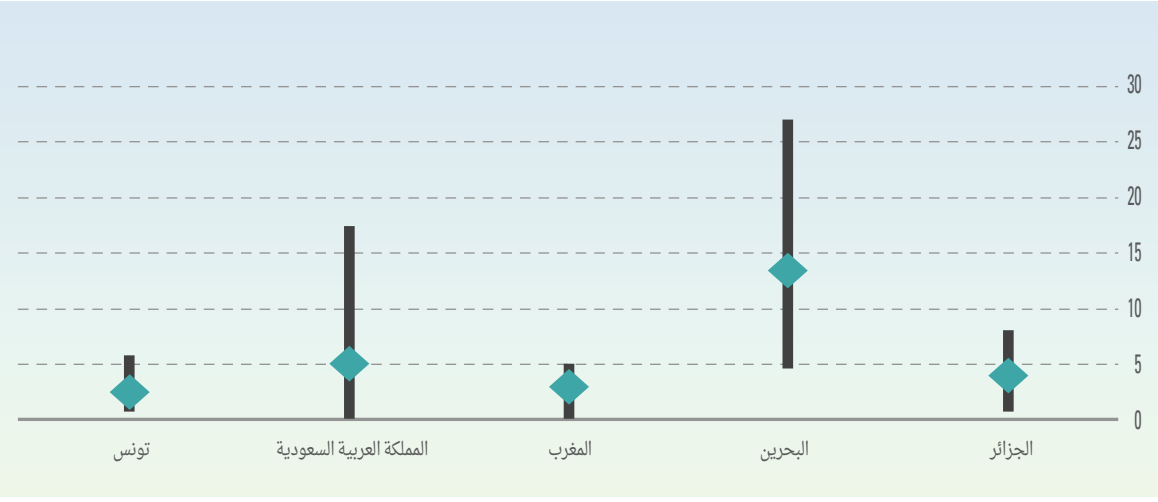

المصدر: IMF, *Annual Report on Exchange Arrangements and Exchange Restrictions 2016* (Washington, D.C., 2016); IMF, *Annual Report on Exchange Arrangements and Exchange Restrictions 2017* (Washington, D.C., 2018).

من ناحية أخرى، تظهر البحرين والمملكة العربية السعودية مستويات اختلال في سعر الصرف ذات متوسط أعلى، وفي بعض السنوات تجاوز الانحراف عن سعر الصرف التوازني 15 في المائة. وكل من البلدين مصدر رئيسي للنفط كما أنهما كليهما يعتمدان نظام ربط تقليدي مقابل الدولار. وكما سبق ذكره، تعزز نظم ربط سعر الصرف بعملة أخرى الشفافية والقدرة على التنبؤ على حساب تطبيق سياسة نقدية مستقلة وتعرّض الاقتصاد المحلي لآثار التقلبات في أسعار النفط العالمية. وبالمقابل، تستفيد البلدان التي لديها نظام سعر صرف عائم من آلية تثبيت تلقائية، بمعنى أن قيمة عملتها سترتفع عندما تكون أسعار النفط الدولية قوية وتنخفض عندما تكون هذه الأسعار ضعيفة.

تشير الأدبيات المبكرة عن أنظمة سعر الصرف المثلى إلى أن اختلال سعر الصرف في المدى البعيد ليس بالضرورة مؤشراً على أن نظام سعر الصرف القائم غير مناسب[10]. بدلاً من ذلك، ينبغي تحليل وضع البلد في إطار الظروف والتحديات الخاصة به، مع الأخذ بالاعتبار مستويات الدين الحكومي والأرصدة الخارجية ومستويات الفساد والقدرة التنافسية في الأسواق الدولية.

مع ذلك، قد يشير استمرار انحرافات سعر الصرف الحقيقي عن قيمة توازنه إلى تشوّهات في الأسعار النسبية بسبب اختلالات أساسية في الاقتصاد الكلي. فإذا ما كانت هذه الاختلالات بارزة واستمرت فترات زمنية أطول، قد تحدث أزمات على صعيد الاقتصاد الكلي كما قد تحدث تعديلات لسعر الصرف تسبب اضطراب السوق[11]. فمثلاً، أجبرت تقلبات كبيرة في أسواق النفط في الآونة الأخيرة بعض البلدان المصدّرة للنفط، مثل أذربيجان وكازاخستان، على التخلّي فجأةً عن الأهداف الموضوعة لسعر الصرف. وعلاوةً على ذلك، حتى عندما يسمح وجود احتياطيات كبيرة من العملات الأجنبية بالحفاظ على اختلال سعر صرف على مدى فترات زمنية أطول، قد تكون للانحراف تكلفة اقتصادية. فإذا كانت قيمة العملة مبالغاً فيها، يخسر منتجو السلع المتداولة تجارياً القدرة التنافسية على الصعيد الدولي. وعلى العكس من ذلك، سيؤدي سعر الصرف المقدر بأقل من قيمته إلى فقدان القوة الشرائية وزيادة تكاليف السلع الرأسمالية المستوردة، ما يتسبّب في انخفاض معدلات الاستثمار والنمو.

على أن مسألة ما إذا كان اختلال سعر الصرف يؤثّر على النمو الاقتصادي وإلى أي مدى مسألة تجريبية. فمثلاً، يرى Rodrik (2008) أن العملات المبالغ في قيمتها

تؤدي إلى خنق النمو أما تأثير العملات المقدّرة بأقل من قيمتها فغير واضح. وفي الاقتصادات المتقدمة، لم يوثق أي أثر ملحوظ لخفض قيمة العملة بينما يؤدي ذلك في الاقتصادات الناشئة إلى ارتفاع معدّلات النمو. غير أن Goncalves and Rodrigues (2017) يذهبان إلى أنّ الارتباط بين خفض القيمة والنمو في الاقتصادات الناشئة يختفي إذا ما أخذت بالحسبان الفروق في معدلات الادخار.

جيم- تقييم تأثيرات أنظمة سعر الصرف على الاقتصاد الكلي في البلدان العربية

تثير ملاحظة أن بعض أسعار الصرف في البلدان العربية تظهر درجة عالية من الاختلال وأن البلدان المعنية تدير نظام سعر صرف جامد السؤال حول ما إذا كانت ترتيبات سعر صرف محددة مرتبطة بأداء للاقتصاد الكلي أقوى أو أضعف. وقد اختبر Levy Yeyati and Sturzenegger (2003) العلاقة بين اختيار نظام سعر الصرف والنمو الاقتصادي لعيّنة من 183 بلداً خلال الفترة 1974-2000 فوجدا أن أنظمة أسعار الصرف الأقل مرونة أدّت إلى تباطؤ النمو في البلدان النامية، في حين لم يكن لها أثر كبير في الاقتصادات المتقدمة. ويتبع التحليل التالي نهجاً مشابهاً، لكنه يُسند التقديرات إلى بيانات أحدث ويركز تركيزاً واضحاً على المنطقة العربية. وتُستخدم عيّنة من 187 بلداً خلال الفترة 2008-2016 لتقييم العلاقة بين نظام سعر الصرف وأداء الاقتصاد الكلي.

1- التقييم الإحصائي

كخطوة أولى، تُقدّم مجموعة من الإحصاءات الوصفية. يبين الجدول 3-5ألف متوسط معدلات نمو البلدان حسب نظام سعر الصرف للبيانات المجمّعة لكافة مشاهدات بلد-سنة. ولا تتوفر بيانات عن جميع السنوات للبلدان كافة، ولذا يُشار في الجدول إلى عدد المشاهدات. وبالإضافة إلى المتوسط والوسيط لجميع البلدان، تُعرض بشكل منفصل القيّم المتوسطة للعيّنة الفرعية التي تغطي البلدان العربية. وتُصنف أنظمة سعر الصرف ضمن ثلاث فئات تمشياً مع ما ورد في القسم ألف: جامد، مرن، أخرى. والأخيرة هي فئة متبقية تتضمن أنظمة سعر الصرف التي يصنّفها صندوق النقد الدولي على أنها «ترتيبات موجّهة أخرى».

يبيّن الجدول 3-5ألف أنّ متوسط معدلات النمو في البلدان التي تعتمد نظام سعر صرف مرن (3.3 في المائة) تجاوز النمو في البلدان التي تعتمد ترتيب سعر صرف جامد (2.7 في المائة). وتؤكّد القيم الوسيطة تفوّق النظام المرن. فالوسيط أقل حساسية للقيم المتطرفة ويعطي صورة أدق عن وضع النمو السنوي. ومن ناحية أخرى، وضمن العيّنة الفرعية للبلدان العربية، نمت الاقتصادات التي تعتمد ترتيب سعر صرف جامد بسرعة أكبر من تلك التي تعتمد نظام سعر صرف مرن.

وعلاوة على ذلك، أجريت حسابات تكميلية على مؤشرات لأداء الاقتصاد الكلي أخرى، لا سيما التضخم ورصيد الحساب الجاري والبطالة وإجمالي تكوين رأس المال والاستثمار الأجنبي المباشر. وتلخّص الجداول 3-5باء حتى 3-5واو النتائج. وفيما يتعلق ببعض هذه المؤشرات، وخاصة معدل البطالة، عدد المشاهدات متدنٍ، ولذا ينبغي تفسير النتائج بحذر.

ويعطي التدقيق في مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي غير المتصلة بالنمو صورة مختلطة. فمعدلات التضخم في متوسطها أقل في البلدان التي تعتمد نظام سعر صرف جامد. ويصحّ هذا الاستنتاج على العيّنة بكاملها وعلى بلدان المنطقة العربية على حد سواء. وتتبين نتيجة مشابهة فيما يتعلق بالاستثمار السنوي. أما إجمالي تكوين رأس المال كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي فأعلى في البلدان التي تطبق ترتيب سعر صرف جامد مما في البلدان التي تطبق ترتيب سعر صرف مرن.

وعندما يتعلق الأمر بالبطالة، تظهر معدلات أدنى في البلدان التي تعمل بنظام سعر صرف مرن. كما أنّ الحساب الجاري أقرب إلى التوازن في ظل نظام سعر صرف مرن. وفي العيّنة الفرعية للبلدان العربية، تُلاحظ علاقة عكسية فيما يتعلق بالحساب الجاري، إذ

الجدول 3-5 ألف متوسط معدل النمو الاقتصادي (بالنسبة المئوية في السنة)

	كل البلدان			البلدان العربية		
	جامد	مرن	آخر	جامد	مرن	آخر
المشاهدات	582	907	162	93	43	27
المتوسط	2.7	3.3	3.6	3.4	2.9	2.9
الوسيط	3.1	3.2	4.3	3.7	2.9	3.6

الجدول 3-5 باء متوسط معدل التضخّم (بالنسبة المئوية في السنة)

	كل البلدان			البلدان العربية		
	جامد	مرن	آخر	جامد	مرن	آخر
المشاهدات	471	843	141	96	31	20
المتوسط	3.3	5.1	11.9	3.1	5.4	11.1
الوسيط	2.5	3.8	6.8	2.7	4.9	6.0

الجدول 3-5 جيم متوسط رصيد الحساب الجاري (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

	كل البلدان			البلدان العربية		
	جامد	مرن	آخر	جامد	مرن	آخر
المشاهدات	586	924	163	100	48	27
المتوسط	-4.6	-3.1	-5.2	3.2	-8.8	-4.3
الوسيط	-5.7	-2.8	-3.8	2.4	-6.8	-4.4

الجدول 3-5 دال متوسط معدل البطالة (بالنسبة المئوية في السنة)

	كل البلدان			البلدان العربية		
	جامد	مرن	آخر	جامد	مرن	آخر
المشاهدات	206	664	94	44	19	18
المتوسط	9.1	8.6	7.0	6.8	14.6	11.3
الوسيط	7.6	7.2	6.3	5.6	14.0	10.8

الجدول 3-5 هاء متوسط إجمالي تكوين رأس المال (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

	كل البلدان			البلدان العربية		
	جامد	مرن	آخر	جامد	مرن	آخر
المشاهدات	430	878	147	60	47	27
المتوسط	24.5	23.2	24.1	25.1	20.1	27.6
الوسيط	23.5	22.3	23.1	25.2	19.9	29.9

الجدول 3-5 واو متوسط صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

	كل البلدان			البلدان العربية		
	جامد	مرن	آخر	جامد	مرن	آخر
المشاهدات	563	906	161	92	43	27
المتوسط	5.3	5.9	6.6	3.3	3.6	3.8
الوسيط	3.1	3.2	3.5	2.4	2.2	2.0

المصدر: حسابات المؤلفين بالاستناد إلى IMF, *Annual Report on Exchange Arrangements and Exchange Restrictions 2016* (Washington, D.C., 2016); and IMF, *Annual Report on Exchange Arrangements and Exchange Restrictions 2017* (Washington, D.C., 2018).

لدى البلدان العربية التي تعتمد نظام سعر صرف جامد فائض في الحساب الجاري في المتوسط، فيما كان لدى تلك التي تعتمد نظام سعر صرف مرن عجز كبير.

2- تحليل اقتصاد قياسي

لقياس أثر نظام سعر الصرف على أداء الاقتصاد الكلي، وبالتحديد معدل النمو، جرى تقدير أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على معدلات النمو مع تضمين أثر أنظمة سعر الصرف. وباتباع Barro (2013)، جرى تقدير المعادلة (3)، حيث GDPBASE هو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة الأساس 2008، وINV الاستثمار مُقاساً بإجمالي تكوين رأس المال كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وPOP لوغاريثم عدد السكان ويُستخدم كمتغير بديل لحجم البلد وGOV الاستهلاك الحكومي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي وSEC معدّل الالتحاق بالتعليم الثانوي ويُستخدم كمتغير بديل لرأس المال البشري وSTAB مؤشّر الاستقرار السياسي المستخدم كمتغير بديل لسيادة القانون وغياب العنف/الإرهاب، وTOT معدل التبادل التجاري وOPEN انفتاح البلد على التجارة. وأخيراً، جامد ومرن وأخرى كلها متغيّرات صورية تشير إلى أنظمة سعر الصرف.

(أ) وصف البيانات ومواصفة النموذج

تغطي البيانات الفترة الممتدة من 2008 إلى 2016 وتضمّ العيّنة 187 بلداً بينها 14 بلداً عربياً: الجزائر والبحرين وجزر القمر ومصر ولبنان وموريتانيا والمغرب والكويت وعُمان والمملكة العربية السعودية. ولم تُشمل البلدان العربية جميعها بسبب عدم توفر البيانات لبعض البلدان. وعلاوة على ذلك، جميع البيانات ساكنة إحصائياً طبقاً لاختبار Fuller-Dickey المُعزّز (ADF) واختبار Phillips-Perron (PP) وتظهر بعض ارتباط خطي تعددي بين المتغيرات لدى استخدام مؤشر عامل تضخم التباين (VIF).

تؤكد مواصفة النموذج في المعادلة (3) أدناه، أنّ النمو مرتبط ارتباطاً خطياً بمجموعة من متغيرات الاقتصاد الكلي في سياق بيانات مقطعية، لكن هناك مشكلة متأصلة في نماذج البيانات المقطعية هي أن متغير الخطأ يخالف الافتراضات المعيارية. وبشكل خاص، البيانات المقطعية معرّضة لأن تبدي اختلافاً في التباين heteroskedasticity بين المجموعة، وهي حالة تظهر فيها بيانات كل بلد تبايناً مختلفاً في متغير الخطأ. وتنشأ في سياق تحليل البيانات المقطعية مخالفة أخرى للفرضية التقليدية بشأن متغير الخطأ وذلك عندما تكون متغيرات الخطأ ($e_{i,t}$) متعنّقدة، أي عندما ترتبط متغيرات الخطأ ارتباطاً تلقائياً ضمن المجموعات بحيث تستحث صدمة سابقة صدمات حالية. وتشكّل الأزمة المالية (صدمة) لعام 2008، التي لا تزال تداعياتها ماثلة حتى اليوم، مثالاً على التعنّقد في متغيرات الخطأ. وأخيراً، هناك التبعية العرَضية في متغير الخطأ، وهي حالة تستحث فيها صدمة في بلد معين صدمة في بلد آخر[12]. مثلاً، قد يكون لصدمة نفطية تتسبب في تخفيض أسعار النفط للبلدان العربية المصدّرة للنفط تأثير متزامن على بلدان عربية أخرى غير مصدّرة للنفط عبر قنوات انتقال مختلفة. وأثناء عملية التقدير كلها، سيجري التحقّق من الافتراضات الثلاثة الأخيرة هذه والقيام عند الاقتضاء بتصحيح باستخدام مقدّر المربّعات الصغرى المعمّمة[13].

لا بد من الإشارة إلى أنّه كان بالإمكان اعتماد نموذج بيانات مقطعية دينامي، كما في Arellano and Bond (1991) أو Arellano and Bover (1995)، حيث تُستخدم في معالجة مشاكل التداخلية طريقة عزوم معمّمة، أي مُقدّر بطريقة العزوم المعمّمة من خطوتين. كما تكثر الأدبيات حول التأثير التداخلي للتكنولوجيا والبحوث والتنمية، كما في أعمال Romer (1989) وAghion and Howitt (1996)، ما يتيح إجراء تحليل أغنى. لكن نطاق البيانات المتاحة عن البلدان العربية تحديداً قيّد عملنا.

$$GROWTH_{i,t} = \text{CONST}_i + b1*GDPBASE_{i,t} + b2*\text{INV}_{i,t} + b3*POP_{i,t} + b4*\text{GOVi,t} + b5*SECi,t + b6*\text{STAB}_{i,t} + b7*TOT_{i,t} + b8*\text{OPEN}_{i,t} + b9*Rigid_{i,t} + b10*\text{Supple}_{i,t} + b11*Other_{i,t} + e_{i,t}. \quad (3)$$

(ب) نتائج الانحدار

تشير صيغة Haussman المتينة إلى غياب التأثير الثابت[14]. وعلاوة على ذلك، رُفض اللجوء إلى تحديد التأثير العشوائي لصالح حالة المربعات الصغرى العادية المجمّعة. ويُظهر كل من العيّنة الكاملة والعيّنة الفرعية اختلافاً في التباين بين المجموعة. ومن ناحية التعنّقد، تظهر العيّنة الكاملة نمط تعنّقد في متغير الخطأ، في حين لا تظهر العينة الفرعية، عينة البلدان العربية، أي تعنّقد كهذا.

يلخّص الجدول 3-6 نتائج عمليتَي انحدار إحصائي، ويتناول الانحدار الأول العيّنة الكاملة، بينما يتناول الانحدار الثاني المشاهدات الخاصة بالعيّنة الفرعية التي تغطي 14 بلداً عربياً.

تبيّن أن الاستهلاك الحكومي ليس ذا شأن إلا هامشياً وأنه يرتبط ارتباطاً سلبياً بالنمو في العيّنة الكاملة، ولكن ليس في العيّنة الفرعية للبلدان العربية. وكان Romer (1990) قد توصّل إلى نتائج مشابهة هي أن «مستوى الإنفاق الحكومي على عناصر غير الاستثمار يرتبط على ما يبدو ارتباطاً سلبياً بمعدّل النمو». غير أن ما يفسّر هذه العلامة السلبية هو أن الاستهلاك الحكومي يحوّل مدخرات البلد إلى إنفاق حكومي غير منتج، مثل التحويلات والإنفاق الجاري، وما إلى ذلك. وقد جرى التأكيد على هذه النتيجة الأخيرة نظرياً في أعمال Obstfeld and Rogoff (1994).

يتبيّن أن الاستثمار ذو أهمية وأنه يرتبط إيجابياً بالنمو فقط في العيّنة الفرعية، وربما يرجع ذلك إلى أن البلدان العربية لم تبلغ مستوى النضج الاقتصادي في حين أن البلدان المتقدمة في العيّنة الكاملة سبق وراكمت رأس المال وبلغت مستوى الوضع المستقر الذي يبقى رأس المال في الاقتصاد بعده مستقراً. من ناحية أخرى، تبيّن أن التعليم ذو أهمية على مستوى 1 في المائة في العينة الكاملة، ولكن ليس في العينة الفرعية، وذلك يتماشى مع نموذج النمو الذي يشدد على تأثير رأس المال البشري وجهود البحوث والتطوير. أما عدم أهمية التعليم في العيّنة الفرعية فيُعزى إلى نوعية التعليم.

الجدول 3-6 نتائج الانحدار

معدل النمو	جميع البلدان	البلدان العربية
الاستهلاك الحكومي	-0.000	-0.000
	[1.69]*	[0.05]
معدّل الالتحاق بالتعليم الثانوي	-0.007	-0.010
	[2.98]***	[0.35]
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	1.794	-13.039
	[0.16]	[0.08]
لوغاريثم حجم السكان	0.092	-0.848
	[2.32]**	[1.29]
الاستثمار	0.002	0.133
	[0.24]	[1.78]*
مؤشر الاستقرار السياسي	0.161	-2.371
	[2.77]***	[1.83]*
انفتاح البلد على التجارة	0.000	-0.000
	[2.66]***	[2.29]**
معدل التبادل التجاري	0.145	4.030
	[1.29]	[2.40]**
جامد	-0.037	3.736
	[0.29]	[2.11]**
مرن	0.224	-4.153
	[1.62]	[0.41]
ثابت	-1.189	7.825
	[1.71]*	[0.79]
عدد المشاهدات	797	50

المصدر: حسابات المؤلّف.
ملاحظات: * $p<0.1$؛ ** $p<0.05$؛ *** $p<0.01$.
أسقطت فئة نظام سعر الصرف "الآخر" بسبب فخ متغيّر صوري.

وللاستقرار السياسي ومستوى الانفتاح أهمية في كل من العينة الكاملة والعينة الفرعية وتؤكّد علامتيهما، في الحالة السلبية أم في الحالة الإيجابية، تنبؤات النظرية. وليس معدل التبادل التجاري ذا أهمية إلا في العينة الفرعية فقط، ربما بسبب اعتماد البلدان العربية المفرط على صادرات النفط، بعكس الاقتصادات المتقدمة التي تتنوّع صادراتها.

الأهم من ذلك، تبيّن في نتائج العينة الفرعية للبلدان العربية أن نظام سعر الصرف الجامد يعزّز النمو، لكن

هذه النتيجة لا تنطبق على العينة الكاملة. ويعود ذلك إلى أن البلدان العربية تفتقر إلى ثقة المستهلك والمستثمر نظراً لضعف مؤسساتها المالية والقانونية. وبطريقة ما، تشكّل أنظمة سعر الصرف الجامد التزاماً بمستويات تضخم متدنية وتزيل عدم اليقين في سعر الصرف الناجم عن الممارسات غير الملائمة النقدية وفي مجال سياسة المالية العامة. كذلك تتماشى هذه النتائج مع الاستنتاجات التجريبية التي تذهب إلى أن سعر الصرف الثابت يخدم الاقتصادات النامية الصغيرة المفتوحة بشكل أفضل.

دال- تقييم التداعيات الاقتصادية لتغيير نظام سعر الصرف: حالة كل من مصر والمغرب

تستطيع البلدان تغيير نظام سعر الصرف فيها وتعمد إلى ذلك مع مرور الوقت وكجزء من إصلاحات السياسة النقدية. وفي حين حافظ 11 بلداً عربياً على الترتيب ذاته لنظام سعر الصرف خلال الفترة 2008-2016، قامت عشرة بلدان أخرى بتعديلات أسفرت عن إعادة تصنيف لسياساتها (الشكل 3-2). وبالفعل، غيّرت سبعة بلدان عربية نظامها مرتين بين عامي 2008 و2016 وأدخلت مصر خمسة تعديلات على ترتيب سعر الصرف لديها.

وليس هناك اتجاه واضح للتغييرات في أنظمة سعر الصرف (الشكل 3-3). لكن عمليات الانتقال هي في معظمها من نظام سعر صرف مرن إلى نظام موجّه آخر. وفي خلال فترة هذه الدراسة، جرى تحوّلان اثنان فقط من نظام سعر صرف مرن إلى نظام سعر صرف جامد.

اتخذ بلدان اثنان في المنطقة نهجين متميزين في تغيير سياسة سعر الصرف، إذ اختارت مصر سياسة إقراض جامدة واعتمدت نظام تعويم، أما المغرب فاختار سياسة إقراض مرنة ونفّذ في عام 2018 الخطوة الأولى نحو اعتماد نظام تعويم على المدى الطويل.

الشكل 3-2 عدد التغييرات في نظام سعر الصرف في البلدان العربية، 2008-2016

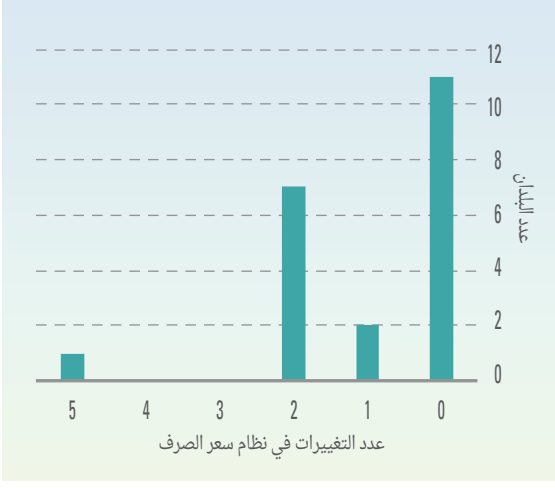

المصادر: IMF, *Annual Report on Exchange Arrangements and Exchange Restrictions 2016* (Washington, D.C., 2016); IMF, *Annual Report on Exchange Arrangements and Exchange Restrictions 2017* (Washington, D.C., 2018).

الشكل 3-3 رسم بياني للتغييرات في نظام سعر الصرف في البلدان العربية، 2008-2016

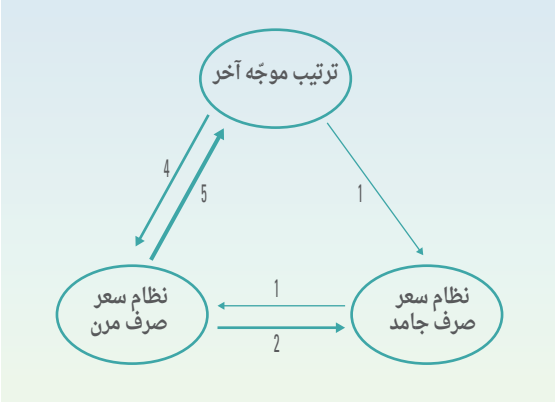

المصادر: IMF, *Annual Report on Exchange Arrangements and Exchange Restrictions 2016* (Washington, D.C., 2016); IMF, *Annual Report on Exchange Arrangements and Exchange Restrictions 2017* (Washington, D.C., 2018).

1- تداعيات اعتماد نظام سعر الصرف العائم في مصر

تاريخياً، كان هدف المصارف المركزية في معظم بلدان المنطقة العربية تحقيق استقرار سعر الصرف، لا سيما أن لدى معظمها أنظمة تربط سعر الصرف بعملة أخرى.

الشكل 3-4 متوسط سعر الصرف الشهري (الجنيه المصري - الدولار)

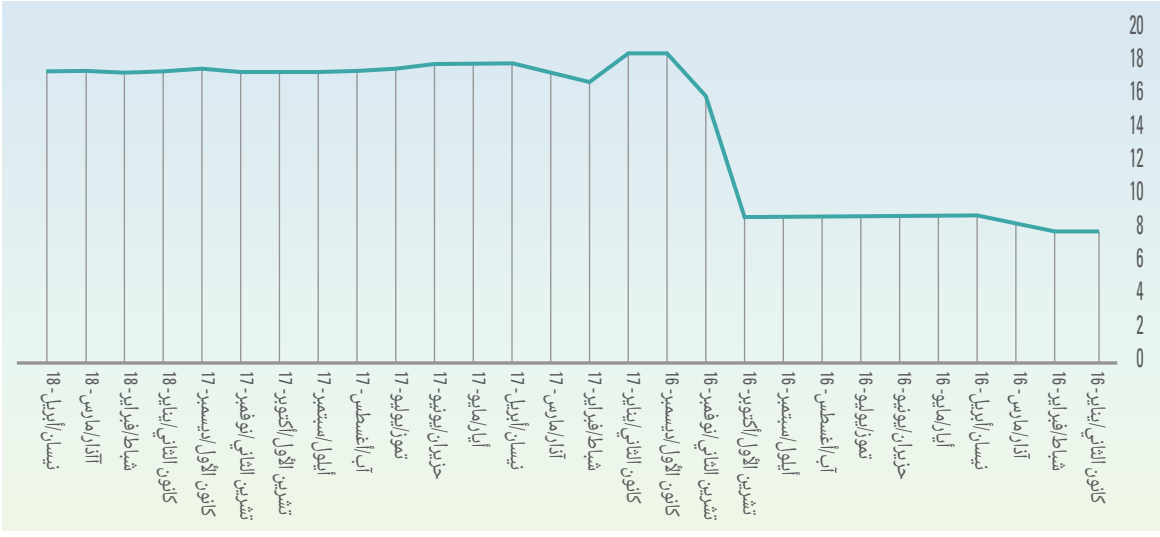

المصدر: مصر، البنك المركزي المصري، «البحوث الاقتصادية، إحصائيات». http://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Statistics/Pages/Inflation.aspx (استرجعت في 10 حزيران/يونيو 2018).

وكانت السياسة النقدية تيسيرية إلى حد كبير ولم تلعب غير دور محدود. وبالإضافة إلى هذه الشواغل، تشير الأدلة عبر البلدان إلى أن ربط سعر الصرف يمكن أن يؤدي إلى انخفاض معدل التضخم، إلاّ أنه أيضاً يبطئ نمو الإنتاجية[15]. وقد أشارت دراسات عدة إلى أن المبالغة في قيمة سعر الصرف هي أحد الأسباب الجذرية للافتقار إلى النمو في الإنتاجية والتغيير البنيوي[16].

وقد بدأ هذا الوضع يتغيّر في مصر مع اعتماد نظام سعر الصرف العائم في تشرين الثاني/نوفمبر 2016[17]. وتعود الأسباب وراء اعتماد مصر نظام سعر الصرف العائم إلى صعوبات شديدة في الاقتصاد الكلي، بما في ذلك العجز الكبير المتواصل في الحساب الجاري وانخفاض القدرة التنافسية للعملة والانخفاض الكبير في سعر الصرف في السوق الموازية[18]. فقد كانت الاحتياطيات، التي انخفضت إلى 17 مليار دولار في منتصف عام 2016، شحيحة تكاد لا تكفي لتمويل ثلاثة أشهر من الواردات[19]. وأصبح من الضروري الحصول على دعم مالي من صندوق النقد الدولي. عند ذلك، أجرت الحكومة إصلاحاً شاملاً لإدارة الاقتصاد الكلي. فوضعت سياسة نقدية فعالة واعتمدت في تشرين الثاني/نوفمبر 2016 نظام سعر الصرف العائم، بالإضافة إلى خفض قيمة العملة، على النحو المشار إليه في الشكل 3-4.

ومنذ اعتماد نظام سعر الصرف العائم في عام 2016، أصبحت السيطرة على التضخّم الهدف الجديد للمصرف المركزي. وربما تنظر بلدان نامية أخرى في المنطقة فقيرة نفطياً وتواجه أيضاً صعوبة في التغلب على انخفاض الإنتاجية في اعتماد سياسة مشابهة في المستقبل وجعل اقتصاداتها أكثر قدرة تنافسية عن طريق تصحيح سعر الصرف.

استُخدم إطار Libich, Nguyen, and Stehlík (2015) في نموذج اقتصاد كلي بنيوي لدراسة التفاعلات المالية-النقدية في سياق الاقتصاد المصري دراسة تجريبية. وكان الهدف من ذلك التوصّل إلى فهم أفضل للتفاعلات بين سعر الصرف والتضخم والفجوة في الناتج، ودراسة التأثيرات المترتبة على السياسة الجديدة التي تستهدِف التضخم على الفجوة في الناتج ضمن سيناريو سعر الصرف العائم. وعلاوة على ذلك، يدرس هذا النموذج فعالية السياسة النقدية والمالية فيما يتعلق بالنمو الاشتمالي من خلال النظر في عدد من إجراءات السياسة المالية-النقدية المبتكرة.

وقبل حلّ نموذج الاقتصاد الكلي، استُخدم نموذج بنيوي للانحدار الذاتي للمتجهات (SVAR) بغية التوصل إلى فهم أفضل لعملية التفاعلات والانتقالات بين سعر

الصرف والتضخم ومتغيرات الاقتصاد الكلي الأخرى. وسيساعد النموذج البنيوي للانحدار الذاتي للمتجهات في تشخيص أثر الصدمات والتأثيرات العبورية فيما بين متغيرات الاقتصاد الكلي.

استخدم النموذج البنيوي للانحدار الذاتي للمتجهات بيانات صادرة عن البنك المركزي المصري غطّت 34 فترة فصلية بين عامي 2008 و2016. وقد تبيّن أن بيانات التضخم للفترة 2017-2018 ناشزة. فقد كشفت عن حصول قفزة ملحوظة في معدل التضخم من 8 في المائة في الربع الأخير من عام 2016 إلى 34 في المائة كحدّ أقصى في الربع الأخير من عام 2017 (الشكل 3-5). وانخفض المعدل بعد ذلك انخفاضاً حاداً إلى 13 في المائة في الربع الثالث من عام 2018. ونظراً لهذه الحركات الاستثنائية في الأرباع الأخيرة، استُثنيت تلك الفترات من التقدير واعتمدت في النموذج البنيوي للانحدار الذاتي للمتجهات البيانات الصادرة حتى الربع الثاني من عام 2016. وبالإضافة إلى ذلك، وبسبب العدد المحدود نسبياً للمشاهدات، لم يتمكّن النموذج من تمحيص أنظمة سعر صرف منفصلة في مصر، كما في أوّل عقد من الألفية الثانية أو خلال منتصفه، عندما حصلت ضغوط على صعيد سعر الصرف أدّت إلى تدخّلات سياساتية. مع ذلك، لم تؤثر هذه التدخلات على سعر الصرف بقدر كبير كما في عام 2016.

وقد يكون مضللاً فحص البيانات الأخيرة منذ تخفيض قيمة العملة في الربع الأخير من عام 2016 لتقدير آثار صدمة سعر الصرف على التضخم. وكما ذُكر آنفاً، ليس سهلاً تفسير التحركات الحادة في التضخم. وبينما قد لا يعود الارتفاع الحاد في معدل التضخم في عام 2017 بالكامل إلى صدمة سعر الصرف، قد لا يعود الانخفاض الحاد في معدل التضخم منذ الربع الأول من عام 2018 بالكامل إلى ارتفاع أسعار الفائدة. وستُفحص التحوّلات في سعر الفائدة في القسم المتعلق بفعالية السياسة النقدية.

ولربما أثرت عوامل أخرى على التغاير في معدل التضخم خلال الفترة منذ الربع الأخير من عام 2016. فمثلاً، لبناء الاحتياطي المتناقص من العملات الأجنبية، قام البنك المركزي المصري برفع سعر الفائدة على أذون الخزانة من 13 في المائة خلال الربع الأخير من عام 2016 إلى 20 في المائة في الربع الأخير من عام 2017. ونتيجة لذلك، حصل تدفق كبير من استثمارات الحافظة بلغ حوالي 18 مليار دولار خلال الفترة الممتدة حتى نهاية عام 2017، ما ساهم في حصول ضغط مفاجئ على التضخم من جانب الطلب (الشكل 3-6).

كذلك ساهمت الإصلاحات المالية في التضخم، ولا سيما تطبيق إصلاحات إعانة دعم الطاقة. فمثلاً، ارتفع معدل التضخم من 6.9 في المائة عام 2013 إلى 12 في المائة في 2015 بالتزامن مع المرحلة الأولى من إصلاحات إعانات الدعم في عام 2013. فقد أدّت هذه الإصلاحات إلى ارتفاع أسعار الوقود والغاز الطبيعي 40-80 في المائة وارتفاع تعرفات الكهرباء 10-50 في المائة في عام 2014. وعلاوة على ذلك، رُفعت تعرفات الكهرباء 30 في المائة في تموز/يوليو 2016 ومرة أخرى 40 في المائة في تموز/يوليو 2017. ورُفعت أسعار البنزين والديزل 53 في المائة والغاز النفطي المسال 100 في المائة والكيروسين 55 في المائة وزيت الوقود 40 في المائة في حزيران/يونيو 2017[20]. وطبّقت مصر أيضاً ضريبة القيمة المضافة في أيلول/سبتمبر 2016.

وقد أثرت إصلاحات المالية العامة هذه جميعها على ارتفاع التضخم ارتفاعاً شديداً.

وكما رأينا في حالة مصر، التفاعل بين سعر الصرف الإسمي وسعر الفائدة الاسمي غير مباشر، لكن هناك علاقة سببية قوية في الاتجاه من سعر الصرف إلى سعر الفائدة. لا تظهر الاستجابة النبضية من جانب صدمة سعر فائدة الإقراض لسعر الصرف أي تأثير ذي شأن. فقد لوحظ ارتفاع حاد في سعر فائدة الإقراض فقط بين الربع الثالث من عام 2016 والربع الأخير من عام 2017. وقبل ذلك، كان سعر فائدة الإقراض ثابتاً تقريباً، عند حوالي 12 في المائة خلال عام 2006 إلى عام 2015، وانخفض طفيفاً خلال الفترة من 1990 إلى 2015 ككل. وخلال الفترة نفسها، سجّل سعر الصرف الإسمي اتجاه صعود طفيف. وكان المؤشران كلاهما

الشكل 3-5 التضخم وسعر الفائدة، فصلياً

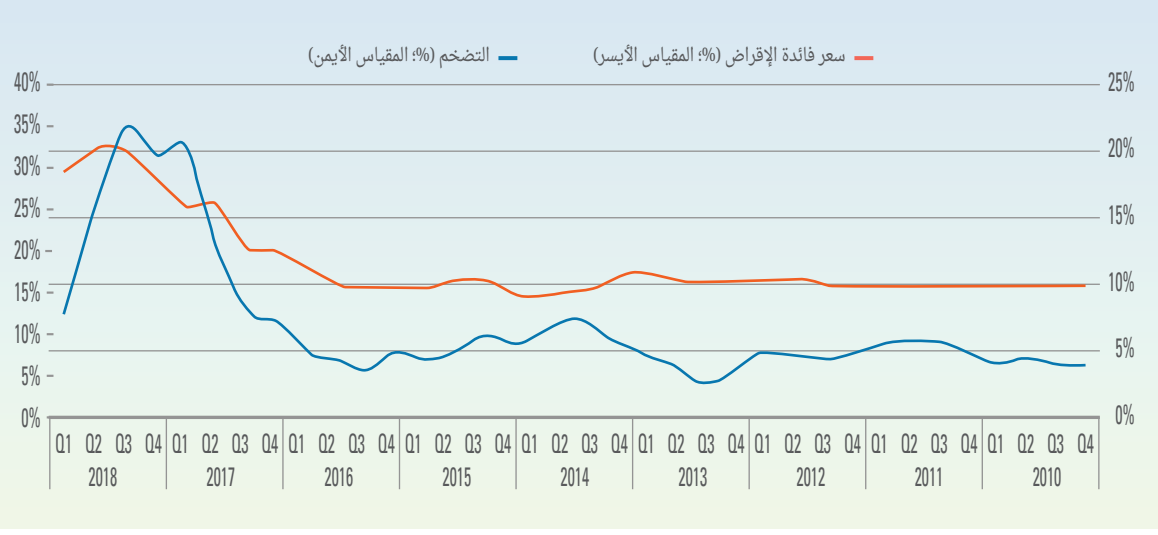

المصدر: مصر، البنك المركزي المصري، «البحوث الاقتصادية، إحصائيات». http://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Statistics/Pages/Inflation.aspx (استرجعت في 10 حزيران/يونيو 2018).

الشكل 3-6 سعر الفائدة على أذون الخزانة، صافي استثمار الحافظة وصافي الاستثمار المباشر، فصلياً

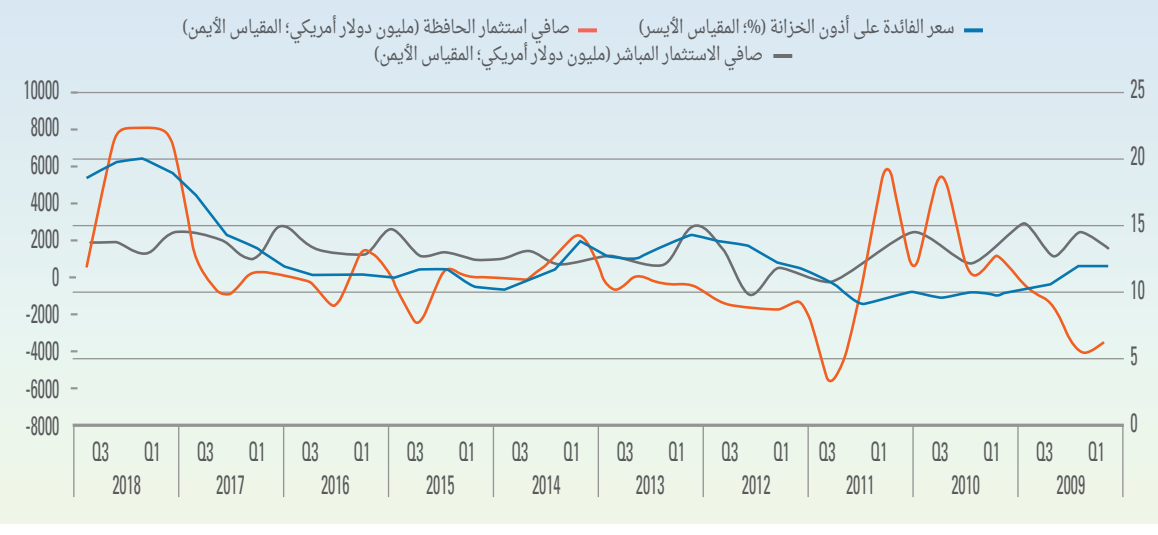

المصدر: مصر، البنك المركزي المصري، «البحوث الاقتصادية، إحصائيات». http://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Statistics/Pages/Inflation.aspx (استرجعت في 10 حزيران/يونيو 2018).

يتجهان إلى التقارب، على النحو المبيّن في الشكل 3-7، عدا عن أنه كان هناك ابتعاد عن الاتجاهات السابقة منذ عام 2016. ويبيّن ذلك أثر نوع السياسة النقدية السلبية التي تتبعها مصر، في حين كان الهدف الأول للسياسة أثناء الفترات السابقة تثبيت سعر الصرف مع دور محدود للغاية للسياسة النقدية.

واستناداً إلى اختبارات Granger السببية، ليس التفاعل بين سعر الفائدة الاسمي والتضخم ذا شأن. وتُظهر الاستجابة النبضية من جانب سعر الفائدة لصدمات التضخّم أثراً إيجابياً للفصول الأربعة لعام 2017 لكن هذا الأثر ليس كبيراً جداً. بالمقابل، الاستجابة النبضية من جانب التضخم لصدمات سعر

الشكل 7-3 سعر الصرف الاسمي وسعر فائدة الإقراض الاسمي

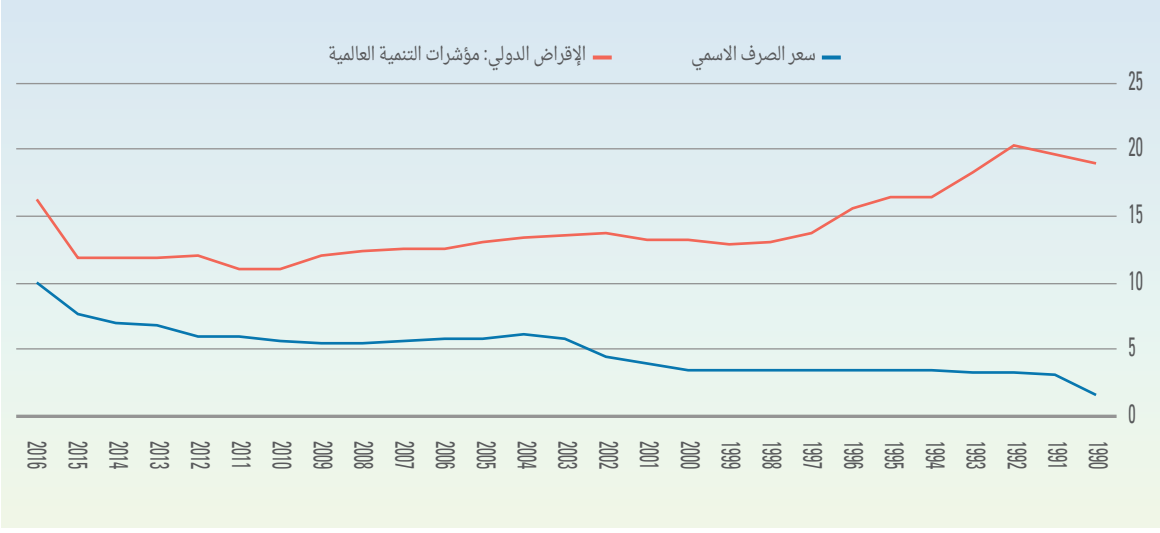

المصدر: حسابات المؤلّف.

الفائدة إيجابية بشكل معتدل في الربعين الأولين، وتصبح كبيرة خلال الربعين الثالث والرابع، ما يشير إلى أن صدمات سعر الفائدة قد تؤثر على التضخم تأثيراً عابراً. ويمكن تفسير ذلك من وجهة نظر كون التضخم مدفوعاً بالتكاليف، إذ يؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج ما يؤدي بدوره إلى ارتفاع الأسعار. وعلى أساس المعلومات والاستجابات النبضية بين التضخم وسعر الفائدة، من الصعب الاستنتاج أن هناك أي تأثير يذكر للسياسة النقدية على احتواء التضخم.

تُبدي البيانات الفصلية عن التضخم وسعر الفائدة للفترة منذ الربع الأخير من عام 2016 اتجاهاً تصاعدياً لأسعار الفائدة إلى جانب ضغوط تضخمية، ما يشير إلى أن تشديد السياسة النقدية بزيادة «سعر الخصم» قد احتوى التضخّم إلى حدّ ما. غير أن هناك بعض الغموض في الانخفاض الحاد في معدل التضخم منذ الربع الأول من عام 2018. ورغم أن الأدلة ليست واضحة بشأن التأثير العبوري للسياسة النقدية، فإن الانخفاض الحاد في التضخم قد يتأثر جزئياً بتأثير الأساس المرتفع في 2017، إذ يُقاس التضخم شهراً فشهراً بمقارنة السنة الحالية بالسنة السابقة. ولذا، فإن فعالية السياسة النقدية في احتواء التضخم في مصر غير حاسمة، على الأقلّ على المستوى التجريبي.

المقايضة بين إدارة التضخم والفجوة في الناتج

تُبدي الاستجابة النبضية من جانب الفجوة في الناتج لصدمة سعر الفائدة أثراً منخفضاً لكنه سلبي. ففي حين أن هذا الأثر السلبي ليس ذا شأن في البداية، إذ يقرب من الصفر، فإنه يصبح أكبر بعد فترة تأخير مدتها فصلان عندما تبدي الفجوة في الناتج اتجاهاً سلبياً قوياً. على أية حال، يبقى الأثر غير ذي أهمية إحصائياً. ومع ذلك، فإن اتجاه الأثر يدعّم الإمكانيات النظرية. ويذهب Clarida, Galí and Gertler (1999) إلى أن الوتيرة التي تحاول السياسة النقدية بها الوصول إلى معدل تضخم أمثل، في المقام الأول عن طريق تشديد سعر الفائدة، تحدد الكلفة التي يتحملها نمو الناتج. وقد لوحظت هذه الزيادة الحادة في سعر الفائدة خلال عام 2017. ويتوقع أن تجعل أي زيادة حادة في سعر الفائدة القروض مكلفة جداً إلى درجة تحول دون بقاء الأعمال التجارية، ما يؤثر سلباً على نمو الناتج. وستكون الأدلة التجريبية أوضح متى توفر للتحليل عدد أكبر من فترات البيانات.

تعزّز نتائج النموذج البنيوي للانحدار الذاتي للمتجهات إمكانية المقايضة بين تشديد السياسة النقدية لتحقيق أهداف التضخم مقابل تخفيض الفجوة في الناتج إلى الحد الأدنى، وأيضاً التفاعلات المعقّدة بين التضخّم

الشكل 3-8 نتائج النموذج البنيوي للانحدار الذاتي للمتجهات: استجابات نبضية متراكمة (Cholesky one S.D innovations +/- 2 S.E)

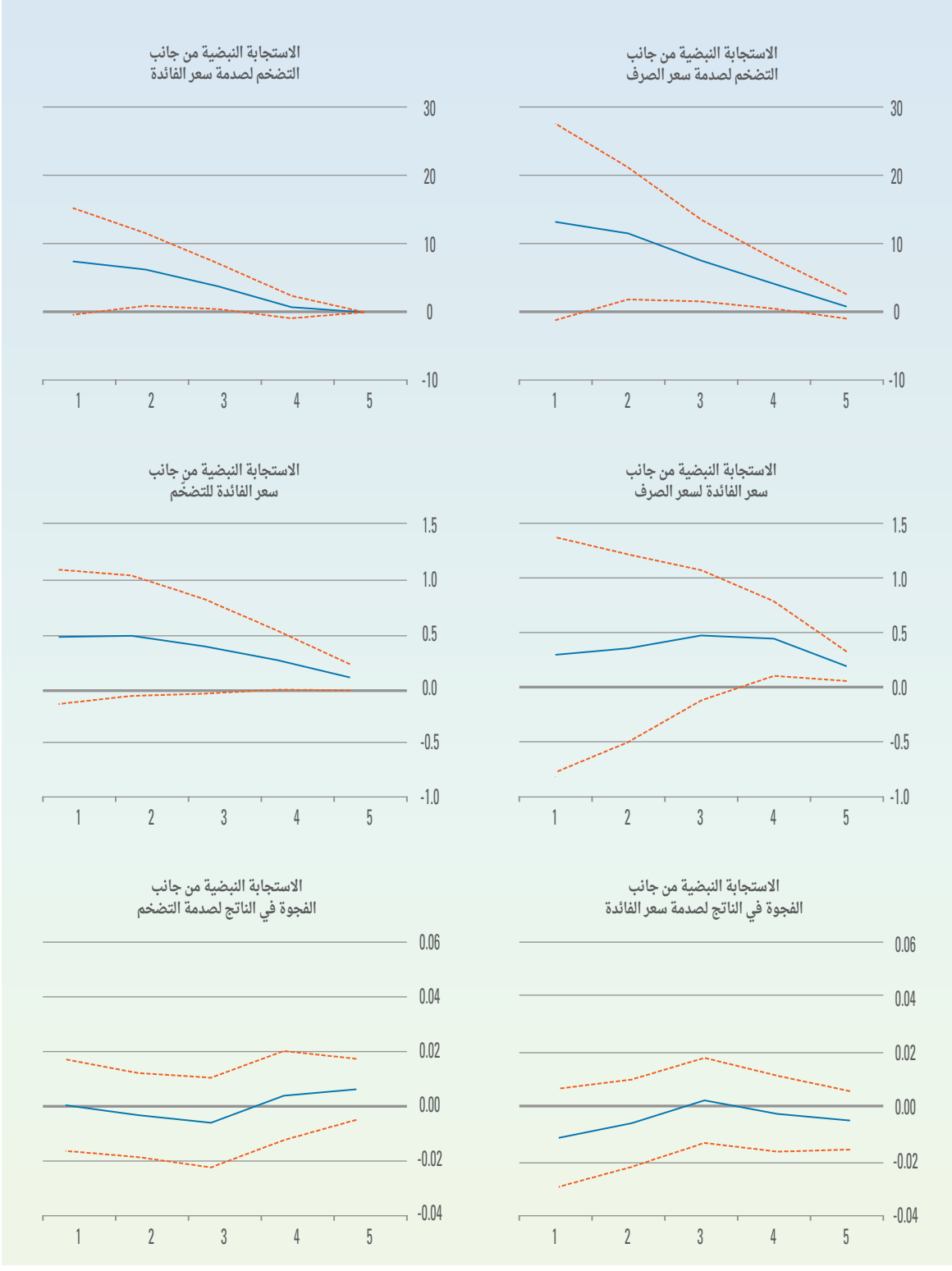

المصدر: حسابات المؤلّف.

ورصيد المالية العامة على المديين القصير والطويل. وهذا يدعو إلى ضرورة رفع مستوى التنسيق بين السياسة النقدية وسياسة المالية العامة. وبينما يوفر النموذج البنيوي للانحدار الذاتي للمتجهات هذا التشخيص، يهدف نموذج الاقتصاد الكلي البنيوي للتفاعلات المالية-النقدية، الذي يجري وضعه، إلى حل الروابط بين معدلات التضخم المثلى وأسعار الفائدة والفجوة في الإنتاج. لكن الحلول صعبة عندما يكون لصدمات سعر الصرف أثر على التضخم فوري وعالٍ.

2- إصلاح حديث العهد لنظام سعر الصرف في المغرب

في البداية، جرى ربط الدرهم المغربي بالفرنك الفرنسي وبعد ذلك بسلة من ثماني عملات. وفي أوائل العقد الأول للألفية، ضيّقت السلّة فحصرت باليورو والدولار. وقد وفّرت هذه السياسة ارتكازاً اسمياً موثوقاً للتوقعات بشأن التضخم. وخلال الفترة 2008-2017، بلغ معدل التضخم الوطني 1.4 في المائة بشكل عام و1.5 في المائة للسلع والخدمات المتبادلة تجارياً، ما يتماشى مع مستويات التضخم المسجلة في المنطقة والتي بلغت 1.4 في المائة. ورغم أن ربط العملة باليورو ساعد على حماية المغرب من الاضطرابات المالية خلال أزمة عام 2008، إلاّ أن سياسة سعر الصرف هذه حرمت الاقتصاد المغربي من إمكانية امتصاص الصدمات الحقيقية الخارجية المحتملة، لا سيما عندما كان البلد يتطلع لأن يصبح مركزاً مالياً إقليمياً. ولهذا السبب، اختار المغرب في كانون الثاني/يناير 2015 نظام سعر صرف جديد وأدخل مزيداً من المرونة بتوسيع نطاق التقلّبات من 0.3± نقطة أساس إلى 2.5± نقاط أساس. واعتبر هذا الإصلاح خطوة أولى نحو نظام تعويم حر تدريجي. ولم تعط السلطات أي معلومات عن مدة الفترة الانتقالية. ومن ناحية تعديل التكلفة، استفاد المغرب من التقدير العالي للجدارة الائتمانية الذي يتمتّع به ومن أدائه الاقتصادي المتين (الجدول 3-7) لتنفيذ انتقالٍ سلِس تمكن إدارته وللحد من التكلفة الاجتماعية.

من ناحية أخرى، لم تظهر بعد الآثار الاقتصادية لهذه السياسة، لكن كلاً من السلطات العامة وصندوق النقد الدولي قدّر أن الآثار الكلية لهذا الإصلاح ستكون محدودة بسبب انخفاض مستوى اختلال سعر الصرف الحقيقي والتعديل المستمر لسعر الصرف الإسمي بعد ذلك.

الجدول 3-7 مجموعة مختارة من مؤشرات الاقتصاد الكلي (مليار دولار، ما لم يُشر إلى خلاف ذلك)

	2013	2014	2015	2016	2017	2018
نمو الناتج المحلي الإجمالي (في المائة)	4.5	2.7	4.5	1.2	4.6*	3.1*
معدّل البطالة (في المائة)	9.2	9.9	9.7	9.4	5*	--
مؤشر الأسعار الاستهلاكية	1.9	0.4	1.5	1.6	0.6*	1.3*
الدين العام (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	61.7	63.3	63.7	64.7	64.3*	64*
رصيد الميزانية (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	-5.1	-4.8	-4.2	-4.1	-3.5*	-3*
إجمالي تكوين رأس المال (بالنسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي)	34.7	32.5	30.8	26.9	33.2*	34.5*
صافي واردات منتجات الطاقة	12.2	11	6.8	5.5	6.4*	7.3*
الحساب الجاري	8.1	6.5	2.2	4.5	4.4*	4.3*
رأس المال والحساب المالي	9.4	8.8	5.8	6.5	2.5*	6.9*
الاحتياطيات	1.8	2.9	4.3	2.8	1.8*	2.6*

المصدر: IMF, "Morocco: 2017 article IV consultation-press release; staff report; and statement by the executive director for Morocco", IMF Country Report, No. 18/75 (Washington, D.C., 2018).
ملاحظة: * تمثل القيم المتوقعة.

الشكل 3-9 اختلال سعر الصرف في المغرب

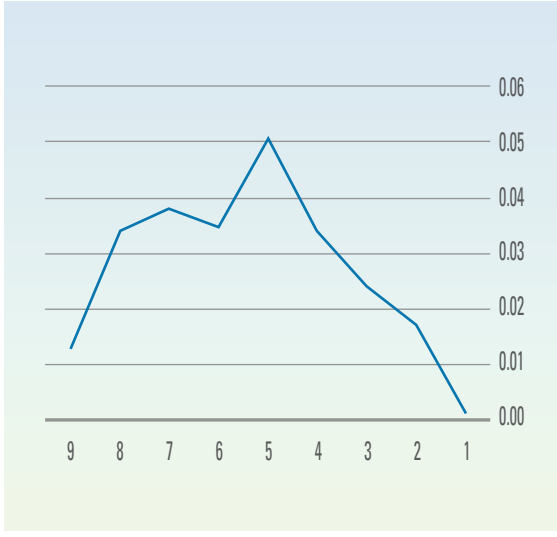

المصدر: Mokhtar Benlamine and others, "Morocco: a practical approach to monetary policy analysis in a country with capital controls", IMF Working Paper, WP/18/27 (Washington, D.C.: International Monetary Fund, 2018).

الشكل 3-10 سعر صرف الدرهم المغربي مقابل الدولار، 2017-1995

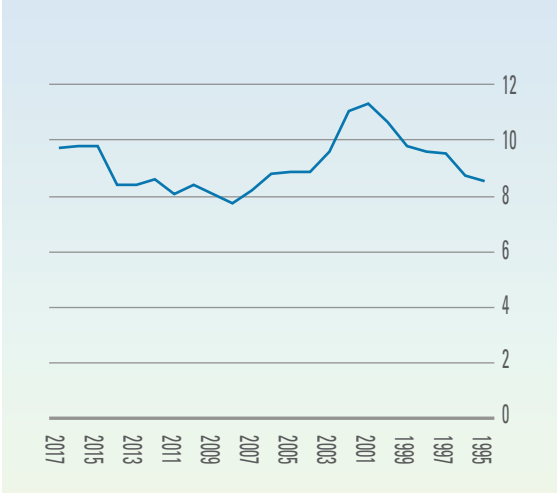

المصدر: البنك الدولي، «سعر الصرف الرسمي (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي، المتوسط للفترة)»، https://data.albankaldawli.org/indicator/PA.NUS.FCRF?locations=MA&view=chart (استرجعت في 15 حزيران/يونيو 2018).

الشكل 3-11 أثر نظام سعر الصرف على الاقتصاد المغربي

المصدر: Mokhtar Benlamine and others, "Morocco: a practical approach to monetary policy analysis in a country with capital controls", IMF Working Paper, WP/18/27 (Washington, D.C., International Monetary Fund, 2018).

الشكل 3-12 الاستجابة النبضية من جانب مؤشر أسعار المستهلك لصدمات سعر الصرف

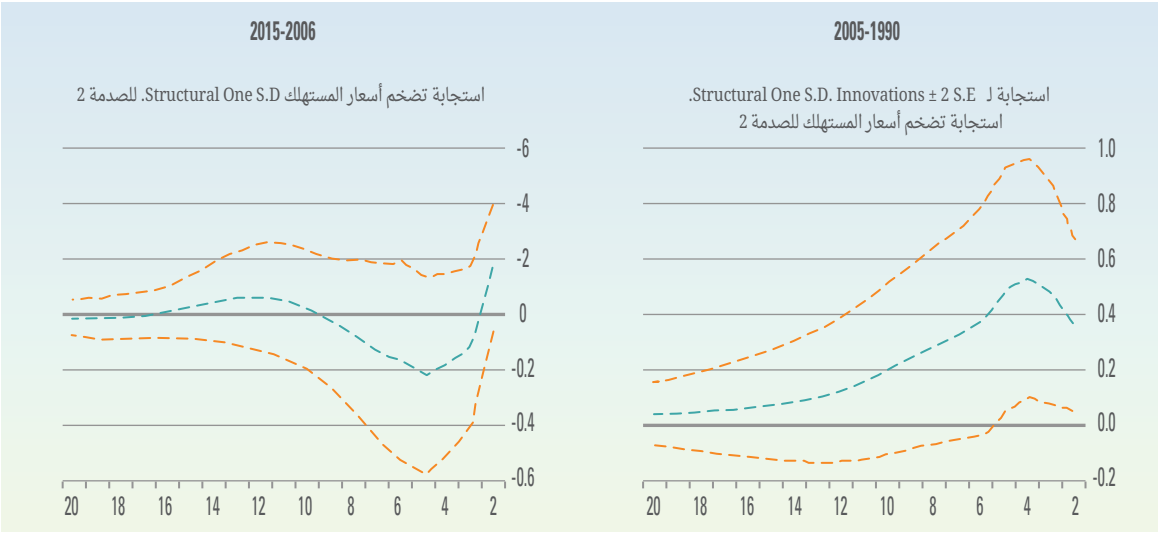

المصدر: Abdellatif Chatri, Abdelwahab Maarouf and Aziz Ragbi, "An empirical investigation of the exchange rate pass-through to prices in Morocco", Munich Personal RePEc Archive, Paper No. 71757. Munich.

باستخدام نموذج شبه بنيوي، قدّر Benlamine and others (2018) مدى أثر حدوث تغيير إيجابي في سعر الصرف الإسمي على كل من التضخم والناتج (الشكل 3-11). وتشير النتائج إلى أن ارتفاع أسعار الواردات بالعملة المحلية يعبر إلى التضخم الكلي. وعلاوة على ذلك، من شأن أي تخفيض محتمل لقيمة العملة أن يحسّن الصادرات الصافية للمغرب، ما يجعلها أكثر قدرة على منافسة المنتجات الأجنبية. وأخيراً، الوقت المقدّر لتكيف مستوى الأسعار المحلية تكيفاً كاملاً مع صدمة انخفاض قيمة العملة – أي عندما يساوي عبور تغيرات سعر الصرف على المدى الطويل 1 – هو 16 فصلاً، أي أربع سنوات.

على الرغم من أن نظام سعر الصرف العائم يستهدف تعزيز المنعة الاقتصادية من خلال تمتين قدرة البلد على استيعاب الصدمات الخارجية الحقيقية وزيادة قدرته التنافسية، قد يسبب نظام سعر الصرف المرن فقدان البلد ركيزته الإسمية. وذلك هام للمغرب بشكل خاص إذ تبلغ قيمة وارداته 40 مليار دولار مقارنة بالصادرات التي تبلغ قيمتها 5 مليارات دولار. وتتراوح قيمة واردات منتجات الطاقة (الجدول 3-7) بين 12.2 و5.5 مليار دولار. وهذا يجعل الاقتصاد المغربي معرضاً لخطر ارتفاع أسعار النفط و/أو أسعار السلع الأساسية الذي سيُترجم إلى معدلات تضخم أعلى.

وعلى مستوى تجريبي، يمكن قياس أثر التضخم المستورد عن طريق التأثير العبوري لو حصل تعويم لسعر الصرف. ويحدث ذلك عندما يحفّز انخفاض قيمة العملة المحلية معدلات التضخم من خلال ارتفاع أسعار الواردات. وكلما ارتفعت حصة الواردات في سلة المستهلك، ارتفعت درجة هذا التأثير العبوري. وعلاوة على ذلك، كلما انخفضت درجة التأثير العبوري، ازدادت المرونة في إدارة السياسة النقدية، وبالتالي إمكانية تنفيذ استراتيجية استهداف التضخم. ومن شأن انخفاض التأثير العبوري أن يخفّض إلى حد أدنى تكلفة التخلي عن سعر صرف ثابت عندما يقوم هذا الأخير بدور ركيزة إسمية[21].

وفي ضوء التنبؤات التجريبية والتنبؤات المقدرة، سيكون للتوسع السريع في القطاعات الموجهة نحو التصدير وغير ذلك من التغيرات البنيوية في الاقتصاد المغربي أثر عميق على النمو الاقتصادي والعمالة. ومن شأن هذه التطورات تسريع مسار

تقارب المغرب الاقتصادي مع شركائه التجاريين في البلدان المتقدمة. وعلاوة على ذلك، فإن الحساسية لصدمات التبادلات التجارية الناشئة من أوروبا والقرب من أسواق الاتحاد الأوروبي وانخفاض التأثير العبوري ترفع احتمالات أن يكون نظام سعر الصرف الجديد إصلاحاً اقتصادياً ناجحاً.

هاء- الخلاصة والتوصيات

بحث هذا الفصل اختلال أسعار الصرف الحالية في البلدان العربية وحدد اختلالات كبيرة في بعض البلدان المصدرة للنفط في المنطقة التي تعمل بترتيبات سعر صرف ثابت. ويوصى بأن تعيد هذه البلدان النظر في أنظمة سعر الصرف لتنتقل إلى ترتيبات أكثر مرونة. ورغم أن عدداً من البلدان حوّل أنظمته منذ عام 2008 في محاولة لتعديل ترتيبات سعر الصرف والتحول إلى بيئات اقتصاد كلي جديدة، يمكن أن تؤدي الانحرافات الكبيرة والممتدة فترة طويلة لسعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني إلى صعوبات كبيرة. وينبغي أن يكون الانتقال إلى نظام سعر صرف مرن انتقالاً تدريجياً وأن يترافق مع إصلاحات اقتصادية عميقة تتعلق باللوائح التنظيمية والاستثمارات.

وبما أن المنطقة تتميز بالافتقار إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، قد يكون لأي سياسة تكفل مستوى من التوقعية أثر إيجابي على النمو في المنطقة. وهذا أمر فريد في المنطقة العربية إذ ليس للتوقعية القدر نفسه من الأهمية للجهات الفاعلة الاقتصادية في باقي العالم. ونظراً لضعف مؤسساتها المالية والقانونية، تفتقر البلدان العربية إلى ثقة المستهلك والمستثمر. ولذا فإن اعتماد نظام سعر صرف جامد يشكل التزاماً بمستوى تضخم منخفض ويزيل عدم اليقين تجاه سعر الصرف نتيجة ممارسات غير ملائمة نقدية وفي سياسة المالية العامة. وتتّفق هذه النتائج مع النتائج التجريبية التي خلصت إلى أن اعتماد سعر صرف ثابت يفيد الاقتصادات النامية الصغيرة المفتوحة.

ولكن، وعلى النحو المبيّن في هذا الفصل، ليس هناك من نظام «واحد يناسب الجميع». فقد أشارت دراسات كثيرة[22] إلى أن تكاليف الانتقال إلى سعر صرف عائم ليست ضئيلة وأنها تعتمد اعتماداً كبيراً على الظروف الأولية. فقد يزيد الانتقال إلى نظام مرن في البلدان التي تنتشر فيها الدوْلَرة المالية على نطاق واسع تقلب الناتج بسبب تأثير التقلبات في سعر الصرف الاسمي على الميزانية العمومية.

علاوة على ذلك، سلطت بحوث حديثة العهد عن سلوك سعر الصرف أن البلدان تتردّد أحياناً كثيرة في السماح بتقلّب سعر الصرف لاجتناب التأثيرات السلبية والضغط على الميزانيات العمومية غير المحوّطة والتوقعات التضخمية. وقد ولّدت هذه الشواغل اهتماماً شديداً بالسياسات الرامية إلى التقليل إلى الحد الأدنى من تقلّبات سعر الصرف وضمان الانتقال المنظّم إلى مرونة سعر الصرف[23]. وتؤكّد حالة مصر مجدداً الحاجة إلى إصلاحات اقتصادية ومؤسسية على حد سواء قبل الانتقال إلى نظام سعر صرف أكثر مرونة. وبدلاً من الحد من الإنفاق الحكومي بشكل مفاجئ، مثل التخلي فجأة عن الدعم الحكومي للنفط والغاز، ينبغي أن يسبق مرحلة الانتقال نحو نظام سعر الصرف العائم إصلاح للمالية العامة تدريجي.

ومن بين المزايا الأخرى لسعر الصرف العائم هي أنه يتيح للمصرف المركزي اتّباع سياسة استهداف التضخم. وعلى الرغم من الارتفاع الحاد في معدلات التضخم الناتج عن تأثير التغيرات في سعر الصرف، يمكن خفض معدلات التضخم على المدى الطويل. وقد يكون تخفيض قيمة سعر الصرف أداة لتعزيز الصادرات وتضييق الفجوة في الحسابات الجارية. وكان هذا هو حال مصر. فبالرغم من تكاليف التعديل المؤلمة في الأجل القصير، ستجني البلاد فوائد هذه الإصلاحات في الأجل الطويل.

ينبغي أن يكون الانتقال إلى نظام سعر صرف مرن تدريجياً وترافقه إصلاحات شاملة اللوائح التنظيمية وتسهيل ممارسة الأعمال التجارية واستثمارات في البنية التحتية لتعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية. والانتقال إلى نظام التعويم الحر في المغرب عملية

تدريجية لا تزال جارية منذ عام 2007. وتوضّح دراسة حالة المغرب أيضاً كيف يمكن تحقيق انتقال سلس إلى نظام سعر صرف أكثر مرونة عندما تكون ظروف البلد الاقتصادية مواتية.

لقد بيّنت دراسات الحالة المنافع والمخاطر الناشئة عن تحوّل إطار السياسة النقدية نحو سعر صرف أكثر مرونة وعن استهداف توقعات التضخم. ويتيح تقييم موقف السياسة النقدية وإمكانياتها لواضعي السياسات مقارنة السيناريوهات البديلة وتقييم المخاطر. وقد يشكّل تحديث السياسة النقدية، بما في ذلك إصلاحات المصرف المركزي والتعزيز التدريجي لإطار نمذجة السياسات، جزءاً هاماً من جهود الإصلاح.

الحواشي

الفصل 1

1. Board of Governors of the Federal Reserve System, 2017.
2. حتى حزيران/يونيو 2018.
3. European Central Bank, 2017.
4. تهدف مبادرة الحزام والطريق التي أطلقتها الحكومة الصينية في عام 2013 إلى بناء طرق برية وبحرية والربط بينها عبر ثلاث قارات (أوروبا وآسيا وأفريقيا) وأكثر من 60 بلداً. ويركز المشروع، الجاري تنفيذه، بشكل أساسي على الاستثمارات في مشاريع البنى الأساسية والنقل والطاقة.
5. ILO, 2018b.
6. صندوق النقد الدولي، 2017.
7. العاملون لحسابهم الخاص والمساهمون بجهودهم من أفراد الأسرة، استناداً إلى تصنيفات منظمة العمل الدولية.
8. Organization of the Petroleum Exporting Countries, 2017.
9. في أيار/مايو 2017، مددت البلدان المنتجة للنفط الأعضاء وغير الأعضاء في أوبك العمل بالاتفاق على خفض إنتاج النفط حتى الربع الأول من عام 2018، ثم مدّدت العمل به ثانية في تشرين الثاني/نوفمبر 2017 حتى نهاية عام 2018.
10. تقسم الإسكوا البلدان العربية إلى أربع مناطق دون إقليمية: بلدان مجلس التعاون الخليجي (الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وعُمان، قطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية)؛ وبلدان المشرق العربي (الأردن، والجمهورية العربية السورية، والعراق، ودولة فلسطين، ولبنان، ومصر)؛ وبلدان المغرب العربي (تونس، والجزائر، وليبيا، والمغرب)؛ وأقل البلدان نمواً (جزر القمر، وجيبوتي، والسودان، والصومال، وموريتانيا، واليمن).
11. E/ESCWA/SDPD/2017/CP.8, E/ESCWA/SDPD/2017/CP.9, E/ESCWA/SDPD/2017/CP.7 and E/ESCWA/SDPD/2017/CP.6.
12. Shell Global, 2018.
13. نفذت الصين خطتها الخمسية الثالثة عشرة والاستراتيجية الثورية لإنتاج الطاقة واستهلاكها 2016-2030، الموجهة نحو زيادة حصة الغاز الطبيعي من مزيج الطاقة فيها من 5.9 في المائة في عام 2015 إلى 10 في المائة بحلول عام 2020، وإلى 15 في المائة بحلول عام 2030.
14. تتغير حركة سوق الغاز وتستمر في التطور مع تزايد مشاريع الغاز الطبيعي المسال في العالم، ما يؤدي إلى إنشاء أسواق متخصصة وإلى زيادة الطلب، ليس فقط لأغراض توليد الطاقة، بل أيضاً للاستخدام في قطاع النقل والبتروكيميائيات. وساهم سوق الغاز المسال بشكل كبير في زيادة التنافس بالمقارنة مع الموردين التقليديين الذين يستخدمون خطوط أنابيب الغاز. وسيظل الغاز الطبيعي المسال مهيمناً في أسواق الغاز الإقليمية، ويعود ذلك جزئياً إلى استراتيجية الصين لاستخدام الوقود النظيف في مزيج الطاقة.
15. World Energy Council, 2016.
16. وفقاً للاتفاق الموقع بين شركة Eni S.p.A الإيطالية المتعددة الجنسيات للنفط والغاز والحكومة المصرية، يحصل فرع الشركة المصري الإيطالي للنفط (IEOC) على 40 في المائة من إنتاج حقل ظهر للغاز المكتشف حديثاً لاسترداد تكاليف 11 عاماً من التطوير والاستكشاف. وتشكل هذه الأعوام نصف المدة التقديرية لعمر المشروع. أما ما تبقى، ونسبته 60 في المائة من إنتاج الغاز، فيتوزّع، حسب مستوى الإنتاج، بين شركة IEOC والشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية (EGAS). وخلال النصف الثاني من عمر المشروع، ينخفض معدل استرداد التكاليف من 40 إلى 20 في المائة للتعويض عن تكاليف التطوير الميداني الجارية. ثم توزَّع نسبة 80 في المائة المتبقية بين شركتي IEOC وEGAS حسب مستويات الإنتاج، وتحصل شركة IEOC على 45 في المائة مقابل 55 في المائة لشركة EGAS.
17. كما قيست في بورصة البحرين وسوق الأسهم في الكويت وسوق مسقط للأوراق المالية وسوق الدوحة للأوراق المالية وسوق الأسهم السعودي وسوق دبي المالي.
18. United Nations Conference on Trade and Development, 2018.

الفصل 2

1. الأرقام المالية مثل الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات التضخم والتجارة لعام 2016 وعام 2017 بالاستناد إلى البيانات الوطنية، حيثما توفرت. وحيث لم تتوفر البيانات الوطنية، كانت المعدلات بمثابة إسقاطات احتسبتها الإسكوا وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. يرجى الرجوع إلى المرافق.
2. بدءاً من آب/أغسطس 2018، فرضت ضريبة القيمة المضافة في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. ومن المتوقع أن تُفرض في البحرين وقطر قبل نهاية عام 2018، وفي عُمان والكويت خلال عام 2019.
3. يهدف برنامج الإصلاح الاقتصادي في العراق، مدعوماً باتفاق مساندة ائتمانية، إلى تلبية الاحتياجات العاجلة في ميزان المدفوعات، وتحقيق الاتساق بين الإنفاق والانخفاض في أسعار النفط العالمية، وضمان القدرة على تحمل الديون. ويتضمن البرنامج أيضاً تدابير لحماية الفقراء، وتحسين الإدارة المالية العامة، وتعزيز استقرار القطاع المالي، والحد من الفساد.
4. مثل إصدار السندات الدولية في تونس.
5. ESCWA, 2014.
6. Moghadam, 2004.
7. United Nations Development Programme, 2018.
8. تشير قيم الدليل الأعلى إلى قدر أعلى من اللامساواة.
9. UNDP, 2018.
10. في المجلس النيابي أو المجلس التشريعي الواحد ومجلس الشيوخ أو الأعيان.
11. Inter-Parliamentary Union, 2018a.
12. قطر، قرار أميري رقم (22)، تاريخ 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2017.
13. Qatar Tribune, 2017.
14. IPU, 2017.
15. Vogelstein, 2018.

16. المرجع نفسه.
17. IPU, 2018c.
18. E/ESCWA/ECW/2018/Brief.1.
19. E/ESCWA/ECW/2017/3.
20. United Nations High Commissioner for Refugees, 2018a.
21. Kholy, 2008.
22. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2017أ.
23. UNHCR, 2018c.
24. Al Ibraheem and others, 2017.
25. International Rescue Committee, 2016.
26. وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، دون تاريخ.
27. IRIN, 2018.
28. International Middle East Media Center, 2018.
29. دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء، 2017.
30. BADIL Resource Center, 2015.
31. UNRWA, 2011.
32. DeYoung, Eglash and Balousha, 2018.
33. Ravid, 2018.
34. تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.
35. UNHCR, 2018f; OCHA, 2018.
36. World Bank, 2015.
37. Internal Displacement Monitoring Centre and Norwegian Refugee Council, 2018.
38. UNHCR, 2018b.
39. UNHCR, 2018g.
40. UNHCR, 2017.
41. Grip, 2017.
42. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2017ب.
43. UNHCR, 2018e.
44. Rother and others, 2016.
45. البنك الدولي، 2018ط.
46. المرجع نفسه.
47. البنك الدولي، 2018ي.
48. البنك الدولي، 2018د.
49. السمعة والسلامة الشخصية والحماية من التحرش في الأماكن العامة، والاتصال بالذكور في غير الأماكن العامة؛ وإمكانية الوصول جغرافياً من المنزل إلى مكان العمل.
50. Fargues and Shah, 2018.
51. المملكة العربية السعودية، الهيئة العامة للإحصاء، 2017.
52. الأردن، دائرة الإحصاءات العامة، 2017.
53. سويل، 2017.
54. Sweidan, 2014.
55. المغرب، المندوبية السامية للتخطيط، 2017.
56. ILO, 2018a.
57. مصر، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2017.
58. Nazier and Ramadan, 2016.
59. Abdul Latif Jamil, 2018.
60. State of Palestine, Palestinian Central Bureau of Statistics, 2017.
61. دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء، 2018.
62. BBC News, 2018.
63. Algeria, National Office of Statistics, 2017.
64. Tunisia, Statistique Tunisie, 2017.
65. قطر، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، 2017.
66. E/ESCWA/SDD/2017/1.
67. U.S. Department of State, Bureau of Economic and Business Affairs, 2017.
68. قطر، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، 2017.
69. United Nations Children's Fund, 2013.
70. البنك الدولي، 2018ج.
71. البنك الدولي، 2018هـ.
72. البنك الدولي، 2018ط.
73. المرجع نفسه.
74. البنك الدولي، 2018ي.
75. البنك الدولي، 2018هـ.
76. البنك الدولي، 2018و.
77. Kadi, 2017.
78. البنك الدولي، 2018ط.
79. البنك الدولي، 2018ي.
80. البنك الدولي، 2018هـ.
81. البنك الدولي، 2018و.
82. البنك الدولي، 2018ج.
83. البنك الدولي، 2018أ.
84. البنك الدولي، 2018ط.
85. البنك الدولي، 2018ح.
86. البنك الدولي، 2018ج.
87. Knoema, 2015.
88. Diego and Tanabe, 2012.
89. البنك الدولي، 2018ط.
90. البنك الدولي، 2018ي.
91. World Economic Forum, 2017.
92. UNICEF, 2018.
93. African Development Bank and African Development Fund, 2012.
94. البنك الدولي، 2018ط.
95. البنك الدولي، 2018ي.
96. منظمة الصحة العالمية، 2017.
97. IPU, 2018c.
98. E/ESCWA/ECW/2017/Technical Paper.6.

الفصل الثالث

1. Bhattacharya, 2003.
2. Frankel, 2017.
3. يمكن الاطلاع على Chen and Rogoff, 2003; Cashin, Céspedes and Sahay, 2004; Frankel, 2007; Habib and Kalamova, 2007.
4. جرى توثيقه في أعمال Edwards and Levy Yeyati, 2003; Broda, 2004; Rafiq, 2011; Céspedes and Velasco, 2012.
5. Frankel, 2017.
6. Habermeier and others, 2009.
7. يربط البلد سعر صرف العملة بسعر ثابت وفقاً لمتوسط مرجح لسلّة عملات. وتتكوّن السلّة من عملات شركاء تجاريين أو ماليين رئيسيين وتعكس الترجيحات التوزيع الجغرافي للتجارة أو الخدمات أو تدفقات رأس المال.
8. نظام سعر الصرف الزاحف هو نظام تعديلات لسعر الصرف حيث يُسمح لعملة بسعر صرف التقلّب ضمن نطاق معين من الأسعار.
9. Lebdaoui, 2013; Brixiova, Egert and Essid, 2014.
10. يمكن الاطلاع على Fleming, 1962; Mundell, 1963; and Poole, 1970.
11. Holtemöller and Mallick, 2013.
12. ويُشار إليه في الأدبيات أيضاً بأنه أثر العدوى أو أثر الانتشار.
13. للاطلاع على المزيد Baltagi, 2008.
14. بالاستناد إلى Wooldridge, 2002.
15. Ghosh, 1996; McMillan and Rodrik, 2011.
16. Hebbel and-Elbadawi, Schmidt Soto, 2015; Nabli, Keller and Veganzones, 2003.
17. Bhanumurthy and Sarangi, 2018.
18. IMF, 2018.
19. المرجع نفسه.
20. المرجع نفسه.
21. Abdellatif, Maarouf and Ragbi, 2016.
22. Levy Yeyati and Sturzenegger, 2016.
23. IMF, 2004, 2016.

المراجع

بالعربية

الأردن، دائرة الإحصاءات العامة (2017). 18.5% معدل البطالة خلال الربع الرابع من عام 2017، 28 شباط/فبراير. http://dosweb.dos.gov.jo/ar/empuemp_2017q4.

الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (2017أ). الإحصاءات المتعلقة بتغيُّر المناخ في المنطقة العربية: مجموعة من المؤشرات المقترحة، إصدار خاص من مجموعة الإحصاءات البيئية في المنطقة العربية 2017. E/ESCWA/SD/2017/3. بيروت.

_____ (2017ب). التقرير الإقليمي لإطار التتبع العالمي: التقدم المحرز في المنطقة العربية في مجال الطاقة المستدامة. E/ESCWA/SDPD/2017/2. بيروت.

_____ (2017ج). التمثيل السياسي للمرأة في المنطقة العربية. E/ESCWA/ECW/2017/3. بيروت.

_____ (2017د). سياسة الابتكار للتنمية المستدامة الشاملة في المنطقة العربية. E/ESCWA/TDD/2017/1. بيروت.

_____ (2018أ). آفاق الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية. E/ESCWA/TDD/2017/2. بيروت.

_____ (2018ب). تعزيز الحكومة المفتوحة في المنطقة العربية. بيروت. https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/page_attachments/brochure-study-fostering-open-government-arab-region-en-ar.pdf.

_____ (2018ج). تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2017: الهجرة في المنطقة العربية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. E/ESCWA/SDD/2017/1. بيروت.

_____ (2018د). النقل والتواصل مع سلاسل القيمة العالمية: أمثلة من الدول العربية. E/ESCWA/EDID/2017/3. بيروت.

البنك الدولي (2018أ). الإصلاحات القانونية لتحسين الاحتواء الاقتصادي للنساء مستمرة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لكن التحديات مازالت هائلة، 29 آذار/مارس. https://bit.ly/2MdwowI.

_____ (2018ب). قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية. http://www.albankaldawli.org. استرجعت في 15 أيار/مايو 2018.

_____ (2018ج). قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية. بطالة، إجمالي (% من إجمالي القوى العاملة). https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS. استرجعت في 15 أيار/مايو 2018.

_____ (2018د). قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية. بطالة، إجمالي الشباب (% من إجمالي القوى العاملة من الشريحة العمرية 15-24 عاماً). https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.1524.ZS. استرجعت في 15 أيار/مايو 2018.

_____ (2018ه). قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية. بطالة، إناث (% من الإناث في القوى العاملة). https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.FE.ZS?view=chart. استرجعت في 16 أيار/مايو 2018.

_____ (2018و). قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية. بطالة، ذكور (% من الذكور في القوى العاملة). https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.MA.ZS. استرجعت في 15 أيار/مايو 2018.

_____ (2018ز). قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية. العمر المتوقع عند الميلاد، إناث (بالسنوات). https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.DYN.LE00.FE.IN. استرجعت في 16 أيار/مايو 2018.

_____ (2018ح). قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية. معدل المشاركة في القوى العاملة، إجمالي (% من إجمالي عدد السكان في سن 15 عاماً وما فوقها). https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.TLF.CACT.FE.ZS. استرجعت في 16 أيار/مايو 2018.

_____ (2018ط). قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية. معدل المشاركة في القوى العاملة، إناث (% من عدد السكان من الإناث فوق سن 15 عاماً). https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.TLF.CACT.FE.ZS. استرجعت في 16 أيار/مايو 2018.

_____ (2018ي). قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية. معدل المشاركة في القوى العاملة، ذكور (% من عدد السكان من الذكور في سن 15 عاماً وما فوقها). https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.TLF.CACT.MA.ZS. استرجعت في 16 أيار/مايو 2018.

سويل، كيرك (2017). الأردن يسعى جاهداً لإصلاح سوق العمل، 21 تشرين الثاني/نوفمبر. صدى. https://carnegieendowment.org/sada/74799?lang=ar.

صندوق النقد الدولي (2017). آفاق الاقتصاد العاملي 2017: نحو تحقيق نمو قابل للاستمرار، تعاف في الأجل القريب وتحديات في الأجل البعيد. واشنطن.

دولة فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء (2017). الاحصاء الفلسطيني يستعرض واقع اللاجئين الفلسطينيين بمناسبة اليوم العالمي للاجئين، 20 حزيران/يونيو. http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=1956.

_____ (2018). أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي، 7 آذار/مارس 2018. http://www.pcbs.gov.

ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_7-3-20148-.women-ar.pdf

قطر، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء (2017). مسح القوى العاملة، الربع الثالث (تموز/يوليو-أيلول/سبتمبر) 2017. الدوحة.

كراسابان، عمر (2017). هل يُنذر النازحون داخلياً في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بصراع مستقبلي؟ 5 تموز/يوليو. https://brook.gs/2tTJVnt.

المغرب، المندوبية السامية للتخطيط (2017). النشاط الشغل والبطالة، الفصل الثالث 2017. الرباط: مديرية الإحصاء.

مصر، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2017). النشرة الربع سنوية لبحث القوى العاملة. القاهرة. http://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5106&Year=16603.

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (2017أ). لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية 2018: الجمهورية العربية السورية (تشرين الثاني/نوفمبر). جنيف.

_____ (2017ب). نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية 2018: اليمن (كانون الأول/ديسمبر). جنيف. http://ye.one.un.org/content/dam/unct/yemen/docs/unct-ye-humanitarian-needs-overview-doc-2018-Ar.pdf.

المملكة العربية السعودية، الهيئة العامة للإحصاء (2017). سوق العمل، الربع الثالث، 2017. الرياض. https://www.stats.gov.sa/sites/default/files/labour_market_third_quarter_2017_ar_0.pdf.

منظمة الصحة العالمية (2017). العنف الممارس ضد المرأة، حقائق رئيسية، 29 تشرين الثاني/نوفمبر. https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/violence-against-women.

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (دون تاريخ). اللاجئين الفلسطينيين. https://bit.ly/2r8lvop. استرجعت في 15 حزيران/يونيو 2018.

بالإنكليزية

Abdou, Ehaab, and others (2010). *Social Entrepreneurship in the Middle East: Toward Sustainable Development for the Next Generation*. Massachusetts: Brookings; Dubai: Dubai School of Government; Doha: Silatech.

Abdul Latif Jamil (2018). A changing future: the economic role of women in Saudi Arabia, 31 January. Available at https://www.alj.com/en/perspective/changing-future-economic-role-women-saudi-arabia.

African Development Bank, and African Development Fund (2012). *2011 Annual Report*. Tunis. Available at https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/AfDB%20Group%20Annual%20Report%202011.pdf.

Aghion, Philippe, and Peter Howitt (1996). Research and development in the growth process. *Journal of Economic Growth*, vol. 1, No. 1, pp. 49-73.

Algeria, National Office of Statistics (2017). Activité, emploi & chômage. No. 785 (April). Algeria.

Angel-Urdinola, Diego F., and Kimie Tanabe (2012). Micro-determinants of informal employment in the Middle East and North Africa region. Social Protection Discussion Paper, No. 1201. Washington, D.C.: Social Protection and Labour, World Bank.

Arellano, Manuel, and Olympia Bover (1995). Another look at the instrumental variable estimation of error-components models. *Journal of Econometrics*, vol. 68, pp. 29-51.

Arellano, Manuel, and Stephen Bond (1991). Some tests of specification for panel data: Monte Carlo evidence and an application to employment equations. *The Review of Economic Studies*, vol. 58, No. 2 (April), pp. 277-297.

BADIL Resource Center (2015). *Survey of Palestinian Refugees and Internally Displaced Persons 2013-2015*, vol. VIII. Bethlehem.

Baltagi, Badi H. (2008). *Econometric Analysis of Panel Data*. West Sussex: John Wiley & Sons.

Barro, Robert (2013). Education and economic growth. *Annals of Economics and Finance*, vol. 14, No. 2, pp. 301-328.

BBC News (2018). Gaza clashes: 52 Palestinians killed on deadliest day since 2014, 14 May. Available at https://www.bbc.com/news/world-middle-east-44104599.

Benlamine, Mokhtar, and others (2018). Morocco: a practical approach to monetary policy analysis in a country with capital controls. IMF Working Paper, WP/18/27. Washington, D.C.: International Monetary Fund.

Bhanumurthy, N. R., and Niranjan Sarangi (2018). A fiscal-monetary interaction model for inclusive growth in the middle-income Arab countries: application to Egypt's economy. ESCWA Working Paper. Beirut (forthcoming).

Bhattacharya, Rina (2003). Exchange rate regime considerations for Jordan and Lebanon. IMF Working paper, WP/03/137. Washington, D.C.

Board of Governors of the Federal Reserve System (2017). Open Market Operations. Available at https://www.federalreserve.gov/monetarypolicy/openmarket.htm. Accessed on 18 May 2018.

Brixiova, Zuzana, Balazs Egert, and Thouraya Hadj Amor Essid (2014). The real exchange rate and external competitiveness in Egypt, Morocco and Tunisia. *Review of Middle East Economics and Finance*, vol. 10, No. 1, pp. 25-51.

Broda, Christian (2004). Terms of trade and exchange rate regimes in developing countries. *Journal of International Economics*, vol. 63, No. 1 (May), pp. 31-58.

Cashin, Paul, Luis F. Céspedes, and Ratna Sahay (2004). Commodity currencies and the real exchange rate. *Journal of Development Economics*, vol. 75, No. 1 (October).

Céspedes, Luis Felipe, and Andrés Velasco (2012). Macroeconomic performance during commodity price booms and busts. NBER Working Paper Series, No. 18569. Massachusetts: National Bureau of Economic Research.

Chatri, Abdellatif, Abdelwahab Maarouf, and Aziz Ragbi (2016). An empirical investigation of the exchange rate pass-through to prices in Morocco. Munich Personal RePEc Archive, Paper No. 71757. Munich.

Chen, Yu-chin, and Kenneth Rogoff (2003). Commodity currencies. *Journal of International Economics*, vol. 60, No. 1 (May), pp. 133-160.

Clarida, Richard, Jordi Galí, and Mark Gertler (1999). The science of monetary policy: a new Keynesian perspective. *Journal of Economic Literature*, vol. 37, No. 4, pp. 1661-1707.

De Backer, Koen, and Sébastien Miroudot (2014). Mapping global value chains. Working Paper Series, No. 1677 (May). Frankfurt: European Central Bank.

DeYoung, Karen, Ruth Eglash, and Hazem Balousha (2018). U.S. ends aid to United Nations agency supporting Palestinian refugees. *The Washington Post*, 31 August. Available at https://wapo.st/2qJdUKO.

Dees, J. Gregory (2001). The meaning of social entrepreneurship, 30 May. Available at https://bit.ly/2nGX9Az.

Edwards, Sebastian (1994). Real and monetary determinants of real exchange rate behavior: theory and evidence from developing countries. In *Estimating Equilibrium Exchange Rates, Institute for International Economics*, John Williamson, ed. Washington, D.C.: Peterson Institute for International Economics.

Edwards, Sebastian, and Eduardo Levy Yeyati (2003). Flexible exchange rates as shock absorbers. NBER Working Paper Series, No. 9867. Massachusetts: National Bureau of Economic Research.

Elbadawi, Ibrahim, Klaus Schmidt-Hebbel, and Raimundo Soto (2015). Why do countries have fiscal rules. *Journal Economía Chilena*, vol. 18, No. 3, pp. 28-61.

European Central Bank (2017). Monetary policy decisions, 26 October. Available at https://www.ecb.europa.eu/press/pr/date/2017/html/ecb.mp171026.en.html.

Fargues, Philippe, and Nasra M. Shah, eds. (2018). *Migration to the Gulf: Policies in Sending and Receiving Countries*. Cambridge: Gulf Research Center.

Fleming, J.M. (1962). Domestic financial policies under fixed and under floating exchange rates. IMF Staff Papers, vol. 9, No. 3 (November), pp. 369-380.

Frankel, Jeffrey A. (1999). No single currency regime is right for all countries or at all times. Working Paper, No. 7338. Cambridge: National Bureau of Economic Research.

_____ (2007). On the rand: determinants of the south African exchange rate. NBER Working Paper Series, No. 13050. Massachusetts: National Bureau of Economic Research.

_____ (2017). The currency-plus-commodity basket: a proposal for exchange rates in oil-exporting countries to accommodate trade shocks automatically. Working Paper, No. 1111. Cairo: Economic Research Forum.

Ghosh, Monisha (1996). Analysis of the effect of impulse noise on multicarrier and single carrier QAM systems. *IEEE Transactions on Communications*, vol. 44, No. 2 (February).

Goncalves, Carlos Eduardo, and Mauro Rodrigues (2017). Exchange rate misalignment and growth: a myth? IMF Working Paper, No. 17/283. WP/17/283. Washington, D.C.: International Monetary Fund.

Grip, Lina (2017). Coping with crises: forced displacement in fragile contexts. In *SIPRI Yearbook 2017: Armaments, Disarmament and International Security*, 48th edition. Oxford: Oxford University Press.

Habermeier, Karl, and others (2009). Revised system for the classification of exchange rate arrangements. IMF Working Paper, WP/09/211. Washington, D.C.: International Monetary Fund.

Habib, Maurizio Michael, and Margarita Manolova Kalamova (2007). Are there oil currencies? The real exchange rate of oil exporting countries. Working Paper series, No. 839. Berlin: European Central Bank.

Holtemöller, Oliver, and Sushanta Mallick (2013). Exchange rate regime, real misalignment, and currency crises. *Economic Modelling*, vol. 34.

Al Ibraheem, Boshra, and others (2017). The health effect of the Syrian conflict on IDPs and refugees. *Peace and Conflict: Journal of Peace Psychology*, vol. 23, No. 2, pp. 140-152.

Internal Displacement Monitoring Centre, IDMC, and Norwegian Refugee Council, NRC (2018). *Global Report on Internal Displacement*. Geneva: Internal Displacement Monitoring Centre. Available at http://www.internal-displacement.org/global-report/grid2018.

International Labour Organization, ILO (2016). Global youth unemployment is on the rise again, 24 August. Available at http://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_513728/lang--en/index.htm.

_____ (2018a). Morocco: Young women's employment and empowerment in the rural economy. Country Brief, April. Geneva. Available at https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/documents/publication/wcms_622767.pdf.

_____ (2018b). *World Employment and Social Outlook: Trends 2018*. Geneva.

International Middle East Media Center (2018). World refugee day 2018 report: Palestinians are the largest population of refugees, 21 June. Available at https://bit.ly/2qJeLeu.

International Monetary Fund, IMF (1997). Exchange rate arrangements and economic performance in developing countries, chapter IV. In *World Economic Outlook*, October 1997. Washington, D.C.

_____ (2004). *From Fixed to Float: Operational Aspects of Moving Toward Exchange Rate Flexibility*. Washington, D.C.

_____ (2016). *Annual Report on Exchange Arrangements and Exchange Restrictions 2016*. Washington, D.C.

_____ (2018). Arab Republic of Egypt: 2017 article IV consultation. IMF Country Report, No. 18/14. Washington, D.C.

International Rescue Committee (2016). Economic impacts of Syrian refugees. Policy Brief. New York. Available at https://www.rescue.org/sites/default/files/document/465/

ircpolicybriefeconomicimpactsofsyrianrefugees.pdf.

Inter-Parliamentary Union, IPU (2017). United Arab Emirates, Majlis Watani Itihadi (Federal National Council). Available at http://archive.ipu.org/parline/reports/2333.htm. Accessed on 15 April 2018.

_____ (2018a). Women in National parliaments, world classification. Available at http://www.ipu.org/wmn-e/classif.htm. Accessed on 3 June 2018.

_____ (2018b). Women in National parliaments, world and regional averages. Available at http://archive.ipu.org/wmn-e/world.htm. Accessed on 9 September 2018.

_____ (2018c). *Women in Parliament in 2017: the Year in Review*. Geneva. Available at https://www.ipu.org/resources/publications/reports/2018-03/women-in-parliament-in-2017-year-in-review.

IRIN (2018). Palestine refugees: locations and numbers, 16 January. Available at http://www.irinnews.org/report/89571/middle-east-palestinian-refugee-numberswhereabouts.

Kadi, Samar (2017). Lebanon's youth bearing the brunt of unemployment, regional instability. *The Arab Weekly*, 6 August. Available at https://thearabweekly.com/lebanons-youth-bearing-brunt-unemployment-regional-instability.

Kawano, Emily (2013). Social solidarity economy: toward convergence across continental divides. *United Nations Research Institute for Social Development*, 26 February. Available at https://bit.ly/2B8ygmt.

Khodeir, Aliaa (2012). Towards inflation targeting in Egypt: the relationship between exchange rate and inflation. *South African Journal of Economic and Management Sciences*, vol. 15, No 3, pp. 325-332.

Kholy, A.M.E. (2008). *Cost of Conflict for Women in the Arab World*. Alexandria: Institute for Peace Studies.

Knoema (2015). World Data Atlas, Yemen, Adult (15+) literacy rate. Available at https://knoema.com/atlas/Yemen/topics/Education/Literacy/Adult-literacy-rate. Accessed on 14 June 2018.

Lebdaoui, Hind (2013). The real exchange rate misalignment: application of behavioral equilibrium exchange rate BEER to Morocco 1980Q1–2012Q4. *International Journal of Economics and Finance*, vol. 5, No. 10, pp. 36-50.

Levy Yeyati, Eduardo, and Federico Sturzenegger (2003). To float or to fix: evidence on the impact of exchange rate regimes on growth. *American Economic Review*, vol. 93, No. 4, pp. 1173-1193.

_____ (2016). Classifying exchange rate regimes: 15 years later. HKS Working Paper, No. 16-028. Cambridge: Harvard University.

Libich, Jan, Dat Thanh Nguyen, and Petr Stehlík (2015). Monetary exit and fiscal spillovers. *European Journal of Political Economy*, vol. 40 (December), pp. 184-206.

McKinsey Global Institute (2015). *The Power of Parity: How Advancing Women's Equality Can Add $12 Trillion to Global Growth*. Available at https://mck.co/2K9L1mf.

McMillan, Margaret S., and Dani Rodrik (2011). Globalization, structural change and productivity growth. NBER Working Paper Series, No. 17143. Massachusetts: National Bureau of Economic Research.

Moghadam, Valentine M. (2004). Towards gender equality in the Arab/Middle East Region: Islam, culture and feminist activism. Background Paper for Human Development Report, 2004. New York: United Nations Development Programme.

Morocco, Ministry of Economy and Finance (2013). *Sector of Transport of Goods: Constraints and Ways of Reform*. Rabat: Department of Studies and Financial Forecasts. Available at https://www.finances.gov.ma/Docs/2013/depf/5007_transport_ang.pdf.

Mundell, Robert A. (1963). Capital mobility and stabilization policy under fixed and flexible exchange rates. *The Canadian Journal of Economics and Political Science*, vol. 29, No. 4 (November), pp. 475-485.

Mwanza, William (2016). Some insights from the WTO's data on country participation in Global Value Chains, 3 February. Available at https://www.tralac.org/discussions/article/8975-some-insights-from-the-wto-s-data-on-country-participation-in-global-value-chains.html.

Nabli, Mustapha, Jennifer Keller, and Marie-Ange Veganzones (2003). Exchange rate management within the Middle East and North Africa region: the cost to manufacturing competitiveness. Working Paper. Washington, D.C.: World Bank.

Nazier, Hanan, and Racha Ramadan (2016). Women's participation in labor market in Egypt: constraints and opportunities. ERF Working Paper, No. 999. Giza: Economic Research Forum.

Obstfeld, Maurice, and Kenneth Rogoff (1994). The intertemporal approach to the current account. Working Paper, No. 4893. Cambridge: National Bureau of Economic Research.

Organization of the Petroleum Exporting Countries (2017). *Monthly Oil Market Report 2017*. Vienna. Available at https://www.opec.org/opec_web/en/publications/338.htm.

State of Palestine, Palestinian Central Bureau of Statistics (2017). *Labour Force Survey (April-June 2017) Round (Q2/2017)*. Ramallah.

Polat, Hüseyin (2010). Cooperatives in the Arab world: reaffirming their validity for local and regional development. Background paper for the Sub-Regional Knowledge Sharing Workshop on Cooperatives in the Arab States, 23-26 November 2010. Beirut: International Labour Organization.

Poole, William (1970). Optimal Choice of Monetary Policy Instruments in a Simple Stochastic Macro Model. *The Quarterly Journal of Economics*, vol. 84, No. 2 (May), pp. 197-216.

Qatar Tribune (2017). In a first, Emir appoints 4 women to Shura Council, 10 November. Available at www.qatar-tribune.com/news-details/id/95195.

Rafiq, M.S. (2011). Sources of economic fluctuations in oil exporting economies: implications for choice of exchange rate regimes. *International Journal for Finance and Economics*, vol. 16, No. 1, pp. 347-384.

Ravid, Barak (2018). U.S. cuts all funding to UN agency for Palestinian refugees, 31 August. Available at https://www.axios.com/us-cuts-all-funding-to-unrwa-palestinian-refugees-05739016-176a-421f-bac2-73a5e7492531.html.

Robinson, Eric, and others (2017). *When the Islamic State Comes to Town: the Economic Impact of Islamic State Governance in Iraq and Syria*. Santa Monica: RAND Cooperation.

Rodrik, Dani (2008). The real exchange rate and economic growth. *Brookings Papers on Economic Activity*, vol. 39, No. 2, pp. 365-439.

Romer, Paul M. (1989). Human capital and growth: theory and evidence. NBER Working Paper Series, No. 3173. Cambridge: National Bureau of Economic Research.

_____ (1990). Endogenous Technological Change. *Journal of Political Economy*, vol. 98, No. 5.

Rother, Björn, and others (2016). The economic impact of conflicts and the refugee crisis in the Middle East and North Africa. Staff Discussion Notes, No. 16/8. Washington, D.C.: International Monetary Fund.

Shell Global (2018). *Shell LNG Outlook 2018*. The Hague. Available at https://www.shell.com/energy-and-innovation/natural-gas/liquefied-natural-gas-lng/lng-outlook.html.

Social Progress Imperative (2018). Social Progress Index 2018. Available at https://www.socialprogressindex.com/. Accessed on 10 September 2018.

Steyn, Ibrahim (2012). *Solidarity Economy Experiments in Brazil and Venezuela and the Lessons for a South African Debate on Solidarity Finance for Informal Trade*. Marshalltown: Ecumenical Service for Socioeconomic transformation; The Karibu Foundation. Available at www.karibu.no/upload/downloads/esset_solidarty_economy_march_2012.pdf.

Sweidan, Manal (2014). The gender-based differences in wages, the Jordanian case. Paper presented at the 5th Global Forum on Gender Statistics, Aguascalientes, Mexico, 3-5 November 2014. Available at https://unstats.un.org/unsd/gender/mexico_nov2014/Session%202%20Jordan.pdf.

Tunisia, Statistique Tunisie (2017). *Indicateurs de L'emploi et du Chômage, Quatrième trimestre 2017*. Tunis.

United Nations Children's Fund, UNICEF (2013). Qatar: at a glance. Available at https://www.unicef.org/infobycountry/qatar_statistics.html#117. Accessed on 12 June 2018.

_____ (2018). In Yemen, children's education devastated after three years of escalating conflict, 27 March. Available at https://www.unicef.org/yemen/media_12502.html.

United Nations Conference on Trade and Development, UNCTAD (2018). *World Investment Report 2018: Investment and New Industrial Policies*. Geneva.

United Nations, Department of Economic and Social Affairs, DESA (2018). *United Nations e-Government Survey 2018: Gearing e-government to Support Transformation Towards Sustainable and Resilient Societies*. New York.

United Nations Development Programme, UNDP (2018). *Human Development Indices and Indicators: 2018 Statistical Update*. New York. Available at http://hdr.undp.org/sites/default/files/2018_human_development_statistical_update.pdf.

United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia, ESCWA (2014). Sustainable Development Goals ... an Arab regional perspective. Arab High-Level Forum on Sustainable Development, Amman, 2-4 April 2014. Available at https://sustainabledevelopment.un.org/index.php?page=view&type=400&nr=1282&menu=1515.

_____ (2017a). Guideline on fostering innovation in the public sector of the Arab Region. E/ESCWA/TDD/2017/Technical Paper.6. Beirut.

_____ (2017b). Natural gas vehicle in transportation in the Arab Region. Fact Sheet, E/ESCWA/SDPD/2017/Technical Paper.4. Beirut.

_____ (2017c). Policy brief on Arab women's economic empowerment. E/ESCWA/ECW/2017/Technical Paper.6. Beirut.

_____ (2017d). Technology and innovation with a focus on the 2030 development agenda community-based innovation for improved social well-being. E/ESCWA/TDD/2017/Technical Paper.5. Beirut.

_____ (2018a). *Case Study on Policy Reforms to Promote Renewable Energy in Jordan*. E/ESCWA/SDPD/2017/CP.9. Beirut.

_____ (2018b). *Case Study on Policy Reforms to Promote Renewable Energy in Lebanon*. E/ESCWA/SDPD/2017/CP.7. Beirut.

_____ (2018c). *Case Study on Policy Reforms to Promote Renewable Energy in Morocco*. E/ESCWA/SDPD/2017/CP.6. Beirut.

_____ (2018d). *Case Study on Policy Reforms to Promote Renewable Energy in the United Arab Emirates*. E/ESCWA/SDPD/2017/CP.8. Beirut.

_____ (2018e). *Illicit Financial Flows in the Arab Region*. E/ESCWA/EDID/2018/TP.1. Beirut.

_____ (2018f). Women in the judiciary: a, stepping stone towards gender justice. Policy Brief. E/ESCWA/ECW/2018/Brief.1. Beirut.

United Nations High Commissioner for Refugees (2017). *Global Report 2017*. Geneva.

_____ (2018a). *Global Trends: Forced Displacement in 2017*. Geneva. Available at http://www.unhcr.org/5b27be547.pdf.

_____ (2018b). Iraq: CCCM FSMT gaps, needs & presence – national overview, January. Available at https://data2.unhcr.org/fr/documents/download/61919.

_____ (2018c). Operational Portal Refugee Situations, Syria regional refugee response, Government of Turkey. Available at https://data2.unhcr.org/en/situations/syria/location/113. Accessed on 12 September 2018.

_____ (2018d). Quick impact projects in Libya, April. Available at https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/One%20pager%20-%20QIPs%20April%202018.pdf.

_____ (2018e). Libya, Flash update, 14-21 September. Available at https://bit.ly/2DEgQRn.

_____ (2018f). Situation update: Iraq, Flash update, 31 May 2018. Available at https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/UNHCR%20Iraq%20Flash%20Update%20-%2031MAY18.pdf.

_____ (2018g). Yemen, fact sheet, June. Available at https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Yemen%20Fact%20Sheet_June%202018%20%28Final%29.pdf.

United Nations Inter-Agency Task Force on Social and Solidarity

Economy (2014). Social and solidarity economy and the challenge of sustainable development. TFSSE Position Paper, June. Geneva. Available at http://unsse.org/?p=938.

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (2018). About OCHA Iraq. Available at https://www.unocha.org/iraq/about-ocha-iraq.

United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East, UNRWA (2011). UNRWA statistics-2010: selected Indicators. First Issue (November). Amman: Programme Coordination and Support Unit.

U.S. Department of State, Bureau of Economic and Business Affairs (2017). Qatar, 2017 Investment climate statements, 29 June. Available at https://www.state.gov/e/eb/rls/othr/ics/2017/nea/269996.htm.

Vogelstein, Rachel (2018). Women This week: making history in Tunisia, 11 May. Available at https://www.cfr.org/blog/women-week-making-history-tunisia.

Williamson, John, ed. (1994). *Estimating Equilibrium Exchange Rates*. Washington, D.C.: Peterson Institute for International Economics.

Wooldridge, Jeffrey M. (2002). *Econometric Analysis of Cross Section and Panel Data*. Cambridge: MIT Press.

World Bank (2015). *The Kurdistan Region of Iraq: Assessing the Economic and Social Impact of the Syrian Conflict and ISIS*. Washington: International Bank for Reconstruction and Development. Available at http://documents.worldbank.org/curated/en/579451468305943474/pdf/958080PUB0Apri0PUBLIC09781464805486.pdf.

World Economic Forum (2017). *The Global Gender Gap Report 2017*. Geneva.

World Energy Council (2016). Energy Resources Database, gas. Available at https://www.worldenergy.org/data/resources/resource/gas/. Accessed on 10 May 2018.

المرفقات

المرفق ألف- النمو والتضخم: متوسطات العالم والمناطق، 2016-2019 (بالنسبة المئوية)

البلد/مجموعة البلدان	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي				معدل تضخم أسعار الاستهلاك			
	2016	2017	2018	2019	2016	2017	2018	2019
المنطقة العربية	2.8	1.5	3.3	3.2	5.3	6.7	5.5	4.5
العالم	2.5	3.1	3.1	3.0	2.6	2.8	2.8	2.9
البلدان المتقدمة	1.6	2.3	2.2	2.0	0.7	1.7	1.9	2.1
الولايات المتحدة	1.5	2.3	2.6	2.3	1.3	2.1	2.4	2.3
الاتحاد الأوروبي	2.0	2.4	2.2	2.0	0.3	1.7	1.8	2.1
اليابان	1.0	1.7	1.0	1.5	-0.1	0.5	0.9	1.4
الاقتصادات في مرحلة انتقالية	0.4	2.1	2.1	2.1	7.8	5.1	3.9	4.4
البلدان النامية	3.9	4.5	4.5	4.5	5.1	4.3	4.2	4.0
أفريقيا	1.7	3.5	3.5	3.8	11.9	13.6	10.1	8.4
شرق وجنوب آسيا	6.1	6.1	5.9	5.7	2.6	2.4	2.7	2.8
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	-1.3	1.0	1.4	2.1	9.8	6.1	5.6	5.1

المصادر: أرقام المنطقة العربية هي تقديرات/توقعات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر إحصائية وطنية. والأرقام الأخرى تستند إلى اجتماع فريق خبراء إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشأن الاقتصاد العالمي (مشروع لينك LINK) 2018.

ملاحظة: يستند تقسيم البلدان إلى مجموعات إلى تقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم 2018. تستند تقديرات/إسقاطات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشكل جزئي إلى مشروع لينك LINK ونموذج التوقعات الاقتصادية العالمية.

المرفق باء- إنتاج النفط في المنطقة العربية، 2014-2019 (بآلاف البراميل في اليوم)

البلد/مجموعة البلدان	2014	2015	2016	2017 أ	2018 ب	2019 ب
الإمارات العربية المتحدة	3,036	3,224	3,318	2,967	3,218	3,250
البحرين	49	51	82	207	203	199
عُمان	949	986	1007	977	948	878
قطر	709	656	652	600	593	564
الكويت	2,869	2,621	2,708	2,704	2,853	2,882
المملكة العربية السعودية	9,714	10,189	10,460	9,951	10,050	10,151
بلدان مجلس التعاون الخليجي	17,327	17,728	18,226	17,407	17,866	17,925
الجمهورية العربية السورية	23	30	29	30	31	32
العراق	3,113	3,499	4,647	4,479	4,769	4,817
مصر	672	682	651	626	551	523
بلدان المشرق	3,807	4,211	5,327	5,135	5,351	5,372
تونس	54	49	46	36	35	34
الجزائر	1,209	1,072	1,159	1,059	1,122	1,049
ليبيا	471	404	385	620	732	555
المغرب	0.2	0.2	0.2	1	1	1
بلدان المغرب	1,735	1,526	1,590	2,135	2,301	2,319
السودان	114	108	105	116	82	88
موريتانيا	6.0	5.2	5.0	5	6	6
اليمن	125	48	22	23	24	25
أقل البلدان العربية نمواً	245	161	132	144	112	120
مجموع المنطقة العربية	23,114	23,626	25,276	24,821	25,630	25,735

المصادر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى قاعدة بيانات المبادرة المشتركة المتعلقة ببيانات النفط https://www.jodidata.org/oil/ (استرجعت في 10 حزيران/يونيو 2018)، باستثناء الجمهورية العربية السورية، والسودان، والمغرب، وموريتانيا، واليمن حيث المصدر هو قاعدة بيانات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول http://www.oapecorg.org/Home/DataBank (استرجعت في 10 حزيران/يونيو 2018).

أ تقديرات الإسكوا حتى آذار/مارس 2018.

ب إسقاطات الإسكوا حتى آذار/مارس 2018.

المرفق جيم- إجمالي عائدات الصادرات النفطية في المنطقة العربية، 2014-2019 (بمليارات الدولارات)

البلد/مجموعة البلدان	2014	2015	2016	2017أ	2018ب	2019ب
الإمارات العربية المتحدة	94.8	57.2	43.2	46.9	55.9	56.6
البحرين	14.5	7.7	6.1	18.7	20.1	19.8
عُمان	31.0	17.9	13.3	15.7	16.7	15.5
قطر	16.3	8.1	12.3	23.5	25.5	24.4
الكويت	97.5	48.4	41.5	50.2	58.3	59.0
المملكة العربية السعودية	284.6	152.9	136.2	170.2	189.1	191.5
بلدان مجلس التعاون الخليجي	538.6	292.2	252.6	325.2	365.7	366.8
الجمهورية العربية السورية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
العراق	83.5	50.9	40.5	47.3	55.4	56.1
مصر	12.5	9.0	5.8	6.8	6.5	6.2
بلدان المشرق	96.0	60.0	46.3	54.1	62.0	62.4
تونس	2.2	1.0	0.8	0.7	0.8	0.8
الجزائر	35.4	19.1	16.4	18.5	21.6	20.2
ليبيا	17.3	10.0	6.1	13.5	16.3	17.7
المغرب	0.8	0.3	0.2	1.2	1.3	1.3
بلدان المغرب	55.7	30.4	23.4	33.9	39.9	39.9
السودان	1.4	0.6	0.4	0.5	0.4	0.4
موريتانيا	0.2	0.1	0.1	0.3	0.4	0.4
اليمن	4.5	1.1	0.0	0.0	0.0	0.0
أقل البلدان العربية نمواً	6.0	1.8	0.4	0.8	0.8	0.8
مجموع المنطقة العربية	696.3	384.3	322.7	413.9	468.4	469.9

المصادر: تقديرات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر وطنية.
أ تقديرات الإسكوا حتى آذار/مارس 2018.
ب إسقاطات الإسكوا حتى آذار/مارس 2018.

المرفق دال- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل تضخم أسعار الاستهلاك، 2015-2019 (التغيّر السنوي بالنسبة المئوية)

البلد/مجموعة البلدان	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي					معدل تضخم أسعار الاستهلاك				
	2015[أ]	2016[أ]	2017[أ]	2018[ب]	2019[ب]	2015[أ]	2016[أ]	2017[أ]	2018[ب]	2019[ب]
الإمارات العربية المتحدة[ط]	5.1	3.0	1.5	2.5	2.8	4.1	1.8	1.8	4.1	1.6
البحرين[ط]	2.9	3.5	3.8	3.4	3.0	1.9	2.7	1.4	2.8	3.0
عُمان[د]	4.7	5.4	-0.3	2.9	2.1	0.1	1.1	1.6	1.1	1.3
قطر	3.6	2.1	1.6	3.3	2.9	1.8	2.7	0.5	0.8	3.1
الكويت	0.6	2.9	-3.5	3.1	2.9	3.7	3.5	1.5	1.0	2.7
المملكة العربية السعودية	4.1	1.7	-0.7	1.9	2.1	2.2	2.0	-0.9	2.1	3.2
بلدان مجلس التعاون الخليجي	4.0	2.4	0.0	2.4	2.5	2.6	2.1	0.3	2.4	2.6
الأردن	2.4	2.0	2.0	2.4	2.3	-0.9	-0.8	3.3	4.1	2.3
الجمهورية العربية السورية[ز،م]	-6.1	-4.0	3.2	3.5	4.7	38.4	47.7	15.9	10.2	7.8
العراق[ل]	3.8	9.6	1.0	4.6	2.3	1.4	0.5	0.2	0.1	0.2
دولة فلسطين[ط،ك،ل]	3.4	4.7	3.1	2.6	2.6	1.4	-0.2	0.2	0.1	0.1
لبنان[د]	0.2	1.7	2.0	2.6	2.8	-3.7	-0.8	4.5	5.1	2.4
مصر[د]	4.4	4.3	4.2	6.0	5.4	10.4	14.0	29.8	11.2	10.8
بلدان المشرق	3.3	5.0	3.0	5.0	4.1	7.3	9.7	17.1	7.1	6.5
تونس	1.2	1.0	2.3	2.4	3.4	4.8	3.8	5.3	6.4	3.9
الجزائر	3.7	3.3	1.6	2.7	2.2	4.8	6.4	5.6	3.9	2.9
ليبيا[د،هـ]	-22.0	-5.2	26.7	17.2	12.8	9.8	25.9	28.5	12.8	9.6
المغرب	4.5	1.1	4.1	3.2	3.9	1.6	1.6	0.8	2.1	2.8
بلدان المغرب	0.7	1.4	5.2	4.4	4.0	4.4	6.9	6.8	4.7	3.8
جزر القمر[د]	1.0	2.2	2.8	3.0	3.6	1.3	1.8	2.0	0.4	0.9
جيبوتي	6.5	6.5	7.0	6.8	6.7	2.7	2.4	-0.8	1.6	1.5
السودان	4.3	4.8	4.5	4.1	4.2	17.3	17.6	32.4	48.5	19.5
الصومال[هـ،ي]	2.6	2.6	2.5	3.3	3.9	-2.9	-3.6	2.2	0.8	1.3
موريتانيا	0.9	1.8	3.5	3.2	5.1	0.5	1.5	2.3	3.0	5.4
اليمن[و،ي]	-29.2	-11.1	-9.5	-4.9	1.8	21.4	11.9	12.8	13.8	13.5
أقل البلدان العربية نمواً	-5.4	0.1	0.4	1.5	3.6	16.6	14.1	23.8	33.9	16.1
مجموع المنطقة العربية	2.9	2.8	1.5	3.3	3.2	4.8	5.3	6.7	5.5	4.5

المصادر: تقديرات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر إحصائية وطنية.

[أ] استمدت الأرقام من مصادر وطنية، ما لم يشر إلى خالف ذلك.

[ب] تستند التوقعات إلى مشروع لينك LINK 2018.

[ج] البيانات في مصر هي للسنة المالية التي تنتهي في حزيران/يونيو.

[د] استمدت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي 2015-2016 لليبيا واليمن من بوابة المعلومات الإحصائية للإسكوا، المتوفرة عبر https://www.unescwa.information-portal-org/sub-site/statistics (استرجعت في 10 حزيران/يونيو 2018).

[هـ] استمدت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وتضخم أسعار الاستهلاك للصومال من United Nations Department of Economic and Social Affairs, World Economic Situation and Prospects 2018 (New York, 2018), p. 155.

[و] استمدت معدلات تضخم أسعار الاستهلاك لليمن من World Economic Situation and Prospects 2018.

[ز] يستند معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للجمهورية العربية السورية إلى تقديرات مشروع الإسكوا: الأجندة الوطنية لمستقبل سورية، المتوفر عبر https://www.unescwa.org/sub-site/national-agenda-future-syria.

[ح] تستند معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2017 لجزر القمر، وعُمان، ولبنان، وليبيا، واليمن إلى مشروع لينك LINK 2018.

[ط] تستند معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لعامي 2018 و2019 للإمارات العربية المتحدة، والبحرين، ودولة فلسطين إلى توقعات الإسكوا.

[ي] تستند معدلات تضخم أسعار الاستهلاك لعامي 2016 و2017 للصومال واليمن إلى مشروع لينك LINK 2018.

[ك] استمد معدل تضخم أسعار الاستهلاك لعام 2018 لدولة فلسطين من مصادر وطنية.

[ل] يستند معدل تضخم أسعار الاستهلاك لعام 2018 للعراق، ولعام 2019 لدولة فلسطين إلى توقعات الإسكوا.

[م] تستند معدلات تضخم أسعار الاستهلاك للجمهورية العربية السورية إلى مشروع لينك LINK 2018.

المرفق هاء- البنية الجغرافية للتجارة، 2013-2017

بلدان مجلس التعاون الخليجي

الصادرات (بمليارات الدولارات)	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
بلدان مجلس التعاون الخليجي	93.0	92.9	72.1	60.9	69.1
بلدان المشرق	18.7	21.0	14.0	13.8	17.3
بلدان المغرب	4.4	3.9	2.9	2.6	2.5
أقل البلدان العربية نمواً	9.4	6.7	5.4	5.2	5.1
المنطقة العربية	125.5	124.6	94.4	82.4	94.0
آسيا والمحيط الهادئ	667.7	631.1	367.2	290.0	319.8
أوروبا	88.6	79.1	55.4	59.4	67.6
أمريكا الشمالية	67.7	63.5	36.1	30.9	29.9
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	7.3	7.6	4.7	3.6	3.5
أفريقيا	30.5	30.5	19.9	17.7	18.9
العالم	1,046.5	999.4	622.5	527.0	589.3

الصادرات (بالنسبة المئوية)	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
المنطقة العربية	12.0	12.5	15.2	15.6	15.9
آسيا والمحيط الهادئ	63.8	63.1	59.0	55.0	54.3
أوروبا	8.5	7.9	8.9	11.3	11.5
أمريكا الشمالية	6.5	6.3	5.8	5.9	5.1
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	0.7	0.8	0.8	0.7	0.6
أفريقيا	2.9	3.1	3.2	3.4	3.2
العالم	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

الواردات (بمليارات الدولارات)	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
بلدان مجلس التعاون الخليجي	56.9	55.3	50.8	45.1	47.2
بلدان المشرق	7.6	8.4	8.3	9.6	9.6
بلدان المغرب	1.1	1.4	2.0	3.4	3.5
أقل البلدان العربية نمواً	3.5	3.5	3.0	3.7	4.9
المنطقة العربية	68.5	68.1	63.8	61.3	64.5
آسيا والمحيط الهادئ	242.7	259.6	214.4	185.8	181.8
أوروبا	143.5	143.1	123.0	109.8	111.8
أمريكا الشمالية	59.9	58.5	56.6	54.6	57.0
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	17.4	15.8	12.7	11.2	13.0
أفريقيا	17.3	18.3	15.2	17.0	17.9
العالم	569.3	580.2	571.7	512.8	520.1

الواردات (بالنسبة المئوية)	2013	2014	2015	2016	2017
المنطقة العربية	12.0	11.7	11.2	12.0	12.4
آسيا والمحيط الهادئ	42.6	44.7	37.5	36.2	35.0
أوروبا	25.2	24.7	21.5	21.4	21.5
أمريكا الشمالية	10.5	10.1	9.9	10.6	11.0
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	3.1	2.7	2.2	2.2	2.5
أفريقيا	3.0	3.1	2.7	3.3	3.4
العالم	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

بلدان المشرق

الصادرات (بمليارات الدولارات)	2013	2014	2015	2016	2017
بلدان مجلس التعاون الخليجي	7.1	7.9	7.8	8.7	8.6
بلدان المشرق	7.1	6.2	4.8	3.2	4.0
بلدان المغرب	4.0	3.3	2.1	0.9	1.0
أقل البلدان العربية نمواً	1.1	0.9	0.9	0.2	0.4
المنطقة العربية	28.3	27.2	23.4	19.2	19.9
آسيا والمحيط الهادئ	71.8	66.1	46.5	38.5	49.1
أوروبا	22.0	23.0	18.2	17.7	23.0
أمريكا الشمالية	18.8	17.8	7.2	9.0	14.2
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	1.2	1.4	0.7	0.2	0.3
أفريقيا	2.3	2.4	1.8	1.5	1.8
العالم	127.0	121.3	84.2	76.6	101.3

الصادرات (بالنسبة المئوية)	2013	2014	2015	2016	2017
المنطقة العربية	22.3	22.4	27.7	25.1	19.6
آسيا والمحيط الهادئ	56.5	54.5	55.3	50.3	48.5
أوروبا	17.3	19.0	21.6	23.1	22.7
أمريكا الشمالية	14.8	14.7	8.6	11.7	14.1
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	0.9	1.1	0.8	0.3	0.3
أفريقيا	1.8	2.0	2.1	1.9	1.8
العالم	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

الواردات (بمليارات الدولارات)	2013	2014	2015	2016	2017
بلدان مجلس التعاون الخليجي	15.2	17.6	14.6	14.6	15.4
بلدان المشرق	6.8	5.9	4.8	4.1	5.0
بلدان المغرب	1.1	0.9	1.4	0.8	1.1

أقل البلدان العربية نمواً	0.3	0.4	0.2	0.2	0.3
المنطقة العربية	23.4	24.9	20.9	19.7	21.7
آسيا والمحيط الهادئ	41.3	42.9	43.6	34.2	36.4
أوروبا	60.7	64.4	56.4	47.8	51.0
أمريكا الشمالية	10.9	10.6	9.1	7.2	7.7
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	6.5	6.1	6.4	4.5	5.8
أفريقيا	1.3	1.2	1.5	1.8	2.0
العالم	162.7	171.3	157.7	134.2	146.9

الواردات (بالنسبة المئوية)	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
المنطقة العربية	14.4	14.5	13.3	14.7	14.8
آسيا والمحيط الهادئ	25.4	25.0	27.7	25.5	24.8
أوروبا	37.3	37.6	35.8	35.6	34.7
أمريكا الشمالية	6.7	6.2	5.8	5.4	5.2
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	4.0	3.6	4.0	3.3	4.0
أفريقيا	0.8	0.7	0.9	1.4	1.4
العالم	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

بلدان المغرب

الصادرات (بمليارات الدولارات)	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
بلدان مجلس التعاون الخليجي	0.4	0.4	0.4	0.4	0.6
بلدان المشرق	1.6	1.4	1.5	1.5	2.1
بلدان المغرب	4.9	4.6	3.2	2.9	2.3
أقل البلدان العربية نمواً	0.3	0.3	0.2	0.4	0.3
المنطقة العربية	7.7	7.2	5.7	5.8	6.7
آسيا والمحيط الهادئ	10.8	9.8	6.6	5.0	7.8
أوروبا	89.8	77.4	51.4	45.1	54.8
أمريكا الشمالية	11.3	7.2	4.7	6.2	6.3
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	5.1	5.1	2.8	3.2	3.9
أفريقيا	1.7	1.8	1.8	1.7	2.1
العالم	132.7	114.0	77.3	70.8	85.7

الصادرات (بالنسبة المئوية)	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
المنطقة العربية	5.8	6.3	7.4	8.2	7.8
آسيا والمحيط الهادئ	8.1	8.6	8.5	7.1	9.1
أوروبا	67.7	67.9	66.5	63.7	64.0
أمريكا الشمالية	8.5	6.3	6.0	8.8	7.3

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	3.8	4.4	3.7	4.5	4.5
أفريقيا	1.3	1.6	2.3	2.4	2.4
العالم	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

الواردات (بمليارات الدولارات)	2013	2014	2015	2016	2017
بلدان مجلس التعاون الخليجي	5.6	4.9	3.4	3.4	3.0
بلدان المشرق	3.5	2.9	1.9	1.6	1.7
بلدان المغرب	4.7	4.4	2.9	2.6	2.7
أقل البلدان العربية نمواً	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
المنطقة العربية	13.9	12.2	8.2	7.6	7.4
آسيا والمحيط الهادئ	25.1	26.2	23.1	24.6	24.3
أوروبا	70.8	70.7	59.2	58.8	58.8
أمريكا الشمالية	8.5	8.2	7.0	7.0	6.4
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	6.7	6.9	5.2	5.3	6.1
أفريقيا	1.0	0.9	1.0	0.7	0.8
العالم	141.1	139.7	115.4	113.9	115.2

الواردات (بالنسبة المئوية)	2013	2014	2015	2016	2017
المنطقة العربية	9.8	8.7	7.1	6.7	6.4
آسيا والمحيط الهادئ	17.8	18.8	20.0	21.6	21.1
أوروبا	50.2	50.6	51.3	51.6	51.0
أمريكا الشمالية	6.0	5.9	6.1	6.1	5.6
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	4.8	4.9	4.5	4.7	5.3
أفريقيا	0.7	0.6	0.8	0.6	0.7
العالم	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

أقل البلدان العربية نمواً

الصادرات (بمليارات الدولارات)	2013	2014	2015	2016	2017
بلدان مجلس التعاون الخليجي	3.2	3.2	2.3	2.3	2.3
بلدان المشرق	0.3	0.4	0.4	0.5	0.7
بلدان المغرب	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
أقل البلدان العربية نمواً	0.2	0.2	0.1	0.1	0.1
المنطقة العربية	3.6	3.8	2.8	2.9	3.1
آسيا والمحيط الهادئ	9.1	4.7	2.2	1.5	1.8
أوروبا	1.2	1.1	0.8	0.8	1.1
أمريكا الشمالية	0.2	0.1	0.1	0.0	0.0

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	0.3	0.0	0.0	0.0	0.0
أفريقيا	0.6	0.6	0.5	0.4	0.5
العالم	15.3	10.0	6.3	5.4	6.3

الصادرات (بالنسبة المئوية)	2013	2014	2015	2016	2017
المنطقة العربية	23.7	38.2	44.4	52.8	48.8
آسيا والمحيط الهادئ	59.8	47.0	35.1	27.4	29.0
أوروبا	7.8	10.8	13.2	15.5	18.3
أمريكا الشمالية	1.4	0.9	1.0	0.5	0.5
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	2.0	0.4	0.6	0.8	0.6
أفريقيا	4.1	5.9	8.2	8.0	7.2
العالم	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

الواردات (بمليارات الدولارات)	2013	2014	2015	2016	2017
بلدان مجلس التعاون الخليجي	7.0	4.2	4.0	4.3	4.0
بلدان المشرق	1.2	1.0	1.0	1.0	1.2
بلدان المغرب	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2
أقل البلدان العربية نمواً	0.4	0.2	0.2	0.2	0.2
المنطقة العربية	8.8	5.6	5.4	5.7	5.6
آسيا والمحيط الهادئ	9.0	10.3	8.5	5.6	6.4
أوروبا	6.7	6.4	4.4	4.0	4.7
أمريكا الشمالية	1.0	1.5	0.8	0.7	0.8
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	1.2	1.5	0.8	1.2	1.2
أفريقيا	1.0	1.1	1.0	1.0	1.1
العالم	30.2	27.9	22.1	19.0	20.7

الواردات (بالنسبة المئوية)	2013	2014	2015	2016	2017
المنطقة العربية	29.2	20.2	24.4	30.0	27.1
آسيا والمحيط الهادئ	29.7	36.8	38.3	29.7	30.8
أوروبا	22.4	22.8	19.9	20.9	22.9
أمريكا الشمالية	3.3	5.2	3.6	3.5	3.7
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	3.8	5.3	3.7	6.2	5.7
أفريقيا	3.5	4.0	4.5	5.2	5.3
العالم	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى IMF, Direction of Trade Statistics and International Financial Statistics. Available at https://www.imf.org/en/Data (accessed on 15 June 2018).

المرفق واو- الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري، 2015-2019 (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

البلد/مجموعة البلدان	الميزان التجاري للسلع					ميزان الحساب الجاري				
	2015	2016	2017	2018	2019	2015	2016	2017	2018	2019
بلدان مجلس التعاون الخليجي										
الإمارات العربية المتحدة	21.4	19.6	21.4	22.0	21.9	4.9	3.8	7.3	8.4	9.0
البحرين	2.6	-2.5	-2.0	-0.7	-0.3	-2.4	-4.7	-4.0	-1.3	-0.3
عُمان	13.2	9.4	14.4	18.5	17.5	-15.9	-18.4	-12.2	-5.2	-5.5
قطر	29.6	16.6	21.9	23.2	21.1	8.4	-5.4	3.8	6.9	5.8
الكويت	24.4	18.1	21.4	26.1	23.6	3.5	-4.5	6.3	13.2	15.2
المملكة العربية السعودية	6.8	8.6	14.8	17.9	15.4	-8.7	-3.7	2.2	5.6	3.0
بلدان المشرق										
الأردن	-27.5	-24.8	-26.2	-25.4	-24.5	-9.1	-9.5	-10.4	-9.7	-9.9
العراق	6.4	7.5	15.4	16.8	14.6	-1.2	2.3	11.4	12.4	10.1
دولة فلسطين	-33.9	-31.9	-31.9	-32.0	-30.7	-16.3	-10.0	-11.2	-14.4	-13.2
لبنان	-27.5	-28.1	-24.9	-24.7	-24.3	-17.5	-21.2	-19.8	-18.0	-17.8
مصر	-12.2	-14.8	-18.5	-14.6	-13.3	-0.1	-3.9	-3.0	0.3	-0.3
بلدان المغرب										
تونس	-11.6	-11.4	-13.1	-11.7	-10.6	-8.9	-8.8	-10.3	-9.0	-8.0
الجزائر	-10.9	-12.8	-11.5	-8.7	-8.9	-16.4	-16.6	-14.9	-11.5	-11.7
ليبيا	-34.9	-14.3	21.4	5.0	8.6	-57.8	-35.4	4.3	-5.9	-1.1
المغرب	-14.5	-17.1	-16.5	-16.4	-15.9	-2.1	-4.2	-3.6	-4.3	-3.8
أقل البلدان العربية نمواً										
جزر القمر	-30.2	-26.4	-28.1	-25.8	-24.1	-0.4	-7.8	-5.3	-4.0	-4.7
جيبوتي	-54.5	-29.6	-24.4	-22.0	-21.3	-31.5	-9.1	-7.6	-5.8	-6.7
السودان	-5.4	-3.8	-3.0	-2.3	-2.4	-5.6	-3.5	-3.7	-1.1	-1.5
موريتانيا	-11.9	-10.9	-6.4	-5.7	-5.1	-20.4	-15.5	-15.4	-12.1	-10.7

المصدر: المرفق هاء (المصادر الإحصائية الوطنية).

المرفق زاي- أوضاع المالية العامة، 2015-2019 (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

بلدان مجلس التعاون الخليجي

البلد	المكوّن	2015	2016	2017	2018	2019
الإمارات العربية المتحدة	الإيرادات	20.4	29.0	40.2	39.0	38.5
	النفقات	26.9	32.1	39.6	38.4	37.5
	الميزان	-6.5	-3.1	0.6	0.6	1.0
البحرين	الإيرادات	17.5	18.2	17.2	17.4	16.9
	النفقات	30.0	30.7	27.5	27.1	25.4
	الميزان	-12.5	-12.6	-10.3	-9.7	-8.5
عمان	الإيرادات	34.2	29.6	33.2	32.2	34.2
	النفقات	51.7	50.2	42.2	42.4	38.3
	الميزان	-17.5	-20.6	-8.9	-10.2	-4.1
قطر	الإيرادات	36.6	29.0	27.9	27.2	26.6
	النفقات	38.4	38.0	32.5	31.6	30.8
	الميزان	-1.9	-9.0	-4.6	-4.4	-4.2
الكويت	الإيرادات	43.8	39.1	36.6	38.8	34.6
	النفقات	54.8	52.8	54.6	51.8	50.2
	الميزان	-10.9	-13.8	-18.0	-12.9	-15.6
المملكة العربية السعودية	الإيرادات	25.1	21.4	26.9	29.3	30.5
	النفقات	40.0	34.2	35.8	36.6	36.4
	الميزان	-15.0	-12.8	-8.9	-7.3	-5.9

بلدان المشرق

البلد	المكوّن	2015	2016	2017	2018	2019
الأردن	الإيرادات	25.5	25.8	25.7	27.9	28.3
	النفقات	29.0	29.0	28.3	29.6	29.4
	الميزان	-3.5	-3.2	-2.6	-1.7	-1.1
العراق	الإيرادات	34.9	27.7	36.0	36.5	35.6
	النفقات	39.8	34.1	41.0	41.2	37.3
	الميزان	-4.9	-6.4	-10.8	-5.8	-1.7
دولة فلسطين	الإيرادات	22.2	26.5	25.5	23.2	21.6
	النفقات	33.6	34.6	34.3	30.6	28.9
	الميزان	-11.4	-8.1	-8.8	-7.5	-7.4
لبنان	الإيرادات	18.3	18.7	20.5	17.8	17.9
	النفقات	24.3	26.0	26.7	27.4	27.0
	الميزان	-6.0	-7.4	-6.3	-8.4	-7.9
مصر	الإيرادات	18.8	18.4	19.6	20.5	21.6
	النفقات	29.7	30.6	28.6	31.1	31.1
	الميزان	-10.8	-12.2	-8.9	-10.6	-9.5

بلدان المغرب

البلد	المكوّن	2015	2016	2017	2018	2019
تونس	الإيرادات	23.8	23.5	24.6	24.8	24.9
	النفقات	26.2	26.7	27.9	26.3	26.8
	الميزان	-2.4	-3.2	-3.3	-1.5	-1.9
الجزائر	الإيرادات	27.3	28.8	31.5	32.1	30.8
	النفقات	45.8	41.9	36.8	41.3	33.3
	الميزان	-18.6	-13.1	-5.4	-9.2	-2.5
ليبيا	الإيرادات	76.6	46.5	71.4	51.7	47.2
	النفقات	196.3	155.6	104.4	88.3	79.1
	الميزان	-119.7	-109.2	-33.1	-36.6	-31.9
المغرب	الإيرادات	21.4	21.5	21.6	20.9	20.4
	النفقات	26.3	26.2	25.6	24.5	23.4
	الميزان	-4.9	-4.7	-4.0	-3.6	-3.0

أقل البلدان العربية نمواً

البلد	المكوّن	2015	2016	2017	2018	2019
جزر القمر	الإيرادات	33.4	24.8	26.7	26.4	23.5
	النفقات	28.8	32.4	31.7	31.4	30.8
	الميزان	4.6	-7.7	-5.0	-5.0	-7.3
جيبوتي	الإيرادات	36.8	32.9	34.7	30.1	29.9
	النفقات	37.3	35.0	34.7	30.1	28.7
	الميزان	-0.5	-2.2	0.0	0.0	1.1
السودان	الإيرادات	9.3	8.3	8.6	9.4	9.9
	النفقات	10.5	10.0	10.6	11.9	12.7
	الميزان	-1.2	-1.6	-2.0	-2.5	-2.8
موريتانيا	الإيرادات	33.9	33.3	29.3	29.2	28.4
	النفقات	33.6	31.3	28.4	27.3	25.3
	الميزان	-3.3	-0.6	0.9	1.9	3.1

المصدر: المرفق هاء (المصادر الإحصائية الوطنية).

المرفق حاء- مصادر البيانات الإحصائية الوطنية

1. Algeria

Gross oil export revenues

Bank of Algeria
Quarterly Statistical Bulletin, No. 40 (December 2017)
http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_40e.pdf

Real GDP growth

Office National des Statistiques
Quarterly National Accounts, No. 813
Fourth Quarter 2017
http://www.ons.dz/IMG/Comptes4T2017.pdf

Consumer inflation rate

Office National des Statistiques
Indice des Prix à la Consommation, No. 271 (June 2018)
http://www.ons.dz/IMG/pdf/IPC_juin2018-3.pdf

Trade and current account balances

Bank of Algeria
Quarterly Statistical Bulletin, No. 40 (December 2017)
http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_40e.pdf

Monetary indicator: broad money

Bank of Algeria
Quarterly Statistical Bulletin, No. 40 (December 2017)
http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_40e.pdf

Fiscal positions

Ministry of Finance
Rapport de Présentation de la Loi de Finances pour 2017 et Prévisions 2018-2019
http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/RPLF/NPLF_2017_francais.pdf

Ministry of Finance
Rapport de Présentation du Projet de la Loi de Finances pour 2018 et Prévisions 2019-2020
http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/RPLF/aplf2018.pdf

Unemployment and labour force participation rates

National Office of Statistics
Activité, emploi & chômage, No. 785 (April 2017).
http://www.ons.dz/IMG/Emploi%20Avril%202017.pdf

2. Bahrain

Gross oil export revenues

Central Bank of Bahrain

Statistical Bulletin (March 2018)
http://www.cbb.gov.bh/assets/statistics/Mar_2018_Final.pdf

Real GDP growth

Bahrain Economic Development Board
Bahrain Economic Quarterly (June 2018)
http://bahrainedb.com/app/uploads/2017/06/BEQ-June-2018-1.pdf

Central Bank of Bahrain
Economic Report 2016
http://www.cbb.gov.bh/assets/Reports%20and%20Papers/EconomicReport2016-%20Arabic.pdf

Consumer inflation rate

Bahrain Open Data Portal
Consumer Price Index 2016, 2017, 2018
http://www.data.gov.bh/en/ResourceCenter

Trade and current account balances

Central Bank of Bahrain
Statistical Bulletin (March 2018)
http://www.cbb.gov.bh/assets/statistics/Mar_2018_Final.pdf

Monetary indicator: broad money

Central Bank of Bahrain
Statistical Bulletin (April 2018)
http://www.cbb.gov.bh/assets/statistics/Mar_2018_Final.pdf

Fiscal positions

Central Bank of Bahrain
Economic Indicators (September 2015)
http://www.cbb.gov.bh/assets/E%20I/EI%20Sep2015.pdf

Central Bank of Bahrain
Statistical Bulletin (February 2018)
https://www.cbb.gov.bh/assets/statistics/Feb_2018_final.pdf

Ministry of Finance
Total State Revenue and Expenditure for the Fiscal Years 2015 and 2016
http://www.mof.gov.bh/ShowDataFile.asp?rid=3283

Ministry of Finance
Budget Tables 2017, 2018
https://www.mof.gov.bh/Files/L1/Content/CI938-budget%20tables.pdf

3. Comoros

Real GDP growth

Banque Centrale des Comores
Rapport Annuel 2016
http://www.banque-comores.km/DOCUMENTS/Rapport_annuel_2016.pdf

Consumer inflation rate

Banque Centrale des Comores
Rapport Annuel 2016
http://www.banque-comores.km/DOCUMENTS/Rapport_annuel_2016.pdf

Trade and current account balances

Banque Centrale des Comores
Rapport Annuel 2016
http://www.banque-comores.km/DOCUMENTS/Rapport_annuel_2016.pdf
Rapport Annuel 2015
http://www.banque-comores.km/DOCUMENTS/Rapport_annuel_2015.pdf
Rapport Annuel 2014
http://www.banque-comores.km/DOCUMENTS/Rapport_annuel_2014.pdf

Monetary indicator: broad money

Banque Centrale des Comores
Statistiques Monétaires
Total de la Masse Monétaire
http://www.banque-comores.km/index.php?page=statistiques-monetaires

Fiscal positions

Banque Centrale des Comores
Rapport Annuel 2016
http://www.banque-comores.km/DOCUMENTS/Rapport_annuel_2016.pdf

4. Djibouti

Real GDP growth

Banque Centrale de Djibouti
Rapport Annuel 2017
http://banque-centrale.dj/wp-content/uploads/2018/08/BCD_Rapport_Annuel_2017_version_finale.pdf
Rapport Annuel 2016
http://banque-centrale.dj/wp-content/uploads/2018/03/Rapport_Annuel_2016.pdf

Consumer inflation rate

Banque Centrale de Djibouti
Rapport Annuel 2017
http://banque-centrale.dj/wp-content/uploads/2018/08/BCD_Rapport_Annuel_2017_version_finale.pdf
Rapport Annuel 2016
http://banque-centrale.dj/wp-content/uploads/2018/03/Rapport_Annuel_2016.pdf

Trade and current account balances

Banque Centrale de Djibouti
Rapport Annuel 2016
http://banque-centrale.dj/wp-content/uploads/2018/03/Rapport_Annuel_2016.pdf

Direction de la Statistique et des Études démographiques
Annuaire Statistique

Edition 2017
http://www.ministerebudget.gouv.dj/images/docs/loi_initiales/2018.pdf

Monetary indicator: broad money
Banque Centrale de Djibouti
Bulletin Mensuel (September, 2017)
http://banque-centrale.dj/en/#

Fiscal positions
Banque Centrale de Djibouti
Rapport Annuel 2016
http://banque-centrale.dj/wp-content/uploads/2018/03/Rapport_Annuel_2016.pdf

5. Egypt

Gross oil export revenues
Central Bank of Egypt
Monthly Statistical Bulletin, No. 252 (March 2018)
http://www.cbe.org.eg/en/EconomicResearch/Publications/Pages/MonthlyStatisticaclBulletin.aspx

Real GDP growth
Central Bank of Egypt
Monthly Statistical Bulletin, No. 252 (March 2018)
Real Sector
http://www.cbe.org.eg/en/EconomicResearch/Publications/Pages/MonthlyStatisticaclBulletin.aspx

Consumer inflation rate
Central Bank of Egypt
Statistics
Inflation rates
http://www.cbe.org.eg/en/EconomicResearch/Statistics/Pages/Inflation.aspx

Trade and current account balances
Central Bank of Egypt
Monthly Statistical Bulletin, No. 252 (March 2018)
http://www.cbe.org.eg/en/EconomicResearch/Publications/Pages/MonthlyStatisticaclBulletin.aspx

Monetary indicator: broad money
Central Bank of Egypt
Monthly Statistical Bulletin, No. 251 (February 2018)
http://www.cbe.org.eg/en/EconomicResearch/Publications/Pages/MonthlyStatisticaclBulletin.aspx

Fiscal positions
Central Bank of Egypt
Statistics
State Budget, Deficit and Sources of Financing
http://www.cbe.org.eg/_layouts/xlviewer.aspx?id=/Time%20Series%20Documents/State%20Budget/Deficit%20and%20Sources%20of%20Financing/Deficit%20and%20Sources%20Annual.xlsx&DefaultItemOpen=1

Central Agency for Public Mobilization and Statistics
Egypt in Figures – Economy (March 2018)
http://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5104&Year=23327

Unemployment and labour force participation rates
Central Agency for Public Mobilization and Statistics
Quarterly Bulletin Labour Force Survey (2017)
http://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5106

6. Iraq

Gross oil export revenues
Central Bank of Iraq
Annual Statistical Bulletin (2017, 2016, 2015)
https://cbi.iq/news/view/492

Real GDP growth
Central Bank of Iraq
Annual Statistical Bulletin (2017)
https://cbi.iq/news/view/492

Consumer inflation rate
Central Bank of Iraq
Economic and Statistics Data – Price Indicator
http://www.cbiraq.org/SubCategoriesTable.aspx?SubCatID=103

Trade and current account balances
Central Bank of Iraq
Economic and Statistics Data
Foreign Trade – External Trade
http://www.cbiraq.org/SubCategoriesTable.aspx?SubCatID=110

Monetary indicator: broad money
Central Bank of Iraq
Annual Statistical Bulletin (2017)
https://cbi.iq/news/view/492

Fiscal positions
Central Bank of Iraq
Annual Statistical Bulletin (2015, 2016)
https://cbi.iq/news/view/492

Central Bank of Iraq
Economic and Statistic Data
http://cbiraq.org/SubCategoriesTable.aspx?SubCatID=100

Ministry of Finance
Budget Medium Term Strategy 2018
http://www.mof.gov.iq/pages/ar/FederalBalanceForFiscalYear.aspx

7. Jordan

Real GDP growth

Department of Statistics
National Accounts
http://dosweb.dos.gov.jo/nationalaccount/annual-accounts/tables_accounts/

Consumer inflation rate

Department of Statistics
Price Indices
http://dosweb.dos.gov.jo/economic/price-indices/

Trade and current account balances

Central Bank of Jordan
Monthly Statistical Bulletin
External Sector
http://www.cbj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=235

Monetary indicator: broad money

Central Bank of Jordan
Statistical Bulletin (April 2018)
Money Supply, M2
http://statisticaldb.cbj.gov.jo/index?action=level4&page_no=0#

Fiscal positions

Central Bank of Jordan
Fifty Second Annual Report 2015
http://www.cbj.gov.jo/EchoBusV3.0/SystemAssets/1a927c6c-b2a8-42db-b6a3-b6640d4d150c.pdf
Fifty Third Annual Report 2016
http://www.cbj.gov.jo/EchoBusV3.0/SystemAssets/1f339c1c-8792-4828-9121-a23353bbe1c3.pdf

Central Bank of Jordan
Recent Monetary and Economic Developments in Jordan (February 2018), p. 47
http://www.cbj.gov.jo/EchoBusV3.0/SystemAssets/06259591-36d3-414b-a3bb-276280fc5496.pdf

Unemployment and labour force participation rates

Department of Statistics
18.5% unemployment rate during the fourth quarter of 2017 (March)
http://dosweb.dos.gov.jo/18-5-unemployment-rate-during-the-fourth-quarter-of-2017/

8. Kuwait

Gross oil export revenues

Central Bank of Kuwait
Quarterly Statistical Bulletin
Balance of Payments of Kuwait
http://www.cbk.gov.kw/en/statistics-and-publication/statistical-releases/quarterly.jsp

Real GDP growth

Central Bank of Kuwait
Revised and Provisional Estimates National Accounts at Constant Prices 2015-2017

https://www.csb.gov.kw/Pages/Statistics_en?ID=23&ParentCatID=%203
Revised and Provisional Estimates National Accounts at Constant Prices 2014-2016
https://www.csb.gov.kw/Pages/Statistics_en?ID=23&ParentCatID=%203

Consumer inflation rate

Central Bank of Kuwait
Consumer Price Index Numbers
https://www.csb.gov.kw/Pages/Statistics_en?ID=34&ParentCatID=3

Trade and current account balances

Central Bank of Kuwait
Quarterly Statistical Bulletin
Balance of Payments of Kuwait
http://www.cbk.gov.kw/en/statistics-and-publication/statistical-releases/quarterly.jsp

Monetary indicator: broad money

Central Bank of Kuwait
Statistical Release, Monthly
Money Supply, M2
http://www.cbk.gov.kw/en/statistics-and-publication/statistical-releases/monthly.jsp

Fiscal positions

Central Bank of Kuwait
Quarterly Statistical Bulletin (July-September 2017)
Key Economic Indicators
http://www.cbk.gov.kw/en/statistics-and-publication/statistical-releases/quarterly.jsp

Ministry of Finance
Statement of the Minister of Finance on the economic, monetary and financial conditions and the draft budget for the fiscal year 2018/2017
http://www.mof.gov.kw/MofBudget/PDF/Minister-stat17-18.pdf

9. Lebanon

Real GDP growth

Central Administration of Statistics
http://www.cas.gov.lb/index.php/national-accounts-en

Consumer inflation rate

Central Administration of Statistics
http://www.cas.gov.lb/index.php/latest-news-en/161-2011-2-2013-2
Consumer Price Index, CPI
http://www.cas.gov.lb/index.php/economic-statistics-en?layout=edit&id=185#cpiresults

Trade and current account balances

Central Bank of Lebanon
Statistics and Research
Main series, External Sector and Balance of Payments
http://www.bdl.gov.lb/webroot/statistics/

Monetary indicator: broad money

Central Bank of Lebanon
Statistics and Research
Monetary Aggregates and Counterparts, M2
http://www.bdl.gov.lb/webroot/statistics/table.php?name=t521-5

Fiscal positions

Central Administration of Statistics
National Accounts 2004-2015 Tables
http://www.cas.gov.lb/index.php/national-accounts

Central Bank of Lebanon
Quarterly Bulletins (Q4-2014, Q4-2015, Q4-2016, Q3-2017)
http://www.bdl.gov.lb/downloads/index/9/148/Quarterly-Bulletins.html

Ministry of Finance
Annual Budget Documents and Process, 2018
http://www.finance.gov.lb/en-us/Finance/BI/ABDP/Annual%20Budget%20Documents%20and%20Process/Citizen%20Budget%202018.pdf
Summary of Fiscal Performance, 2017
http://www.finance.gov.lb/en-us/Finance/EDS/FP/2017/FISPRF%20Summary%20English%20Dec%202017.pdf

10. Libya

Gross oil export revenues

Central Bank of Libya
Economic Bulletin
Fourth Quarter 2017 (March 2018)
http://cbl.gov.ly/en/wp-content/uploads/sites/2/2018/03/Economic-Bulletin-4th-Quarter-2017.pdf

Real GDP growth

Central Bank of Libya
Economic Bulletin
Fourth Quarter 2017 (March 2018)
http://cbl.gov.ly/en/wp-content/uploads/sites/2/2018/03/Economic-Bulletin-4th-Quarter-2017.pdf

Consumer inflation rate

Central Bank of Libya
Economic Bulletin
Fourth Quarter 2017 (March 2018)
http://cbl.gov.ly/en/wp-content/uploads/sites/2/2018/03/Economic-Bulletin-4th-Quarter-2017.pdf

Trade and current account balances

Central Bank of Libya
Economic Bulletin
Fourth Quarter 2017 (March 2018)
http://cbl.gov.ly/en/wp-content/uploads/sites/2/2018/03/Economic-Bulletin-4th-Quarter-2017.pdf

Monetary indicator: broad money

Central Bank of Libya
Economic Bulletin
Fourth Quarter 2017 (March 2018)
http://cbl.gov.ly/en/wp-content/uploads/sites/2/2018/03/Economic-Bulletin-4th-Quarter-2017.pdf

Fiscal positions

Central Bank of Libya
Economic Bulletin
Fourth Quarter 2017 (March 2018)
http://cbl.gov.ly/en/wp-content/uploads/sites/2/2018/03/Economic-Bulletin-4th-Quarter-2017.pdf

11. Mauritania

Gross oil export revenues

Banque Centrale de Mauritanie
Bulletin Trimestriel des Statistiques (November 2017)
http://www.bcm.mr/IMG/pdf/bulletin_trimestriel_t-3._2017.pdf

Real GDP growth

Banque Centrale de Mauritanie
Rapport Annuel de l'exercice 2017
http://www.bcm.mr/IMG/pdf/rapport_annuel_bcm_2017_fr.pdf
Bulletin Trimestriel des Statistiques (November 2017)
http://www.bcm.mr/IMG/pdf/bulletin_trimestriel_t-3._2017.pdf

Consumer inflation rate

Banque Centrale de Mauritanie
Bulletin Trimestriel des Statistiques (June 2018)
http://www.bcm.mr/IMG/pdf/bulletin_trimestriel_t-4_2017.pdf
Bulletin Trimestriel des Statistiques (November 2017)
http://www.bcm.mr/IMG/pdf/bulletin_trimestriel_t-3._2017.pdf

Trade and current account balances

Ministry of Finance
Cadre Budgétaire à Moyen Terme (2015-2017)
http://www.finances.gov.mr/ged.php?p=documents%2FMINISTERE_DES_
FINANCES&orderby=nom&order=asc

Monetary indicator: broad money

Banque Centrale de Mauritanie
Bulletins Trimestriels des Statistiques (November 2017)
http://www.bcm.mr/IMG/pdf/bulletin_trimestriel_t-3._2017.pdf

Fiscal positions

Banque Centrale de Mauritanie
Statistiques monétaires et financières
Balance des Paiements 2016
http://www.bcm.mr/IMG/pdf/balance_des_paiements_2016.pdf

12. Morocco

Gross oil export revenues
Bank Al-Maghrib
Annual Report 2016
http://www.bkam.ma/en/content/view/full/14431

Real GDP growth
Haut-Commissariat au Plan
Comptes nationaux des secteurs institutionnels 2016
https://www.hcp.ma/downloads/Comptabilite-nationale_t11873.html

Consumer inflation rate
Haut-Commissariat au Plan
Indice Des Prix A La Consommation
https://www.hcp.ma/downloads/IPC-Indice-des-prix-a-la-consommation_t12173.html

Trade and current account balances
Bank Al-Maghrib
Report on Monetary Policy
Monetary Policy Report 2017 (March-September 2017)
http://www.bkam.ma/en/content/view/full/14916

Monetary indicator: Broad money
Bank Al-Maghrib
Documents Information and statistics
Key Monetary Statistics (March 2018)
http://www.bkam.ma/

Fiscal positions
Ministry of Finance
Economic and Financial Data, Public Finance
https://www.finances.gov.ma/en/Pages/Statistiques.aspx?Active=CN&m=YOU%20ARE?#

Unemployment and labour force participation rates
Haut-Commissariat au Plan, Direction de La Statistique
Activité, Emploi, et Chômage, Troisième trimestre 2017

13. Oman

Gross oil export revenues
Central Bank of Oman
Quarterly Statistical Bulletin (December 2017)
https://cbo.gov.om/report/QuarterlyBulletins/58

Real GDP growth
National Centre for Statistics and Information
National Accounts, Issue No. 17 (2014-2016)
https://www.ncsi.gov.om/Elibrary/Pages/LibraryContentDetails.aspx?ItemID=Cb4afQrNDeeu5G5QBWbCoQ%3d%3d

Consumer inflation rate

Central Bank of Oman
Annual Report 2017 (June 2018)
https://cbo.gov.om/sites/assets/Documents/English/Publications/AnnualReports/AnnualReport2017eng.pdf

National Centre for Statistics and Information
Statistical Yearbook, Issue No. 45 (2017)
https://www.ncsi.gov.om/Elibrary/LibraryContentDoc/bar_Statistical%20Year%20Book%202017_c2111831-e13a-4075-bf7b-c4b5516e1028.pdf

Trade and current account balances

Central bank of Oman
Quarterly Statistical Bulletin (March 2018)
https://cbo.gov.om/report/QuarterlyBulletins/63

Monetary indicator: broad money

Central Bank of Oman
Banking Indicator
Monetary Indicators, Broad Money Supply (M2)
https://www.cbo.gov.om/Pages/All-Indicators.aspx

Fiscal positions

National Centre for Statistics and Information
Statistical Year Book, Issue No. 45
https://www.ncsi.gov.om/
Monthly Statistical Bulletin, vol. 29 (April 2018)
https://www.ncsi.gov.om/Elibrary/LibraryContentDoc/bar_Monthly%20Statistical%20Bulletin%20%20April%202018_4eddef5f-6020-43c8-84fb-24df22572713.pdf

Ministry of Finance
The State Budget 2018
https://www.mof.gov.om/Portals/1/documents/Financial-reports/The-state-budget/2018/Budget2018.pdf

14. State of Palestine

Real GDP growth

Palestine Monetary Authority
Statistics Time Series Data – National Accounts
http://www.pma.ps/Default.aspx?tabid=202&language=en-US

Consumer inflation rate

Palestinian Central Bureau of Statistics
Monthly and Quarterly Data
http://www.pma.ps/Default.aspx?tabid=201&language=en-US

Trade and current account balances

State of Palestine Monetary Authority

Statistics, Time Series Data, External Sector Palestinian Balance of Payments
http://www.pma.ps/Default.aspx?tabid=202&language=en-US

Fiscal positions

Palestine Monetary Authority
Statistics, Time Series Data, Main Economic Indicators
http://www.pma.ps/Default.aspx?tabid=202&language=en-US

Ministry of Finance
http://www.pmof.ps/en/41

Unemployment and labour force participation rates

Palestinian Central Bureau of Statistics
Labour Force Survey (April-June 2017) Round (Q2/2017)

15. Qatar

Gross oil export revenues

Ministry of Development Planning and Statistics
Quarterly Statistical Bulletin
Fourth Quarter 2017 (February 2018)
https://www.mdps.gov.qa/en/statistics/Statistical%20Releases/Economic/ForeignTrade/2017/Q4/FT_Q4_2018_En.pdf

Real GDP growth

Ministry of Development Planning and Statistics
National Accounts Bulletin 2018
https://www.mdps.gov.qa/en/statistics/Statistical%20Releases/Economic/NationalAccounts/NationalAccounts/2018/National_Accounts_MDPS_Bu_AE_2018.pdf.pdf
National Accounts Bulletin 2016
https://www.mdps.gov.qa/en/statistics/Statistical%20Releases/Economic/NationalAccounts/NationalAccounts/2016/National_Accounts_MDPS_Bu_AE_2016.pdf.pdf
National Accounts Bulletin 2015
https://www.mdps.gov.qa/en/statistics/Statistical%20Releases/Economic/NationalAccounts/NationalAccounts/2015/National-Accounts-Bulletin-2015.pdf

Consumer inflation rate

Qatar Central Bank
Annual Report 2017
http://www.qcb.gov.qa/English/Publications/ReportsAndStatements/AnnualReports/Annual%20report%202017%20-EN.pdf

Ministry of Development Planning and Statistics
Qatar Monthly Statistics Bulletin (December 2017)
https://www.mdps.gov.qa/en/statistics/Statistical%20Releases/General/QMS/QMS_MDPS_48_Jan_2018.pdf

Trade and current account balances

Qatar Central Bank
Quarterly Statistical Bulletin

Fourth Quarter 2017 (December 2017)
http://www.qcb.gov.qa/English/Publications/Statistics/Pages/Statisticalbulletins.aspx

Monetary indicator: broad money
Qatar Central Bank
Monthly Monetary Bulletin (April 2018)
http://www.qcb.gov.qa/English/Publications/Statistics/Pages/MonthlyBulletin.aspx

Fiscal positions
Ministry of Development Planning and Statistics
National Accounts Bulletin (2016)
https://www.mdps.gov.qa/en/statistics/Statistical%20Releases/Economic/NationalAccounts/NationalAccounts/2016/National_Accounts_MDPS_Bu_AE_2016.pdf.pdf
Quarterly Statistical Bulletin
Window on Economic Statistics of Qatar, Issue No. 22, Q3 2017 (January 2018)
https://www.mdps.gov.qa/en/statistics/Statistical%20Releases/Economic/GeneralEconomicStatistics/windowonstatistics/2017/WinEconomicStat_22th_Issue_Q3_2017_AE.pdf

Unemployment and labour force participation rates
Ministry of Development Planning and Statistics
Labor Force Survey
Third Quarter (July-September 2017)
https://www.mdps.gov.qa/en/statistics/Statistical%20Releases/Social/LaborForce/2017/Q3/LF-Q3-2017-AE.pdf.

16. Saudi Arabia

Gross oil export revenues
Saudi Arabian Monetary Authority
Annual Statistics 2017
http://www.sama.gov.sa/en-US/EconomicReports/Pages/YearlyStatistics.aspx

Real GDP growth
Saudi Arabian Monetary Authority
Annual Statistics 2017
http://www.sama.gov.sa/en-US/EconomicReports/Pages/YearlyStatistics.aspx

Consumer inflation rate
Saudi Arabian Monetary Authority
Annual Statistics 2017
http://www.sama.gov.sa/en-US/EconomicReports/Pages/YearlyStatistics.aspx

Trade and current account balances
Saudi Arabian Monetary Authority
Annual Statistics 2017
http://www.sama.gov.sa/en-US/EconomicReports/Pages/YearlyStatistics.aspx

Monetary indicator: broad money
Saudi Arabian Monetary Authority

Monthly Bulletin (March and April 2018)
http://www.sama.gov.sa/en-US/EconomicReports/Pages/MonthlyStatistics.aspx

Fiscal positions

Saudi Arabian Monetary Authority
Annual Statistics 2017
http://www.sama.gov.sa/en-US/EconomicReports/Pages/YearlyStatistics.aspx

Ministry of Finance
Budget statement (Fiscal Year 2018)
https://www.mof.gov.sa/en/budget/Documents/171228%20%20budget%20Statement%20eng%20Single.pdf

Unemployment and labour force participation rates

General Authority of Statistics
Labor Market 2017
Third Quarter
https://www.stats.gov.sa/sites/default/files/labor_market_q3.pdf

17. Sudan

Gross oil export revenues

Central Bank of Sudan
Economic and Financial Statistics Review
First Quarter 2018 (January-March 2018)
https://cbos.gov.sd/sites/default/files/Q1_2018.pdf
Fourth Quarter 2017 (September-December 2017)
https://cbos.gov.sd/sites/default/files/Q4-2017.pdf

Real GDP growth

Central Bank of Sudan
Economic and Financial Statistics Review
First Quarter 2018 (January-March 2018)
https://cbos.gov.sd/sites/default/files/Q1_2018.pdf

Consumer inflation rate

Central Bank of Sudan
Economic and Financial Statistics Review
First Quarter 2018 (January-March 2018)
https://cbos.gov.sd/sites/default/files/Q1_2018.pdf
56th Annual Report 2016
https://cbos.gov.sd/sites/default/files/Annual%20report%202016.pdf

Trade and current account balances

Central Bank of Sudan
56th Annual Report 2016
https://cbos.gov.sd/sites/default/files/Annual%20report%202016.pdf

Monetary indicator: broad money

Central Bank of Sudan

Economic Brief, February 2018
https://cbos.gov.sd/sites/default/files/issue_2_2018.pdf

Fiscal positions
Central Bank of Sudan
Economic and Financial Statistics Review, Issue No. 4, vol. 58 (October – December 2017)
https://cbos.gov.sd/en/content/4th-quarter-2017-0
56th Annual Report 2016
https://cbos.gov.sd/sites/default/files/Annual%20report%202016.pdf

18. Syrian Arab Republic

Real GDP growth
Syrian Arab Republic, Central Bureau of Statistics
Statistics
http://www.cbssyr.sy/index.htm

Consumer inflation rate
Syrian Arab Republic, Central Bureau of Statistics
Consumer Price Index, CPI
http://www.cbssyr.sy/index.htm

19. Tunisia

Real GDP growth
Central Bank of Tunisia
Nation's Accounts
https://www.bct.gov.tn/bct/siteprod/tableau_n.jsp?params=PL203150,PL203160&la=an

Consumer inflation rate
National Institute of Statistics
Household consumer price index, CPI
Evolution of the consumer price index by year of base, CPI
http://www.ins.tn/en/themes/prix#sub-355

Trade and current account balances
Central Bank of Tunisia
External Sector, Balance of Payments
Evolution of Main Flows and Balance of External Payments 2017
https://www.bct.gov.tn/bct/siteprod/tab_trimestriel.
jsp?params=PL120010,PL120020,PL120030&cal=t&page=P120&tab=040&pos=3

Monetary indicator: broad money
Central Bank of Tunisia
Statistics, Monetary Sector
Analytic Accounts of the Banking Sector
https://www.bct.gov.tn/bct/siteprod/tableau_statistique.
jsp?params=PL030010&cal=m&page=P030&tab=020&la=an

Fiscal positions

Ministry of Finance
Indicators
Annual evolution of foreign trade
http://www.finances.gov.tn/index.php?option=com_content&view=article&id=192&Itemid=305&lang=fr

Unemployment and labour force participation rates

Statistique Tunisie
Indicateurs de L'emploi et du Chômage, Quatrième trimestre 2017

20. United Arab Emirates

Gross oil export revenues

Central Bank of United Arab Emirates
Annual Balance of Payments Statistics
Development in the Balance of Payments (1 May 2018)
https://www.centralbank.ae/en/index.php?option=com_content&view=article&id=198&Itemid=418

Real GDP growth

Central Bank of United Arab Emirates
Annual Report 2017

Federal Competitiveness and Statistical Authority
Economic Statistics
National Accounts Estimates 1975-2017
http://fcsa.gov.ae/en-us/Pages/Statistics/Statistics-by-Subject.aspx

Consumer inflation rate

Federal Competitiveness and Statistical Authority
Economic Statistics, Prices and Indices, Consumer Price Indices
Monthly Consumer Price Index 2008-2016
http://fcsa.gov.ae/en-us/Pages/Statistics/Statistics-by-Subject.aspx

Trade and current account balances

Central Bank of United Arab Emirates
Annual Report 2017
https://www.centralbank.ae/en/pdf/reports/CBUAEAnnualReport-2017_En.pdf
Annual Report 2016
https://www.centralbank.ae/en/pdf/reports/CBUAEAnnualReport-2016_En_new.pdf
Annual Report 2015
https://www.centralbank.ae/en/pdf/reports/CBUAEAnnualReport-2015_En_2.pdf

Monetary indicator: broad money

Central Bank of United Arab Emirates
Monthly Statistical Reports
Monetary Survey (January 2018)
https://www.centralbank.ae/en/index.php?option=com_jumi&fileid=54&Itemid=122&fid=7

Fiscal positions

Central Bank of United Arab Emirates
Annual Report 2017
https://www.centralbank.ae/en/pdf/reports/CBUAEAnnualReport-2017_En.pdf
Annual Report 2016
http://www.centralbank.ae/en/pdf/reports/CBUAEAnnualReport-2016_En_new.pdf
Annual Report 2015
http://www.centralbank.ae/en/pdf/reports/CBUAEAnnualReport-2015_En_2.pdf
Annual Report 2014
http://www.centralbank.ae/en/pdf/reports/CBUAEAnnualReport2014_en_new.pdf
Annual Report 2013
http://www.centralbank.ae/en/pdf/reports/CBUAEAnnualReport2013_English3.pdf

21. Yemen

Real GDP growth

Central Statistical Organization
Statistical Yearbook 2013
http://www.centralbank.gov.ye/App_Upload/Ann_rep%202013_EN%20.pdf

Consumer inflation rate

Central Bank of Yemen
Money and Banking Development (January 2015)
http://www.centralbank.gov.ye/App_Upload/Jan2015.pdf

في مسيرة المنطقة العربية نحو نمو شامل ومستدام لا بد لها من التصدي لأوجه عديدة من عدم اليقين؛ فالتوترات الجيوسياسية مستمرة، وأسعار الفائدة في العالم ترتفع بحدة. والانتعاش المعتدل في أسعار النفط يصعّب الحفاظ على توازن بين تصحيح أوضاع المالية العامة وتطوير القطاع الخاص والتنويع والاختلالات الخارجية. ورغم التحديات الهائلة التي يواجهها صانعو السياسات، تسهم الآفاق الاقتصادية الواعدة في أوروبا في خلق المزيد من الفرص للمنطقة. وينطلق مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية للفترة 2017-2018 من الفرص الواعدة كما المخاطر الرابضة، ويخلص إلى أن النمو الاقتصادي في المنطقة تباطأ حسب التقديرات إلى 1.5 في المائة في عام 2017 بعد أن كان 2.8 في المائة في العام السابق، لكن يتوقع أن يعود فيرتفع إلى 3.3 في المائة في عام 2018 ويبقى مستقراً تقريباً في عام 2019.

ويبيّن المسح أنّ المنطقة العربية لا تزال متأخرة عن سائر مناطق العالم من حيث المساواة بين الجنسين، رغم التقدم الملحوظ المسجل في التحصيل العلمي للفتيات والتشريعات الجديدة الطموحة المناهضة للممارسات التمييزية. كما يستعرض نظم أسعار الصرف في البلدان العربية، ويشير إلى أنّ لنظم سعر الصرف الثابتة، رغم ما فيها من عدم توازن، أثر أفضل على النمو في بعض البلدان. وهذه النتيجة المنافية للمنطق ناجمة عن مستويات عدم اليقين في المنطقة. ومن هنا، قد يكون لأي سياسة تضمن حداً أدنى من القدرة على التنبؤ للمستهلكين كما للمستثمرين أثر إيجابي على النمو. فنظم سعر الصرف الصارمة تعني التزاماً بخفض مستويات التضخم وتذليل المخاطر المرتبطة بأسعار الصرف الناجمة عن سياسات مالية ونقدية غير مناسبة.

18-00394